وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 (بوزريعة)
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

المصالح الإدارية المختصة Les S.A.S وإستراتجية الثورة في مواجهتها

1955 – 1962

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب
عبد القادر نايلي

إشراف الأستاذ
الدكتور بوعزة بوضرساية

السنة الجامعية 2011–2012

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 (بوزريعة)

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

المصالح الإدارية المختصة Les S.A.S

وإستراتجية الثورة في مواجهتها

1962 – 1955

أعضاء لجنة المناقشة:

د. عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ رئيسا

د. بوعزة بوضرساية مقررا

د. مزيان سعيدي عضوا

د. عبد النور خيش عضوا

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــــــــداء

أهدي خلاصة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين

وإلى كل من قدم يد العون والمساعدة، وأخص بالذكر د. غربي الغالي الذي لم يبخل علي بما لديه من مراجع وبما قدمه من توجيهات وإرشادات، وكذا السيد مدير متحف المجاهد (سابقا) الأستاذ سعود أحمد على التسهيلات المقدمة من طرفه، فيما يتعلق باقتناء الكتب من المكتبة والاستفادة منها دون قيد أو شرط.

وفي الأخير تحية إكبار وتقدير لرفيقة الدرب التي بذلت كل ما في وسعها لتوفير الجو المناسب للعمل.

جزا الله الجميع عنا كل خير.

كلمـــــة شكـــــر

أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الدكتور الفاضل **بوعزة بوضرساية** الذي أشرف على هذه الرسالة، بعد وفاة الأستاذة الدكتورة **مريم صغير** رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه، واللذان لم يبخلا عليّ بنصائحهما وتوجيهاتهما القيمة والمتواصلة، ليخرج هذا العمل إلى النور.

قائمـــة المختصـــــرات

بالعربية:

ج.ت.و : جبهة التحرير الوطني

ج.ت.و : جيش التحرير الوطني

د.ر.ك: دار الرائد للكتاب

د.م.ج: ديوان المطبوعات الجامعية

ش.د.أ.ط.ن: شركة دار الأمة للطباعة والنشر

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

غ.ن.و : غرناطة للنشر والتوزيع

م.إ.ح: المصالح الإدارية الحضرية

م.و.ك: المؤسسة الوطنية لكتاب

م.إ.م المصالح الإدارية المختصة

م.و.إ.إ: المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار

م.و.إ.ن: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر

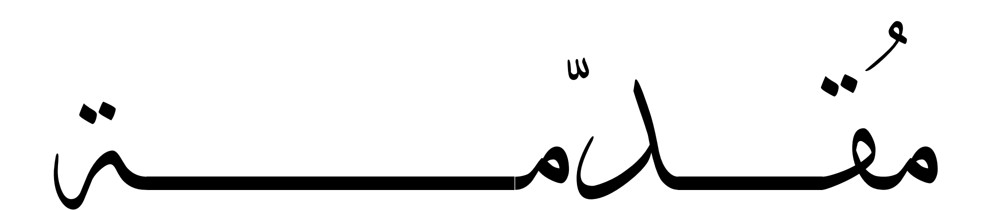
م.و.ف.م: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

م.و.ف.م.ن: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية والنشر

م.و.ن.إ: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

بالفرنسية

A.M.G: Assistance Médicale Gratuite
A.S.S.R.A: Adjointes Sanitaires et Sociales Rurales Auxiliaires
B.C.R.A: Bureau Central de Renseignement et d'Action
G.M.S: Groupes Mobiles de Sécurité
OPU: Office des Publications Universitaires
S.A.S: Sections Administratives Spécialisés
S.A.U. Sections Administratives Urbaines
S.C.A.A: Section Central des Affaires Algériennes


مُقَدّمة

إن كتابة تاريخ الثورة بأقلام جزائرية وبموضوعية، لا يزال في مراحله الأولى، حيث لا تزال هذه الطاقات تحاول قدر الإمكان، أن تكون بحوثها ودراساتها ملامسة للحقيقة كلما بعد بنا الزمن، وهي تبذل قصارى جهدها، في غالب الأحيان، للرد على الأقلام الفرنسية الكثيفة والمتخصصة في القضايا الشائكة من تاريخ الثورة، والتي توفرت لها كل أدوات ووسائل العمل المادية والمعنوية.

إن الدارس لما كُتب ونُشر من أبحاث ومقالات وكتب ودراسات عن الثورة التحريرية يلاحظ، أن المعلومات التاريخية في كثير من الأحيان عالجها أصحابها، وأغلبهم فرنسيون، في سياق السياسة الفرنسية، ومن منظور فرنسي بحت فهي إذن كتابات تؤرخ للجانب الفرنسي أكثر من تأريخها للجانب الجزائري، وعملت على تكييفها حسب تصوراتها، بما يتوافق واتجاهاتها وإيديولوجياتها، وبما يخدم المصالح الفرنسية في المنطقة، وذلك انطلاقا من أرشيفهم.

من هذا المنطلق، فإن الموضوع الذي اخترت الكتابة فيه، والمتعلق أساسا ***بالمصالح الإدارية المختصة*** Les S.A.S،، أردت أن أكشف، من خلال دراستي له، عن أسلوب من أساليب المستعمر، التي طبقها أثناء الثورة التحريرية، وأراد أن يقضي، بواسطتها، على كل أمل للشعب الجزائري في التحرر والانعتاق، بانتهاجه لسياسة مُخادعة وماكرة، لإقناعه بضرورة التمسك بفكرة البقاء تحت النفوذ الفرنسي، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة التي تسعى السلطات الفرنسية إلى تجسيدها على أرض الواقع، والتي من شأنها أن تُغير حياتهم، وتجعل منهم مواطنين فرنسيين، لهم من الحقوق ما يضمن لهم حياة كريمة، تقضي على كل مظاهر الفقر والبؤس التي يعانون منها، كما يدعي الفرنسيون، لأنه لا خيار لهم ولا سبيل لهم غير ذلك، أمام ما تملكه فرنسا من وسائل ومعدات عسكرية لا طاقة لهم بها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية محاولة هذه المصالح استنفار وتعبئة المجتمع الجزائري برمته وبمختلف شرائحه، لمناهضة الثورة ورجالها، والتي ألصقوا بها كل التهم، ونعتوها بكل الصفات، محاولين بذلك إفشال مشروعها القائم على الاستقلال والتحرر.

كما حاولتُ، من خلال دراستي لهذا الموضوع، أن أكون قريبا من الموضوعية، التي هي صفة أساسية من صفات البحث العلمي، وسعيت جاهداً، أن أُقدّم من خلاله

أقصى ما يمكن من المعطيات الضرورية التي تكشف عن جملة من الحقائق التاريخية، وتبرز زيف الكتابات الفرنسية التي جعلت من هذا المشروع، الذي جاء به الحاكم سوستيل، على أنه فرصة كل جزائري يطمح في أن يعيش عيشة كريمة مثله مثل المعمر الأجنبي. ولدحض كل هذه المزاعم الزائفة، شرعت في إنجاز هذه الدراسة التي قادتني بالتدريج إلى تسليط الضوء على أنشطة هذه المصالح وأدوارها الغامضة التي كان ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله العذاب، وبالتالي الخروج للقراء بمجموعة من الاستنتاجات التي أثبتت أن هذا المشروع ليس سوى مؤامرة كبرى شُرع في تنفيذها قصد إجهاض الثورة وإفراغها من محتواها الحقيقي.

ولإنجاز هذا لعمل، كان لا بد لنا من الإجابة على بعض الإشكاليات التي، لا يمكن تجاوزها، كي نتمكن من معالجة الموضوع معالجة موضوعية ووفق منهجية قويمة، قدر الإمكان، والتي يمكن إجمالها في التساؤلات التالية:

1- هل السياسة الأهلية هي سياسة حديثة بالنسبة لفرنسا جاءت في إطار الإصلاحات التي شرعت في تنفيذها السلطات الفرنسية مع بداية الثورة؟ أم أنها سياسة قديمة ظهرت مع بداية الاحتلال ؟ ما هي طبيعتها؟ وما هي الظروف والدوافع التي جعلت حكام فرنسا في الجزائر يعتمدونها؟ وما مدى تحقيقها للنتائج المنتظرة منها من وراء تجسيدها وتفعيلها على أرض الواقع؟

2- لماذا اعتمد جاك سوستيل، بعد توليه الحكم في الجزائر، على تطبيق مشروع (المصالح الإدارية المختصة) الذي أحيا به نشاط المكاتب العربية، وجعل منه غاية لفرض التهدئة من جهة، وكسب ولاء الأهالي والقضاء على الثورة ورجالها من جهة ثانية؟

3- كيف نشأت وتكونت هذه المصالح؟ ما طبيعة النشاط الذي كانت تقوم به؟ ما هي الوسائل التي اعتمدتها والأساليب التي انتهجتها لتحقيق أهدافها؟.

4- كيف كان تجاوب الأهالي معها؟ وهل استطاعت بهذا النشاط المتعدد الأوجه، والذي مس كل القطاعات الحيوية، أن تؤثر في المجتمع الجزائري وتُثنيه عن عزمه في التحرر والاستقلال؟ وهل تمكنت من عزل الثورة عن المجتمع والقضاء على مفعولها في نفوس الشعب الجزائري؟

5- ما طبيعة الإستراتيجية المطبقة، التي مكنت جبهة التحرير الوطني من إلحاق الهزيمة، بهذه المصالح الفرنسية، في العديد من الميادين السياسية والإعلامية والعسكرية... وغيرها،؟ رغم الفارق الكبير في موازين القوى بين الطرفين، حيث أن جبهة التحرير الوطني اعتمدت على المتطوعين واستعمال الأسلحة التقليدية وفي بعض الأحيان بدائية، والمستعمر كان له جيش مدرب وعريق يملك أسلحة متطورة وفتاكة وخبرة وتقاليد قتالية ؟

هذه المجموعة من التساؤلات، حاولت الإجابة عنها قدر المُستطاع، متبعا في ذلك، المنهج التاريخي التحليلي الوصفي والموضوعي، بم أُتيح لنا من مصادر ومراجع، راجيا أن تكون محاولتي هذه، مساهمة في إثراء كتابة تاريخ الثورة التحريرية وتخليصه مما عُلق به من تحريف وتشويه خاصة من قبل الفرنسسين، وإن كنا نقر بأن هذا الأمر ليس بالهين أو السهل، باعتبار أن الوثائق الأرشيفية والمعطيات المادية والمعلومات التاريخية ليست في متناول كل الباحثين الجزائريين الراغبين في نفض الغبار على حقبة من أصعب الحقب في تاريخنا الوطني، فهي منتشرة وموزعة في العديد من المصادر والمراجع والدوريات الأجنبية، ولحد ما الوطنية، ومخزنة في الذاكرة الشعبية، هذه الأخيرة، التي يصعب، مع الكثير منها، تحري الحقائق إما لجهلها أو لتحفظها.

ولدراسة الموضوع، قسمت الرسالة إلى مقدمة، وأربعة فصول ثم خاتمة كحوصلة للنتائج المتوصل إليها.

- ففي الفصل الأول، وهو فصل تمهيدي، تطرقت فيه إلى بداية ظهور السياسة الأهلية في الجزائر، والتي تزامنت مع بداية الاحتلال. والفترة التي تناولتها في هذا الفصل تدخل ضمن فترة نظام الحكم العسكري، الذي مر بدوره بعدة أنواع من نظم الحكم، وركزت، في دراستي أكثر، على دور "**المكاتب العربية**" أو مكاتب الشؤون الأهلية، كما يحلو للبعض تسميتها، والتي يُعبّر عنها البعض بأنها تُمثل أسلاف المصالح الإدارية المختصة، (التي أنشاها الحاكم العام جاك سوستيل Soustelle أثناء الثورة الجزائرية). وقد شملت هذه الدراسة تطور هذه السياسة الأهلية خلال هذه الفترة، وأهدافها، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

- أما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه، بداية، اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية الفرنسية حولها، وانتهيت إلى اعتراف عجز الحكام الفرنسيين باعتماد الأسلوب العسكري كوسيلة وحيدة للقضاء عليها، مما جعلهم يفكرون في اعتماد أساليب أخرى بغرض التهدئة وعزل المجتمع عن الثورة، ومن بينها الأسلوب الجديد، الذي أقره الحاكم العام في الجزائر جاك سوستيل، والذي يُصنف ضمن الحرب النفسية، حيث أحيا به سياسة الشؤون الأهلية التي كانت ممثلة في المكاتب العربية، لكن باسم جديد هو "*المصالح الإدارية المختصة*" Les S.A.S ، لذا كان هذا الفصل مُخصص للتعريف بهذه المصالح ونشأتها، تشكيلها وتنظيمها، ونشاطاتها المختلفة التي مست كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، والأهداف التي أُنشأت من أجلها، وهذا حسب تصريحات جاك سوستيل ومن ولاه.

- أما الفصل الثالث: فقد تطرقت فيه إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى: دور المصالح الإدارية المختصة في التصدي للثورة، والإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك.

الثانية: دورها تجاه المجتمع لعزله عن الثورة، باعتماد وسائل وأساليب متعددة لكسب أفراد الشعب وثقة المواطنين، وهذا بالتوازي مع العمل العسكري للضغط عليهم وجعلهم يتقبلون ذلك بالرغم عنهم.

وقد عززت ذلك، بما أُتيح لي، من شهادات وصور للتدليل على ذلك.

- الفصل الرابع: تناولت فيه إستراتيجية الثورة الجزائرية، لمواجهة هذه المصالح، ومدى تأثير، هذه الإستراتيجية، ونجاعتها سواء في الميدان السياسي والتنظيمي أو الاقتصادي والاجتماعي أو الإعلامي، من خلال الدور البارز الذي لعبه المرشدون السياسيون وغيرهم في تعبئة الشعب وتجنيده حول الثورة، وصد الهجمة الإعلامية الفرنسية المغرضة، ودحض إدعاءاتها.

الخاتمة: كانت عبارة عن حوصلة للنتائج المستخلصة من خلال هذه الدراسة المتواضعة.

المصادر والمراجع المعتمدة:

أما فيما يخص المصادر والمراجع ، فقد اعتمدت على ما استطعت الحصول عليه سواء داخل الوطن كالمكتبة الوطنية، أو الجامعية، والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954... وغيرها من المكتبات المحلية، وكذا الأقراص المضغوطة المُحكّمة علميا، كالقرص الذي أشرفت على إنجازه وإعداده وزارة المجاهدين بالتعاون مع أساتذة مختصين، بالإضافة إلى الاعتماد على مواقع الانترنيت المتخصصة والموثوقة..

أما في ما يتعلق بالبحث عن مصادر غير متوفرة محليا فقد توجهت إلى فرنسا وبالضبط إلى أرشيف القوات البرية الفرنسية المعروف باسم (SHAT) المتواجد بفانسان Vincennes بالعاصمة باريس، لكن للأسف، لم أحصل إلا على عدد قليل من الوثائق التي لها علاقة بالموضوع، حيث لم يكن من السهل تقديم وثائق حول الثورة، والسماح لأيّ كان الاطلاع عليها إلا بعد مراجعتها من قبل لجنة مُختصّة، قد تسمح بذلك أو قد لا تسمح، وبما أن الفترة الممنوحة لي، من قبل الجامعة، كانت محدودة، فقد انتهزت الفرصة للتوجه نحو المكتبة الوطنية الفرنسية، ومكتبة جامعة نونتير Nanterre التي وجدت بهما عددا هاما للمصادر والمراجع التي تناولت الموضوع ذاته، وهكذا استطعت أن أجمع عدد لا بأس به من المعلومات التي أثرت الموضوع إلى حد كبير.

وبما أن الموضوع كان حساسا للغاية، بحكم أنه يمس كثير من الشخصيات الثورية التي تعاملت من قريب أو من بعيد مع هذه المصالح، فإنه قد صعّب مع الكثير منهم الحديث حوله، وقد تحاشوا الخوض فيه، إما لجهلهم بالموضوع أساسا أو تحفظا منهم، حتى لا تتكشف من خلاله حقائق تصبح مثار جدل أو خصام، الأمر الذي صعّب علينا إجراء استجوابات في هذا الموضوع، وجعلني أعتمد، في المقابل، على الشهادات والتقارير التي نشرتها الجرائد والمجلات (كجريدة المجاهد، والبصائر ومجلة أول نوفمبر ... وغيرها من الصحف والمجلات المحلية والأجنبية التي واكبت الحدث أو نشرت مقالات ودراسات حوله حتى بعد الاستقلال)، هذه الشهادات التي كانت من قبل مجاهدين، ومجندين فارين من الجيش الفرنسي، أو تقارير لمراسلين أجانب أو جمعيات إنسانية جاءت لتحقّق في الميدان وتنظر في واقع المجتمع الجزائري خلال الثورة.

إضافة إلى اعتماد ما جاء في الملتقيات والندوات الجهوية التي تناولت موضوع الثورة، والتي تُمثل هي الأخرى شهادات حية لشخصيات ثورية عاشت هذه الأحداث وتأثرت بها.

وعلى العموم حاولت أن استفيد من كل مرجع له علاقة بالموضوع سواء كان مكتوبا أو سمعيا أو بصريا، لإثراء الموضوع قدر الإمكان، مع انه لا زال يحتاج إلى بحث ودراسة وتعمق أكثر لمعرفة الخفايا التي لم نتمكن من كشف خيوطها كلها، وهذه هي طبيعة العمل الفردي الذي يظل دوما في حاجة إلى من يكمله من المهتمين والباحثين.

الفصـــــــل الأول

(فصـل تمهيـــدي)

التطّور التّاريخي للسّياسة الأهلّية في الجزائر
1870 - 1830

اعتمدت فرنسا الاستعمارية منذ بداية الاحتلال عام 1830 عدة أساليب وطرق لربط الجزائر بفرنسا، وتجسيد مفهوم " الجزائر الفرنسية" ميدانيا وعلى أرض الواقع لتجعل منها حتمية تاريخية وأمرا واقعا من الصعب، في سياستها، إسقاطه من قاموسها الاستعماري، لذلك بادرت بإنشاء مؤسسات على حساب المؤسسات السابقة التي كانت عليها الجزائر العثمانية[1]، وقد اتسم الحكم الفرنسي طيلة الأربعين سنة الأولى (1830– 1870) بالطابع العسكري، وكان الجيش هو السلطة القوية المسيرة للبلاد، سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو بالأوروبيين من إدارة الحاكم العام العليا إلى إدارة المكاتب العربية القاعدية، وكان الجنرالات والعُقداء هم أصحاب الكلمة الأخيرة، وبرزت إلى جانبهم إدارة مدنية، ولكنها ثانوية ومحدودة المجال، كما ظهرت محاولات لدعم النظام المدني قبل 1870، كما كانت هناك صراعات بين الفرنسيين أنفسهم لتغليب السلطة المدنية على العسكرية و العكس، غير أن النموذج بقي في يد السلطة العسكرية دائما إلى سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية الثالثة.[2]

فالفترة التي أتناولها، في هذا الفصل، تدخل ضمن فترة نظام الحكم العسكري، الذي مر بدوره بعدة أنواع من نظم الحكم: شملت العودة إلى الملكية (1830– 1848)، والجمهورية الثانية (1848– 1852)، والإمبراطورية الثانية (1852–1870). وسأركز، في دراستي هذه أكثر، على دور المكاتب العربية أو مكاتب الشؤون الأهلية، كما يحلو للبعض تسميتها، والتي يُعبر عنها البعض بأنها تمثل أسلاف المصالح الإدارية المختصة Les S.A.S، التي أنشاها سوستيل Soustelle أثناء الثورة الجزائرية قصد تمكنه من التحكم في الوضع والقضاء على الثورة، والتي هي أساس دراستنا في هذه الأطروحة. فكيف كان تطور هذه السياسة الأهلية خلال تلك الفترة؟ وما هي أهدافها، وانعكاساتها على المجتمع الجزائري؟

1- **بوعزة بوضرساية** ، _الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر_، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص.39.

2- **أبو القاسم سعد الله**، _الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900_، المجلد الأول، القسم2، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص57.

مراحل تطور السياسة الأهلية:

1- *عهد الملكية الفرنسية (1830-1848)*

ابتداء من تاريخ احتلال الجزائر وسقوط العاصمة عام 1830، وجد أول قائد عسكري للحملة الكونت دو بورمون[1] De Bourmont صعوبة كبيرة في إدارة المدينة نفسها خاصة أن معاهدة الاستسلام المبرمة مع الداي حسين[2] في 5 جويلية 1830[3] قضت على كل الهياكل القاعدية التي كانت عليها الجزائر العثمانية، وبالتالي لم يكن من السهل على دو بورمون وجماعته بناء إدارة جديدة على أنقاض الإدارة القديمة بداية من 6 جويلية 1830، وهذا ما دفعه إلى تأسيس لجنة حكومية لهذا الغرض، وقد أقر النص التأسيسي للجنة بما يلي: " *إن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر لا بد أن يصحب على وجه السرعة بالسيطرة الكاملة على ممتلكات المدينة وكذلك لابد أن تكون إدارة البلاد تحت السلطة الفرنسية ...*" هذا التصور الاستعماري للإدارة الفرنسية جاء لعدة اعتبارات أهمها، إدراكه العميق بعدم إمكانية الحملة العسكرية تسيير شؤون الجزائر إداريا، لأن مهمتها السياسية كانت احتلال الأرض بالقوة العسكرية، بحيث لم تؤخذ الاحتياطات الكافية في هذا الجانب[4].

1- **الكونت دو بورمون:** هو لويس أوغست فكتور دي شاز الملقب بالكونت دو بورمون. ولد في 2 سبتمبر 1773 في مقاطعة فريني، عُين وزيرا للحربية في 23 ماي 1825 بعد أن اختاره الملك شارل العاشر لمهمة قيادة الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، لكونه صاحب تجربة في الميدان العسكري. كُلف من طرف الملك الفرنسي بقيادة الحملة العسكرية الفرنسية ضد الجزائر في 11 أفريل 1830. أصبح مارشال فرنسا في 14 جويلية 1830...وبمجرد قيام ثورة 1830 التي أطاحت بالملك شارل العاشر استدعته حكومة الملك لويس فليب في 18 أوت1830 وعينت مكانه اللواء كلوزيل. توفي في 27 أكتوبر 1846 بقصره الموجود في مسقط رأسه. للمزيد عد إلى:

Paul Azan, Les grands Soldats de l'Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, (sans date). pp.7-9

2- **الداي حسين:** هو حسين بن الحسن آخر دايات الجزائر, ولد في مدينة أزمير التركية حوالي عام 1773، تولى الحكم في الجزائر في 1 مارس1818. ومن ثم باشر مهامه في بناء إيالة الجزائر من خلال تنظيم الإدارة وإصلاح الجيش خاصة الأسطول البحري حيث بنى دارا لصناعة السفن وزودها بكل الاحتياجات الضرورية... وفي عهده تم احتلال الجزائر عام 1830. بعدها رحل إلى منفاه في إيطاليا، ثم استقر نهائيا في الإسكندرية ابتداء من سبتمبر 1833 إلى غاية عام 1838 تاريخ وفاته. للمزيد حول هذه الشخصية عد إلى: موقع وزارة المجاهدين على الرابط التالي:

http://www.m-moudjahidine.dz/histoire/Biographie/b88.htm

3- حول مضمون ومحتوى هذه المعاهدة المشؤومة، عد بالتفصيل إلى، **عبد الحميد زوزو**، "*نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر*، *المجلد الرابع*، د.م.ج، الجزائر 2010. ص 68.

4- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص ص.51-52.

كان هدف هذه اللجنة هو دراسة احتياجات المنطقة المحتلة ومواردها الطبيعية وكذلك المؤسسات التي يجب إزاحتها أو تعويضها رغم جهل القادة الفرنسيين الكبير لمؤسسات الدولة الجزائرية سابقا، وكان هدفهم هو الاستحواذ على خيرات الجزائر فقط، لذلك كان جل أعضاء اللجنة من اللصوص المحترفين، وهم على التوالي:

1- المقتصد العسكري للحملة السيد دينيي Denniee.

2- مسؤول الخيالة Marchal de camp السيد تولوزي Tholoze.

3- أمين المال السيد فيرينو Firino

4- القائد العام للشرطة السيد دوبينيوسك D'Aubignosc

5- القنصل الفرنسي السيد ألكسندر دو فال Alexandre Duval

6- كاتب اللجنة

7- مترجمان

والظاهر أن قائد الحملة دو بورمون اختار هؤلاء الأعضاء حسب اختصاصاتهم لتجنب المشاكل الداخلية ذات الصلة بالإدارة، كالمالية والاقتصاد والشرطة...الخ، لكن اللجنة لم تستطع تحقيق رغباته، وانحرفت عن عملها الذي كلفت به حيث قام كل من "ديني" و "فيرينو" بسرقة كنوز القصبة التي لا تقدر آنذاك بثمن، وبالتالي فشلت هذه المؤسسة التي حاول من خلالها دو بورمون أن تكون اللبنة الأولى في تأسيس إدارة فرنسية محضة في الجزائر، وتجعل من الأرض الجزائرية قطعة فرنسية[1].

أما فيما يخص السياسة الأهلية، فقد كانت موضوع نقاش أكاديمي بفرنسا، وأثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية، فالأهالي- في نظر فرنسا- يمثلون دعامة للاحتلال، وعونا على المجهود الاقتصادي، لذا كان من الوجهة القانونية للمستعمر أن يدخل هؤلاء في خدمته[2].

ففي 1830، وبعد الاحتلال، طرحت تساؤلات عديدة على الحكومة الفرنسية حول النمط الإداري الذي يمكن تطبيقه بشأن الأهالي، لتسهيل عملية الاحتلال، وبسط

1- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص ص.52- 53.

2-**Djamal Kharchi**, *Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie* 1830-1962, Casbah éditions, Alger 2004, p. 86.

نفوذهم على البلاد، فجاءت فكرة إنشاء "الشؤون الأهلية" أو "الشؤون العربية" التي ستُستخدم خصيصا لهذا الغرض، حيث أنه منذ السنوات الأولى للاحتلال، كان لكل واحد من الحكام الثلاث الأوائل "أغا للعرب" مسلم أحيانا و فرنسي أحيانا أخري[1]. حيث رأت، سلطة الاحتلال، أنه من الضروري أن تمتلك آليات ربط مباشرة مع الأهالي، تجعلها تتحاشى الوقوع في أخطاء نتيجة جهلها للغة العربية واللهجات المحلية، وكذا طبيعة المجتمع الجزائري، وهو ما يجعل الاحتلال يتم بطريقة سهلة ويتيح التحكم في إدارة الأهالي[2].

والحقيقة أن تلك الإدارة، لم تكن لتهتم بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على إخضاعهم وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء القطر الجزائري، وإذا كانت هذه المصلحة أو هذا المكتب في نظر المستعمر يشكل الجهاز الشرعي للسياسة الأهلية نحو تكوين إدارة مباشرة للأهالي فهي، في الواقع، كانت مصلحة عسكرية إدارية في آن واحد، وجهازا لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية، ونظرا لعدم كفاءة ضباط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، حاول بعضهم إعادة إحياء الوظيفة العثمانية القديمة وهي وظيفة "أغا العرب"[3]، حيث تعاقب الكثير من الأغاوات على تلك الوظيفة التي لم تكن ذات فائدة بالنسبة للسلطة الاستعمارية[4].

فديبورمون كان قد كلف حمدان بن أمين السكة، وهو تاجر من الجزائر العاصمة، بهذه المهمة إلا أنه كان منبوذا من طرف الأهالي،[5] وكان في نظرهم خسيسا وحقيرا مما جعله يفشل في مهمته.[6]

1-**Djamal Kharchi**, Op.cit. pp. 86-87.
2-**Jacques Fremeaux**, *Les Bureaux Arabes dans l'Algérie de la conquête*, Editions Denoël, Paris 1993, p.17
3- **الآغا:** من بقايا الألقاب العثمانية، وتعني: قائد عسكري، حاكم منطقة...الخ
4-**Xavier Yacono**, *Les bureaux arabes et l'évolution du genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérois*. Paris 1953. p.10
5-**Djamal Kharchi**, Op.cit. p.87.
6-**Xavier Yacono**, Op.cit. P.11

وباعتلاء كلوزيل[1] Clauzel الحكم في الجزائر حاول تنظيم الشؤون الداخلية، ففي 16 أكتوبر من عام 1830 أنشأ لجنة حكومية مكونة من خمسة أعضاء يتقاسمون المهام الأساسية في جانبها الإداري المحض الذي انحصر فيما يلي: القضاء، الداخلية، المالية، ويعتبر البعض أن محاولة كلوزيل تنظيم إدارة الجزائر هي أول محاولة جادة لربط الجزائر بفرنسا مباشرة على أن تعمم محاولته هاته فيما بعد على مناطق أخرى من البلاد يتم احتلالها[2]، أما فيما يتعلق بإدارة الشؤون الأهلية فقد عين، كلوزال، الضابط مانديري Mandere في وظيفة آغا للعرب ليكون الواسطة بين إدارته والجزائريين، لكن مانديري لم ينجح في مهمته، لأن المقاومة الشعبية في متيجة لم تترك له أي فرصة للخروج من أسوار المدينة[3].

وفي 24 جويلية 1831، عندما استلم بارتيزان[4] Berthizene مقاليد الحكم، مال إلى إسناد هذا المنصب إلى شخصية عربية فأشير عليه برجل دين ذائع الصيت وهو الحاج محي الدين بن مبارك القليعي، فأصبح هو آغا العرب، وجعل اتفاقا بينه وبين برتيزان بحيث يكون الشيخ محي الدين هو "حاكم" متيجة، كما اشترط عدم تدخل الفرنسيين في شؤون الأوطان المجاورة[5].

وفي ديسمبر من نفس السنة، استلم الدوق دو روفيغو[6] Duc De Rovigo زمام الأمور فأنشأ، بصفة غير رسمية، مكتبا مكلفا بالشؤون العربية لمعالجة القضايا

1- **كلوزال:** (1772- 1842)، عُين قائدا عاما بعد الكونت دي برمون في12 اوت 1830 إلى 21 فبراير 1831 . رقي إلى رتبة مارشال في 27 جويلية 1831. عُزل من منصبه في 20 فبراير 1831 بعد اتهامه بالذاتية وعدم الدبلوماسية، عاد إلى الجزائر سنة 1835 خلفا لديرلون. فشل في معركة قسنطينة الأولى سنة 1836... للمزيد عد إلى: **أبو القاسم سعدالله**، المرجع السابق، القسم1، ص36. وكذلك: **Paul Azan**, Op.Cit, pp.13-15.

2- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص.ص.53، 54.

3- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم1، ص.61.

4- **بارتيزان:** (1775- 1847)، تولى الحكم في الجزائر بعد عزل كلوزال في فيفري 1831، تخلى عن منصبه للدوق دو روفيغو Duc de Rovigo في 1831/12/26. للاطلاع أكثر، عد إلى موسوعة ويكيبيديا على الموقع التالي:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_Berthezne
أو الموقع: http://www.souvenir-davout.com/spip.php?article164

5- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم1، ص.61.

6- **الدوق دو روفيغو:** هو الجنرال سفاري دوق دي روفيغو تولى أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر 1831ومارس 1833، وقد تولى مهمته خلفا لبيرتزين، وقبل أن يصبح قائدا عاما كان وزيرا سابقا للشرطة، تميزت شخصيته بالقسوة والظلم، =

المهمة، المتعلقة بالأهالي والعلاقات مع القبائل(1). وقد كان هدف دو روفيغو من إنشاء هذا المكتب بالاعتماد على المترجمين أو المختصين في الشؤون العربية هو الاتصال برؤساء القبائل في جميع أنحاء الوطن وطمأنتهم بأن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا مع فرنسا(2)، كما كان، هذا المكتب أيضا، عبارة عن خلية حقيقية للاستخبارات والدعاية السياسية، واستُغل لإقناع القبائل التي لم يتم إخضاعها كي تستجيب للسلطة الفرنسية وتكون في خدمة الاحتلال(3).

وخلال عام 1833 أنشئ مكتب للشؤون العربية في عهد أفيزار Avizard، وكانت مهمته هي المراسلات والعلاقات مع العرب خارج المدن، عن طريق ترجمة الوثائق المتعلقة بهم أو الواردة منهم، وقد قام بهذا الدور أول مرة الضابط لامورسيير Lamorcière الذي كان لا يزال في العقد الثالث من عمره والذي كان يحسن العربية، وقد أصبح المكتب العربي عبارة عن إدارة للإعلام والدعاية(4).

وبعد سنة 1834 كان مختلف الحكام العامون، الذين تعاقبوا على الحكم، قد حاولوا بدورهم أن ينظموا إدارة للأهالي، لكن محاولاتهم باءت بالفشل الواحدة تلو الأخرى، ففي سنة 1835 عاد درووي ديرلون Drouet d'Erlon إلى فكرة "آغا العرب"، بعد تعيين الضابط ماري مونج Marey Monge قائد فرقة الصباحية(5) بالجزائر، الذي حافظ على نفس المهمة المتعلقة بالاستخبارات وتقصي الحقائق فيما يتعلق بالقبائل

= وعرفت الجزائر على عهده مرحلة تميزت بسفك دماء الأبرياء والقتل الجماعي، وقد ارتبط اسمه كسفاح بمذبحة العوفية الرهيبة التي أبادها عن آخرها في 5 أفريل 1832... أصيب بالجنون بعد أن عان من مرض سرطان اللسان وقد مات بعد شهرين من عزله في شهر جوان1833. للمزيد عد إلى الموقع التالي لموسوعة ويكيبيديا:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Anne_Jean_Marie_RenSavary

أو موقع تاريخ العالم: http://www.histoiredumonde.net/article.php3?id_article=241

1- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.87.

2- **عمار بوحوش**، *التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962*، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1977، ص 129.

3- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.87.

4- **أبو القاسم سعدالله**، المرجع السابق، ص.61.

5- **الصبايحية:** فرقة عسكرية من المجندين الجزائريين (من الخيالة) تعمل في خدمة المصالح العسكرية الفرنسية، وكانت تقوم بمراقبة الجزائريين وقمعهم وجلب الضرائب بالقوة، ومنع التجارة الحدودية عليهم. انظر، **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط* CD-ROM المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.الجزائر 2002.

والزوايا[1]، لكنه فشل هو الآخر في مهمته، لأنه كان أكثر رداءة من سابقه[2]

أما دامريمون Damrémont فهو بدوره أنشأ عام 1837 إدارة للشؤون الأهلية ووضع على رأسها بيليسيي دو رينو[3] Pellissier-de-Raynaut[4] الذي استمر في هذه المهمة حوالي سنتين، ثم استقال منها سنة 1839 بعد خلاف مع الحاكم العام فالي Valée،[5] ويُذكر أن بيليسيي قد انصرف إلى غير المهمة التي من أجلها أنشئت تلك الإدارة، لأن اتفاقية التافنة[6] بين الأمير عبد القادر والسلطة الاستعمارية، اقتضت من هذا الرائد مراقبـــة تحركـــات الأميـــر لتزويـــد الحـــاكم العـــام بالمعلومـــات المتعلقـــة بخرق الإقليم الفرنسي أو إقليم الأمير، وبعد مضي سنتين على رئاسة تلك الإدارة، قدم بيليسيي استقالته في مطلع سنة 1839، لأسباب يعتبرها شرفية لا نعلم سرها، فخلفه في مهمته النقيب ألونفيل، Allonville وكانت مسؤولية، هذه الإدارة، تسهيل عملية الاتصال برؤساء العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم وتوفير الأمن والطمأنينة في مناطق نفوذهم وحماية مصالحهم[7].

وفي 1838، وبعد سقوط قسنطينة، أنشأ الجنرال فالي Valée نظاما للإدارة مُؤسس على مبدأ "التحكم في الأهالي بواسطة الأهالي" مما يسمح لإدارة الاحتلال بالضغط على الفعاليات المحلية، ويسهل مهمة تجنيد "فرق من القوم" Goumiers[8] و جمع

1- **Djamal Kharchi**, Op.ct. p.88.
2- **Xavier Yacono**, Op.cit. p.11

3- **بيليسيي دو راينو:** ولد جون جاك بليسيي دوق دوملاكوف يوم 6 نوفمبر 1794 بمدينة روان الفرنسية، خريج مدرسة سان سير العسكرية بتاريخ 18مارس 1815 شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830، تولى القيادة في مستغانم لمدة 3 سنوات ثم قيادة الجيش بوهران .شارك في معركة إيسلي، اقترف مذبحة في حق قبيلة أولاد رياح أين أباد خنقا أكثر من ألف شخص في (غار الفراشيش بالظهرة) يوم 19 جوان 1845، ترقى على إثرها إلى رتبة جنرال و عين حاكما بالنيابة ما بين 23 أفريل إلى 10 ديسمبر 1851. وفي 24 نوفمبر 1860 عين حاكما عاما. مات يوم الأحد 22 ماي 1864 بالجزائر. لمعرفة المزيد حول هذا الحاكم وجرائمه أنظر، **أبو القاسم سعد الله**، نفس المرجع السابق، ص 228 وما بعدها.

4-**Djamal Kharchi**, Op.cit. p.88.

5- **أبو القاسم سعدالله**، نفس المرجع، ص.61.

6- حول موضوع المعاهدة المبرمة بين الأمير عبد القادر وفرنسا، أنظر: **عبد الحميد زوزو**، المرجع السابق، 85.

7-**Ferdinand Hugonnet**, *Français et Arabes en Algérie*. Paris.1860.p.178

8- **القوم:** القوم **Goum**: الجنود الأهالي المتعاونون مع الفرنسيين.

الضرائب، التي كانت تحدد بطريقة تعسفية، وبعد تعيينه حاكما عاما، قام فالي بإنهاء عمل إدارة شؤون الأهالي وحوّل صلاحياتها لأركان الجيش العامة، كما كانت عليه في بداية الحملة[1].

وفي شهر ديسمبر من عام 1840 تم تعيين بيجو[2]حاكما عاما على الجزائر، الذي دعمته الإدارة المركزية في باريس بكل الوسائل الضرورية المادية والمعنوية ليصل عدد الجنود الذين أصبحوا تحت قيادته آنذاك إلى مائة ألف جندي، وهذا كله من أجل تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية التي بناها الأمير عبد القادر واستبدالها بمؤسسات فرنسية تضفي الطابع الفرنسي على الجزائر، وتجعل منها فعلا أرضا فرنسية[3]، فراح يطمئن أقطاب الاستعمار ويقدم مقترحاته ومشاريعه لغرفة التجارة واللجنة الإفريقية، وكانت في مجملها تحمل رُؤاه الإستراتيجية ومخططاته القاضية بدفع الحرب بكل شراسة وصرامة واتخاذ جميع الإجراءات للاستحواذ على المستعمرة وثرواتها المتنوعة.[4]

وعلى غرار ذلك فقد أرسى بيجو للشؤون الأهلية والعمليات العسكرية إدارة استبدادية استعمارية تستوحي تعاليمها من المقاولة الاستعمارية والمصالح الفرنسية، كما حدث بمجيئه تطورات جديدة في مسألة الإدارة وغيرها، حيث كان يرغب في بسط نفوذ الاستعمار على كامل القطر[5].

ومن التنظيمات الإدارية الجديدة، إحداث المكاتب العربية التي اشترط فيها على ضباطه تعلم اللغة العربية والإحاطة بحياة وعادات العرب، والتنقل بشكل دائم إلى

1- **Djamal Kharchi**, Op.cit. P.88.

2- **بيجو**: هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري المعروف بالدوق ديزلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليموج، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849.رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 جويلية 1843 حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في أسبانيا وأشتهر هناك بالعنف. تولى بيجو الحكم في الجزائر في 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847. للمزيد عد إلى: **Paul Azan**, Op.Cit, pp. 9 -7 ، وأيضا موقع وزارة المجاهدين على الرابط التالي:
http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/Biographie/Biographie.htm

3- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص. 47.

4- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، *العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1862*، (أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أثناء فترة الاحتلال)، المنعقد بولاية معسكر يومي20-21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005، ص. 57.

5- **صالح فركوس**، ، *إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871*، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005،ص.17

الأسواق ونقل تعليمات القيادة إلى الشيوخ والقبائل، وتسجيل الاحتجاجات والملاحظات يوميا، وتخصيص سجلات لتقييد العادات والتقاليد والنشاطات الزراعية والتجارية، وتاريخ وأنساب القبائل[1]، وجعل المركز الأساسي لهذه المكاتب، التي بلغ عددها 21 مكتبا في عام 1842، مدينة الجزائر، بينما توزعت البقية على مختلف أنحاء البلاد.[2]

ومن جملة ما قام به، في هذا الشأن أيضا، تعيين القائد أوجان توماس Eugene Dumas على رأس "إدارة الشؤون العربية" ثم قنّن هذا النظام بقرار 16 أوت 1841، الذي نصت المادة الأولى منه على أن "مدير الشؤون العربية"، له حق السيطرة على "القياد" و"الشيوخ" و"القضاة" و"المفتيين" وكل من له سلطة على الأهالي، كما نصت المادة الثانية منه، على أن "مدير الشؤون العربية" يُكلف، بإقامة علاقات مع القبائل التي لم تخضع بعد للسلطة الفرنسية، وكذا جمع المعلومات المختلفة التي تساعد الاستعمار على رسم سياسته وتوجيه كافة عملياته[3].

لقد أنشأ بيجو "إدارة الشؤون العربية" المذكورة لكي تكون هي الحكم في القضايا المستعصية على موظفي السلطة الفرنسية، وجعل عند كل موظف مثل الخليفة، والباشاغا مكتبا عربيا تحت قيادة فرنسية لمعاونة ومراقبة ذلك الموظف والتنسيق معه في تسيير شؤون منطقة حكمه، وكثيرا ما كانت سلطات المكتب العربي تتداخل مع سلطات الموظف الجزائري، وتتضارب في الكثير من الصلاحيات مما يؤدي إلى اتهامه أو عزله أو الخضوع والاستسلام المطلق من جانب ذلك الموظف[4].

أما منشور 1 نوفمبر 1843 الذي بعث به بيجو إلى وزير الحربية المارشال سولت Soult، فقد برر فيه اختياره لإدارة أهلية تُسير من قبل الأهالي، ومما جاء فيه ما يلي: " *عندما كان يتم إخضاع البلاد كليا لسلطتنا، وعندما كنا نفكر في إنشاء إدارة في المناطق التي تم احتلالها، وجدت نفسي أمام نوعين من التنظيم الإداري: النظام*

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين** العقار في الجزائر...، المرجع السابق، ص61.

2- **أديب حرب**، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، الجزء2، ط2، د.ر.ك، الجزائر 2005، ص351.

3- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.88.

4-**أبو القاسم سعدا لله**، المرجع السابق، ص.379.

التركي، ونظام الأمير عبد القادر، فالأول أُسس على النزوات والاستبداد، وهذا ما تأباه حضارتنا، وينفر منه الأهالي ويخشونه، أما التنظيم الذي انتهجه الأمير، فكان عكس ذلك، يقوم على معرفة كاملة للمجتمعات المحلية والعلاقات بين القبائل، ومصالحها واحتياجاتها، وبكلمة وجيزة فقد كان يعتمد على نسبة عالية من الذكاء، مما جعلني أكون متحفظا "[1].

ولتوطيد وإحكام السيطرة الفرنسية، اعتمد بيجو نظاما إداريا غير مباشر للسياسة الأهلية، وفي هذا المجال أكد بقوله أنه: *"إننا نستطيع بواسطة رؤساء القبائل، أن نمكن للاحتلال، ونجد موالين لفرنسا*" لذلك، ففي المناطق القريبة من الساحل والتي خضعت للسيطرة التركية "القبائل المخزنية"[2]، أكد بأنه سيُعيد هيكلتها ويمنح لها، من جديد، بعض الامتيازات خاصة إعفاءها من الضرائب، في حين، أنه في المناطق التي تم احتلالها، أبقى بيجو على النظام الذي أقامه الأمير عبد القادر[3].

وفي التعليمة التي صدرت بتاريخ17 سبتمبر 1844 كتب في نفس السياق ما يلي: " وجب الاعتماد على رجال لهم نفوذ وتأثير على القبائل، إما بحكم انتمائهم لها، وإما بحكم شجاعتهم، أو بحكم درايتهم للحرب والإدارة "، وكان من الطبيعي على الاحتلال البحث عن سياسة لإخضاع جل القبائل، والتي تزامنت مع مرحلة حكم بيجو والتي تمخض عنها رسميا إنشاء "المكاتب العربية" في عام 1844، هذا النظام الذي اعتمده الجهاز العسكري انتهج طريقة شرسة وعنيفة، وسجل بشكل لا يمحى طريقة احتلال الجزائر التي قامت على الحديد والنار[4].

فالقرار الوزاري الصادر بتاريخ 1 فيفري 1844 منح لكل من المقاطعات الثلاث الجزائر، ووهران، وقسنطينة مكتبا لإدارة الشؤون العربية، حيث كانت تسمى على مستوى الأقاليم "بالمكاتب العربية"، وبذلك جاء هذا القرار ليعلن رسميا عن ميلاد

1- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.p.88

2- **المخزن:** قبائل مُعينة من قبل الحكومة، مُعفاة من الضرائب في مقابل خدمة الدولة عند الفتن الداخلية أو الحروب الخارجية. أنظر للمزيد، **Jacque frémeaux.** Op-Cit, p.77-78

3- حاول بيجو تقليد نظام الأمير عبد القادر لكنه لم يطبقه بحذافيره مما جعله يفشل.. أنظر في هذا الشأن: **أبوالقاسم سعدالله** ، المرجع السابق، ص ص. 57-58.

4- **Djamal Kharchi**, Op.cit. p.88.

"المكاتب العربية"[1]، ووضع لها الهياكل الإدارية بحيث تصبح هي الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما تبقى من مؤسسات الدولة الجزائرية، وحسب التنظيم الجديد للمكاتب العربية التابعة للجيش الفرنسي، فإن إدارة الشؤون العربية على مستوى القيادة العسكرية قامت بتأسيس إدارات فرعية لها على مستوى المقاطعات الثلاث الموجودة بالجزائر، وفي كل مقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى، ووحدات من الدرجة الثانية[2].

فما هي طبيعة هذه المكاتب؟ وما هي مهامها؟ وانعكاساتها على الأهالي؟

1-**Djamal Kharchi**, Op.cit.p.89.

2- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص.130

أ- المكاتب العربية: تعريفها وأهدافها:

*- تعريفها:

عرف "فرديناند هيقوني" Ferdinand Hugonnet أحد رؤساء المكاتب العربية كما يلي: " *المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الآن...*" [1] أما "شارل ريشارد" Ch-Richard، وهو كذلك أحد رؤساء تلك المكاتب، يصفها كما يلي: *"إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا "*[2].

ومهما يكن من أمر فقد كانت الإستراتيجية الاستعمارية ترمي من وراء إرساء تلك المكاتب، بمختلف مدن القطر، إلى تحقيق أهداف إستراتيجية كثيرة.

- أهدافها:

لقد سبق وأن تم التعرض لمعظم الأهداف التي من أجلها تم تأسيس هذه المكاتب، ومع ذلك لا بد من التذكير بخطوطها العريضة على النحو التالي:

1- التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.

2- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منها.

3- مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.

4- مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم.

5- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.

6- استخلاص الضريبة.

7- التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.

8- تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي. [3]

1-**Ferdinand, Hugonnet**, Souvenirs d'un chef de bureau arabe . Paris 1858. pp.5-6.
2-**Charles Richard**, Du gouvernement arabe et de l'institution qui doit exercer. Alger 1848. pp.19-20.
3-**Ferdinand Lapasset**, *Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et civils,* Alger 1850, p.2.

لقد تعددت الأهداف التي من أجلها أنشأت المكاتب العربية، وهي أهداف لم تخدم صالح الاستعمار قصد ترسيخ فكرة "الجزائر فرنسية"، كما أنها في كل الأحوال ليست إدارة كما يرغب الجزائريون المسلمون، بحيث تستجيب لحاجياتهم أو تعمل على ترقيتهم أو تحسين ظروف حياتهم، بل كانت جزء لا يتجزأ من الآلة الاستعمارية التي زرعت الموت والدمار وأتت على الأخضر واليابس(1).

كانت المكاتب العربية عبارة عن أداة بيد الجيش، موجهة من طرف القيادة العسكرية، وتُسير من طرف ضباط مكلفين من القيادة العسكرية ذاتها، لتفكيك النظام التقليدي للمجتمع الجزائري، وهذا بمساعدة رؤساء القبائل، قيادا أو أشرافا، من الذين وهبوا أنفسهم لخدمة الإدارة الاستعمارية، وتمكنت بواسطتهم، من التسلل إلى المجتمع الجزائري بهدف تفجيره داخليا، كما كانت، هذه المكاتب، وسيلة لتسهيل توسع الاحتلال، حيث كان كل ما يهم الإدارة هو خدمة وتنفيذ المخطط الاستعماري(2).

لقد أنشأت، هذه المكاتب، خصيصا داخل الأقاليم العربية، ففي عام 1865 بلغ عددها في عمالة قسنطينة 15 مكتبا، وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا، و12 مكتبا في عمالة وهران.

وتتشكل المكاتب العربية في كل مقاطعة أو عمالة جزائرية كالتالي:

1- المدير
2- الضابط المسؤول عن الصحة
3- الضابط المسؤول عن دفع المكافآت المالية
4- مترجمان
5- ضابط صف
6- خوجة (كاتب عربي)
7- وكيل الضياف
8- حاجبان (الشاوش) (3)

1- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص 20.

2- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91

3- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص 130.

وللظفر بمنصب رئيس "المكتب العربي" كان يُشترط في الضابط إتقانه للغة العربية وعلى دراية باللهجات المحلية، وله المقدرة على قراءة المراسلات التي يتلقاها من رؤساء القبائل، إلا أن الأمور لم تكن بهذه السهولة، وهو ما استدعى السلطات الفرنسية للقيام بتكوينهم في اللغة خاصة اللهجات المنتشرة محليا[1].

غير أن عملية اختيار أو انتداب الضباط الأكفاء إلى "المكاتب العربية" ظلت تشغل كثيرا بال السلطة الفرنسية، ذلك أنه، إلى جانب عدد كبير مؤهل – حسب أحد التقارير الاستعمارية – للعمل بتلك المؤسسة، يوجد في المقابل عدد آخر ليس بالقليل من هؤلاء الضباط غير مؤهل للقيام بتلك المهمة لأنه يفتقر إلى التجربة والكفاءة المطلوبتين لتولي قيادة مثل تلك الإدارة، فلم تكن، إذن، الوظيفة سهلة أو خالية من المشاكل بل، على العكس، كانت تطرح تجاوزات كثيرة في الصلاحيات العملية والممارسات الميدانية، ولعل ذاك يعود إلى أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون صفا أو هيئة قائمة بذاتها، لا تخضع، في غالب الأحيان، إلى مراقبة السلطة العليا، كما كانت ترقية عناصرها إلى رتب عسكرية سامية تتم بسرعة[2]، ضف إلى ذلك فإن غياب الرقابة، على هذه المؤسسة، جعل من المكتب العربي يتصرف، أحيانا، من تلقاء نفسه دون الرجوع إلى السلطات العليا، إلا أنه مع ذلك كان يعود إلى تلك الإدارة في إخضاع الأهالي للسلطة الفرنسية وفرض الأمن والاستقرار قصد تحقيق المصالح الاستعمارية[3].

هكذا يمكن القول أن مسألة اختيار الموظفين من عسكريين وغيرهم لإدارة شؤون الأهالي لم تكن بالنسبة للمستعمر بالعملية السهلة، بل كانت تتطلب خبرة ومعرفة دقيقة بالرجال، لأن شساعة القطر الجزائري وصعوبة السيطرة والتحكم في البلاد، ظلت وباستمرار تفرض على فرنسا تكثيف قواتها ووسائلها التدميرية لتثبيت ركائز احتلالها[4].

1- **Jacques Fremeaux**, Op-Cit, p.47

2- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص.21-22.

3- نفسه، ص 22.

4- نفسه، ص ص.22-23.

ب- *تصنيف المكاتب العربية ومهامها:*

*- تصنيفــها:

تنقسم المكاتب العربية إلى صنفين، حيث أن كل مقاطعة تتوفر على مكتب عربي للشؤون الأهلية من الدرجة الأولى يُسير من طرف عقيد، الذي يعين القيّاد المقترحين من طرف المكتب العربي للمنطقة، والمقاطعة تنقسم إلى نطاقات، وكل نطاق أو إقليم يمنح له مكتب عربي من الدرجة الثانية مُسير من طرف ضابط برتبة ملازم، وعندما يكون الإقليم واسعا جدا يُزود بمكاتب عربية فرعية، من الدرجة الثانية كذلك، وكلاهما يتكون من نفس الأعضاء الذين سبق ذكرهم، أما الموظفون من الأهالي فقد كانوا يشغلون مناصب ثانوية، وهم مكلفون بربط العلاقات مع الأهالي[1].

أما بقية المتعاونين، من الأهالي، مع المكتب العربي، من خليفة وباشاغا وقايد فقد كانوا ينفذون تعليمات العسكريين بحذافيرها، وهذا خوفا من تعرضهم لعقوبات صارمة[2].

*- <u>مهامها:</u>

حسب القرار الصادر بتاريخ فيفري 1844 والمتعلق بمهام المكاتب العربية، فإن الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب عربي تتمثل في متابعة ومراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يُسيرها القياد ورؤساء العشائر الجزائريين، وفي حالة ما إذا وجد مدير المكاتب العربية أو أحد أعوانه أن هناك أخطاء أو مخالفات للقانون الفرنسي، فإنه بإمكانهم اتخاذ الإجراءات والقرارات الإلزامية تجاه الشخص الذي يعتبرونه مذنبا[3].

ورغم أن هذا القرار قد حدّد بُنية المكاتب العربية، إلا أنها بقيت غير محددة من حيث الصلاحيات، وبقيت المكاتب العربية متعددة المهام حيث أنها كانت تهتم بكل شيء سواء تعلق الأمر بالأمور الإدارية أو القضائية أو المصادرات التعسفية، إلى الضرائب الإلزامية، بالإضافة إلى شتى العقوبات وغيرها. ولكن، في غياب تحديد

1- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91
2- Ibid. p.92

3- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص ص.130-131.

الصلاحيات، أعطيت المكاتب العربية لنفسها الحق في اتخاذ كل الإجراءات المختلفة، حتى تتمكن من فرض التهدئة والاحتلال معا، فكان التعسف والاستبداد يطبع كل ممارساتها، وبهذا كان أعضاؤها يضمنون جمع المعلومات والحراسة، والمراقبة، وتنفيذ أحكام القضاء، من خلال إدارة الأهالي[1].

لقد كانت "المكاتب العربية"، والتي كان عددها في تلك الفترة 44 مكتبا عربيا، عبارة عن مؤسسات مُوالية للعسكريين، فكانت عبارة عن هيئات مريعة تقوم بقمع الأهالي، وهناك العديد من القرارات والمناشير التي جاءت، فيما بعد، لتوضح سير ودوائر اختصاصها، ففي المناشير التي صدرت في 2 جانفي، 17 سبتمبر و 15 نوفمبر 1844، حدد بيجو التوجهات الكبرى للسياسة الأهلية التي تقوم عليها المكاتب العربية، وقد عالج الأول من هذه المناشير مشاكل الجرائم والمخالفات التي يقوم بها الأهالي، حيث أكد بيجو على ضرورة القيام بقمع سريع للاضطرابات، واعتبر هذا الأسلوب الوسيلة الوحيدة لترهيب الأهالي، كما ألح كذلك على مبدأ المسؤولية الجماعية للقبائل، وهذا في حالة حدوث أي جريمة أو مخالفة داخل الأقاليم التي يتواجدون بها، كما سيتحمل القياد أيضا، مسؤولية ما يحدث، وسيعاقب الأغاوات والشيوخ، بدفع غرامات مالية إلى جانب الأهالي، خاصة إذا ما تكررت المخالفات في القبائل التي يتولون قيادتها، وحدد منشور 17 سبتمبر 1844 العلاقات بين رؤساء المكاتب العربية مع رؤساء القبائل المعينين من طرف الإدارة الاستعمارية، في حين حث منشور 15 نوفمبر 1844 رؤساء المكاتب العربية لاستغلال القبائل لإنجاز مشاريع الأشغال العمومية، حتى يتعود العرب على الهيمنة الفرنسية[2].

وبمضي الوقت ازداد نفوذ المكاتب العربية وأصبح دور المسؤولين في هذه المكاتب هو تعيين وخلع المسؤولين المحليين، وجمع الضرائب، واستصدار قرارات في المسائل الشرعية و القضائية، وفي بعض الحالات، فإن سلطة رؤساء المكاتب العربية كانت تتجاوز وتفوق السلطات التي يمارسها نائب رئيس العمالة[3].

1- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p 90.
2- **Ibid**. p 91.

3- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص.130.

والشيء الملاحظ هنا أن رؤساء المكاتب العربية لا يسمحون للجنود الفرنسيين أن يتدخلوا في المناطق التي تخضع لهم أو معاقبة الجزائريين في الجهات التي هي تحت تصرفهم، فهم وحدهم المسؤولون عن جمع الضرائب وفرض الأحكام على الجزائريين الذين يعيشون تحت سلطتهم، وبما أن المكاتب العربية كانت تابعة للجيش و تعمل لتدعيم نفوذه ، فقد شن المعمرون الأوروبيون حملة شعواء ضد هذه المكاتب واتهموها بأنها مُكلفة لهم ماليا، فهم الذين يتحملون التكاليف الباهظة ويدفعون الأموال الكثيرة من أجل تنفيذ مشاريع رؤساء المكاتب العربية[1].

ومن الأعمال الأساسية التي كانت المكاتب العربية تركز عليها ما يلي:

*- جمع المعلومات:

كانت المكاتب العربية عبارة عن أداة بيد الجيش، موجهة من طرف القيادة العسكرية، وتُسيّر من طرف ضباط مكلفين من القيادة العليا، لتفكيك النظام التقليدي للمجتمع الجزائري، وهذا بمساعدة رؤساء القبائل، قيادا أو أشرافا وهبوا أنفسهم لخدمة إدارة المحتل، الذين تمكنت، من خلالهم، من النفاذ إلى المجتمع الجزائري، وتفتيته، فقرار 16 أوت 1841 بين أن مهمة المكاتب العربية تقوم على جمع المعلومات المختلفة، لتنوير وتعزيز السياسة الاستعمارية، كما أن مهمتهم، في جمع المعلومات، واسعة جدا وتكتسي طابعا استراتيجيا، فمن المعلومات الجغرافية والطبوغرافية والاقتصادية، إلى محاولة التعرف على حالة ووضع القبائل، وعلاقتهم ببعضهم، ودرجة عداوتهم وحقدهم على السلطة الفرنسية، ومدى تعاونهم مع القياد[2].

*- المراقبة:

اعتبرت مسألة المراقبة، بمقتضى تطور الأحداث الداخلية أو الخارجية، وسيلة فعالة بهدف التنسيق مع السلطات العليا من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الضرورة لضرب وبقوة كل من تسول له نفسه التمرد على الاستعمار أو التُّوق إلى الحرية والاستقلال[3].

1- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص ص. 130-131.

2- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91-92.
3-**Ferdinand,Hugonnet,** Op.cit. p 139.

وكان ضباط تلك المكاتب مؤهلين، دون غيرهم، لتلك المهمة، باعتبار أن قادة القسمات أو المقاطعات لا يعلمون حقيقة الأشياء، بل لا يستطيعون الاطلاع على مختلف الآراء إلا عن طريق هؤلاء الضباط، لكونهم كانوا على اتصال مباشر بالأهالي، حيث كانوا يعيشون في أوساطهم[1].

لم يترك هؤلاء أي وسيلة لتدارك أي خطر قبل أن يحدث أو أية ثورة قبل أن تندلع أو سخط أو غضب قبل أن تشتعل نيرانه، فشغلهم الشاغل هو المحافظة على الوضع الراهن وتفويت كل الفرص المناهضة أو المعادية للمحتل، واستخدموا الرجال من مخبريهم والجيش والمال وكل الوسائل الممكنة من أجل إنجاح المقاولة الاستعمارية، وفي هذا السياق كانت لهم جريدة ناطقة باللغة العربية، كان يغلب عليها طابع اللهجة العامية، إنها جريدة المبشر [2] التي كانت تخاطب الناس بما يفهمون قصد حملهم على الاعتقاد خيرا فيما يصنع هذا المستعمر لصالحهم، فكانت تلك الصحيفة تلعب، فعلا، دورا دعائيا استعماريا، بل كانت تعتبر من أقوى الوسائل الدعائية لتهدئة الخواطر في حالة الغضب أو السخط أو اليأس من التغير نحو حياة كريمة تحترم حقوق الإنسان في تقرير مصيره، إلا أن الجزائريين لم يكونوا يثقون أبدا فيما يقوله الاستعمار أو يقدمه من وعود كاذبة وآمال زائفة[3].

كان دور ضباط المكاتب العربية، كذلك، هو مراقبة رجال الدين أو كما يسمونهم بـ "الأشراف" الذين كانوا، في الأصل، "طُلبة" أي مدرسين في الكتاتيب تجمعهم صلات ببعضهم البعض بحكم الانتماء إلى طريقة واحدة أو زاوية واحدة أو وحدة الدين، لقد كانوا يُبشرون الناس بالنصر لحملهم على الجهاد أو "الحرب المقدسة"، كما يطلق عليها الاستعمار: "*أنهم يحرضون القبائل على القتال مؤكدين لها أن موعد رحيل*

1-**Ferdinand,Hugonnet,** Op.cit.p 225.

2- **جريدة المبشر:** هي جريدة عربية أصدرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر باللغة العربية بقرار من الملك لويس فيليب. وقد صدر عددها الأول يوم 15 سبتمبر 1847، أُولكت مهمة الإشراف عليها إلى مكتب الشؤون الأهلية في الحكومة العامة. كانت جريدة المبشر موجهة أساسا إلى السكان الجزائريين وكان أسلوبها اللغوي ضعيفا. للمزيد حول هذه الصحيفة عد إلى، **الزبير سيف الإسلام**، *تاريخ الصحافة في الجزائر*، ش.و.ن.ت، الجزائر (بدون تاريخ)، ص ص. 112-129.

3- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص. 46-47.

الفرنسيين من البلاد قد حان..". إنه وجود، في نظرهم، عابر لا يمكن أن يدوم أبدا، وفي هذا الإطار كلف الضابط "دونوفو" De Neveu لإعداد دراسة ميدانية تستهدف معرفة أصول وطرق وانتماءات هؤلاء الرجال، وفعلا، فقد أعد كتابا ضمنه مختلف تلك الطرق والزوايا، تحت عنوان: "الإخوان والطرق الدينية عند مسلمي القطر الجزائري" عام 1849[1].

لم يكن هذا الكتاب دراسة علمية وموضوعية بقدر ما كان يستهدف تنوير السلطات الفرنسية العليا بهذا القطاع الذي كان يزعج الوجود الاستعماري ويشكل عقبة كئودا أمام توغله في البلاد، حيث تساءل هذا الضابط عن العامل المشترك الذي يجمع بين رجال الدين: "*كل هؤلاء الأشراف التابعين لبومعزة*[2] *وغيره والذين يجوبون البلاد ويثيرون الجماهير، ألا تجمعهم صلة مشتركة ؟ لقد بات واضحا اليوم أن هناك يدا واحدة مهيمنة تسيرهم، لا نعرفها، وأن علاقة متينة تربط كل هؤلاء الثوار، لا تنقطع جذورها..*" *ذلك أن هدف هؤلاء الرجال هو إبقاء الجماهير الأهلية مهيأة باستمرار للثورة الشاملة ضد المحتل. لقد كان لزاما على ضباط المكاتب العربية، إذن، مضاعفة مجهوداتهم لمعرفة الرجال وكل ما يجري بالبلاد وذلك بفرض مراقبة دائمة ومستمرة على المساجد والزوايا وكل الذين ينتمون إليها...*" [3]

لقد تلقى ضباط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام بتاريخ 27 نوفمبر 1847 لجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها حتى يتم مراقبتها مراقبة محكمة، كما بين هذا المنشور حقيقة اقتنعت بها السلطات الاستعمارية من خلال تجربتها في الجزائر على أن الحياة الرسمية للمجتمع الجزائري إنما يترجمها قادتها العسكريون في حين أن أحاسيسها وتوجهاتها كان يعبر عنها بصدق زعمائها

1- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص.60.

2- **محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة:** احد زعماء المقاومة الشعبية، قاد ثورة ضد الاستعمار الفرنسي من 1845 إلى 1847 بالشلف والحضنة والتيطري، لمعرفة المزيد حول هذه الشخصية عد الى: **يحي بوعزيز**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء1، ط2، م.و.ن.إ، الجزائر 1996.

3- لمعرفة هؤلاء الرجال المجاهدين الأشراف الذين كانوا محل مراقبة شديدة، من طرف الاستعمار، وكيف كانت آراء ومواقف تلك المؤسسات تجاههم، عد إلى، **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص 62 وما بعدها.

الروحيين، وورد أيضا في هذا المنشور أن هذا العنصر الهام الذي على أساسه تكتمل الأبحاث في المشروع الاستعماري كان قد أهمل، تقريبا، في مختلف تقارير المكاتب العربية. من أجل ذلك أعطيت تعليمات دقيقة لهذه المكاتب بهدف دراسة هذه المسألة دراسة عميقة ومتأنية... [1]

*- القضاء:

كان المسؤولون في المكاتب العربية يقومون بدور القضاة المسلمين حيث يشرفون على عملية تنفيذ الأحكام القضائية وتعديل الأحكام التي لا تروق لهم[2]، وكانوا يهتمون بكل القضايا المدنية، و يمارس هؤلاء القضاة مهامهم تحت مراقبتهم، أما المسائل الإجرامية فقد كانت من اختصاص مجالس الحرب Conseils de guerres، وكان ضباط المكاتب العربية هم الذين يقومون بجمع المعلومات حول كل قضية، ويُكوّنون ملفات حول ملابساتها، أما المخالفات الأخرى فيقوم ضباط المكاتب العربية بتحديد عقوباتها إما بالسجن أو غرامة مالية أو دفع تعويضات[3].

وقد كانت مسألة اختيار القضاة المخلصين لفرنسا من أجل تسيير إدارة المكاتب العربية، من أهم المسائل بل من أعقدها، ذلك أن عداء وحقد الكثير من القضاة الجزائريين تجاه الاستعمار، غالبا ما أفشل كل محاولات الضباط لبسط نفوذهم على الأهالي، الأمر الذي دفع بهؤلاء الضباط، للسعي بكل ما أوتوا من مجهودات، إلى استقطاب القضاة الجزائريين للتعاون معهم[4].

كما أن المسؤولون الفرنسيون كانوا يقومون بزيارات أسبوعية للأعراش فيديرون القضاء، مستعملين الغلظة اللفظية والعصا والتهديد، وكانوا يُسلّطون العقوبات ويفرضون الغرامات، ويجمعون المعلومات، وهؤلاء المسؤولون المدنيون كانوا يتعاونون في مهمتهم مع الوسطاء الجزائريين، وهم القياد وشيوخ القبائل والأعراش، ورغم هذه

1- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 61- 74.

2- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص. 132.

3- **Djamal Kharchi**, Op.Cit. p.91.

4- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص 131.

الصلاحيات فإن سلطات المسؤولين المدنيين لم تكن مطلقة مثلما كان عليه حال المكاتب العربية العسكرية، لأن المسؤول المدني يبقى تابعا للوالي وليس مستقلا عنه[1].

والواقع أن مؤسسة المكاتب العربية والمحاكم الفرنسية لم تكن سوى وسائل حربية مكلفة بضمان إخضاع الأهالي إخضاعا تاما، فكانت نشأة تلك المؤسسات بهدف المحافظة على السيادة الاستعمارية، لذا فإن النظام القضائي للمكاتب العربية، كان يطبق، لا ريب في ذلك، قاعدة الغالب، ذلك أن مبدأ القمع الجماعي، كان الوسيلة الوحيدة من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار بالبلاد، وكانت القبائل بمقتضى هذه القاعدة مسؤولة عن كل ما يحدث في أراضيها و قد كان العسكريون يفرضون غرامات من 50 إلى 200 فرنكا والسجن من 15 إلى 60 يوما، وكان الضباط الفرنسيون يستعملون كذلك كل وسائل الردع والتعسف وإنزال الرعب الجماعي، حيث كان مبدأ المسؤولية الجماعية من طرف المكاتب العربية والقوات الاستعمارية عامة، هو الوسيلة الفعالة بالنسبة للمستعمر لمعرفة المجرمين. إن فكرة العقوبات الجماعية التي هي عكس قانون العقوبات الفرنسي، من ذلك شن الحملات العسكرية على القبائل والقتل الجماعي ومصادرة الأراضي والأملاك، إنما كانت كإجراء حربي رهيب، فكان ذلك هو الإطار التاريخي المفروض على الجزائريين منذ ما يزيد عن قرن[2].

*- <u>جمع الضرائب:</u>

بالرغم من أن المهمة الرئيسية لرؤساء المكاتب العربية، بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه، إلا أن هذا لم يمنعهم، كذلك، من جمع المعلومات المتعلقة بإحصاء الأراضي، والتعرف على مجاري المياه، وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر، وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على

1- **أبو القاسم سعد الله**، <u>*الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900*</u>، المرجع السابق، ص 61.

2- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 136-139.

أموال كبيرة عند جمع الضرائب[1] لتمويل ميزانية الخزينة الاستعمارية التي تستمد مواردها من جباية الضريبة من الأهالي، وكان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضريبة ويبحث عن المادة أو العينة العقارية أو غيرها، التي يمكن أن يفرض عليها الضريبة، وهو وحده الذي كان يطالب بزيادة الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء منها، حيث كان يُعدّ كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، هذا وعندما تحين جبايتها يُعطي أوامره إلى رؤساء الأهالي لاستخلاصها، بالإضافة إلى ذلك كان يسهر على أن تكون المبالغ المستخلصة من دفع الضريبة كاملة غير منقوصة وطبقا للوثائق المُعدة لذلك، إذ كان يرسل بتلك المبالغ إلى الخزينة العامة، و كانت الضريبة المفروضة على الأهالي قاسية وجائرة، خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، كما أنها عملت على تحطيم الفلاحين، فالبرغم من المجاعات والأزمات الاقتصادية المتتالية، وبالرغم كذلك من الأوبئة[2] التي كانت تأتي على السكان، فإن الإدارة الفرنسية لم تكترث لذلك، بل ظلت تفرض عليهم ضرائب باهظة تفوق إمكانياتهم[3].

ج- *المكاتب العربية واستغلالها للعنصر الأهلي:*

لم يكن هدف الفرنسيين من توظيف رؤساء العائلات الكبيرة خدمة العائلات أو الجزائر أو الدين، ولكنهم فعلوا ذلك ليتمكنوا بواسطتهم من السيطرة على البلاد وضرب المقاومة وتمزيقها، وفي هذا الصدد يقول سيروكا Seroka، أحد الذين اختاروا هذه العائلات وعملوا على رأس المكاتب العربية زمنا طويلا ما يلي: "*أن معرفة خلفية العائلات الرئيسية في هذه البلاد وعداواتهم وصداقاتهم وثأرهم، يجعلنا قادرين أكثر على حكمهم، كما أن معرفتنا، عن كثب، لتاريخ البلاد المغلوبة تقينا غالبا من الوقوع في الخطأ*" [4].

1- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص.131.

2- عرفت الجزائر مجموعة من الأزمات أخطرها وقع سنة 1867-1868 خاصة الجفاف، الجراد، الوباء والزلزال، وخلفت جميعها أضرارا هائلة بالسكان الجزائريين...للإطلاع أكثر عد إلى، **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص 148 وما بعدها. وكذلك: **Ch.A.Julien**, Op.Cit, pp.439-440.

3- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص. 143.

4- **Revue Africaine**, N° 56, année 1912, OPU Alger. P.378.

كان هؤلاء الموظفون الجزائريون يمارسون سلطاتهم بشيء من القوة والاستقلال، ويتمتعون بالثروة والجاه، ولعل ذلك هو ما أطمعهم في قبول المسؤولية من أيدي أعدائهم. وكان ذلك هو "العصر الذهبي"، إذا صح التعبير، لأرستقراطية (الأجواد والصفوف) الجزائرية في عهد الاستعمار، وهو العصر نفسه الذي شهد تدهور البرجوازية (أغنياء المدن)، لقد كانت الإدارة الاستعمارية في حاجة إلى تلك الأرستقراطية الأهلية فمكنت لها في الأرض واعترفت لها ببعض الحقوق وتغاضت عن بعض عيوبها ما دامت تقوم بالمهمة الموكلة إليها أو المرجوة منها، وهي التعاون على كبح المقاومة وتهدئة البلاد، التي لم تدم طويلا.[1]

وعلى هذا الأساس كان الفرنسيون يخططون بأن يتوسطوا للعائلات الكبيرة في حكم الجزائريين، واعتبروا هذه القيادات متعاونة معهم من أجل مصالحها الخاصة، فأسندوا إليها دورا بارزا في بادئ الأمر (الشرطة، والضرائب وتسليط العقوبات..الخ)، وأضفوا عليها الألقاب والنياشين والمال والأرض والجاه، وسموها الأرستقراطية العربية، وهي الفئة التي كانت القاعدة لتشييد المملكة العربية التي كانت تدور بخلد الإمبراطور نابليون الثالث، قبل أن يعلنها في مشروعه المشهور، ولم تكن هذه العائلات[2] كلها من فئة الأجواد (النبلاء) أو رجال الحرب، فقد كان من بينها أيضا عائلات دينية لا تتدخل في المسائل العسكرية في الماضي إلا عند الثورة ضد النظام.[3]

لقد استلزم الأمر، بالنسبة لسلطات الاستعمار، الاعتماد على العنصر الأهلي لتحقيق مآربه في الاحتلال والسيطرة، لذا عرف كيف يستفيد من بقايا التنظيم الإداري العثماني، خاصة فيما يتعلق بالأسر الكبرى من اجل المحافظة على الوضع الراهن، والاستفادة من ملحقاته في التنظيم العسكري، وقام بإعادة هيكلة تلك القوات تحت وصاية مؤسسة المكاتب العربية التي أصبحت تشرف عليها إشرافا مباشرا، فما هي هذه العناصر؟ وما هي مهامها؟

.

1- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم1، ص ص 379- 380.

2- لمعرفة المزيد حول هذه العائلات عد إلى، **أبو القاسم سعدا لله**، المرجع السابق، ص327 وما بعدها.

3- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص ص 326-327.

القـوم: استعمل ضباط المكاتب العربية هذه القوة الأهلية غير المنظمة في مهام استعمارية كثيرة، ساعدت، دون شك، القوات الفرنسية على فرض هيمنتها على البلاد مدة طويلة من الزمن، ومن جملة ما كانت تقوم به هو استخلاص الضرائب من القبائل التي تمتنع عن الدفع والرافضة للاحتلال، وكذا مراقبة تحركات البعض الآخر منها، هذا إلى جانب مساعدة ضباط المكاتب العربية في كشف الطرق واستطلاع الوضع، حينما تكون القوات الفرنسية على أهبة الاستعداد لشن غاراتها العدوانية على القبائل، وبالرغم من أنها كانت تمثل قوة هامة بالنسبة لمؤسسة المكاتب العربية والقوات الاستعمارية عامة، فإن كثيرا من عناصر "القوم" كانت محل شك وريبة في نظر ضباط تلك المؤسسة، فيما يتعلق بولائها وإخلاصها لفرنسا(1).

المخـزن: هي القوة الثانية التي استخدمتها تلك المؤسسة الاستعمارية من أجل مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري. كانت هذه القوة الأهلية غير المنظمة تشكل العنصر الأساسي للقوات العثمانية بالجزائر، وهي تمثل مجموعة من القبائل المعفاة من الضريبة مهمتها مساعدة المنتصرين لإخضاع المنهزمين على حد تعبير فرديناند لاباسيت(2)Ferdinand Lapasse، ولم تكن عناصر المخزن تخضع لتنظيم عسكري أو إداري وإنما كانت مقيمة وسط أهلها وقبائلها وتستجيب عند الحاجة لتلك المؤسسة الاستعمارية، وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من قبل القبائل وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي(3).

1- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص.ص 31-33 .

2- **لاباسيت فرديناند اوغيست**: (1817-1875)، خريج مدرسة سان سير العسكرية، قدم إلى الجزائر سنة 1841، وأصبح أحد رؤساء المكاتب العربية بمنطقة تنس خلال هذه الفترة... عاد الى فرنسا سنة 1868 برتبة جنرال وبقي هناك الى أن وافته المنية سنة 1875. للمزيد عد الى الموقع التالي:
http://pagesperso-orange.fr/limoux/bioLapasset.htm

3- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص 34 .

- ***الخيالة:*** أنشئت تلك الفرقة من أجل ضمان استمرارية البريد والاتصال بين المكاتب العربية ورؤساء الأهالي، وكذلك من أجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها والمساهمة في المحافظة على الأمن والاستقرار في البلاد، وهي قوة أهلية غير منظمة ويتقاضى عناصرها رواتب، مقابل خدماتها المقدمة للمكاتب العربية خاصة تدعيم سلطة قادة الأهالي المخلصين للإدارة الفرنسية، وقد أطلق الضابط "شارل ريشارد" Ch.Richard على هذه الفرقة تسمية "الدرك السياسي"، لأنها كانت مهيأة أكثر من المخزن للمحافظة على الأمن العام، إنها كما قال هذا الضابط: "*بمثابة أيادينا وأعيننا وأذانينا في البلاد*"[1].

- ***الصبايحية:*** [2] اتجه تفكير الاستعمار الفرنسي لتدعيم مؤسسته الاستعمارية بفرقة أخرى أهلية، بدت له أكثر فاعلية من الفرق السابقة الذكر، وهي الفرقة المسماة بالفيلق الثالث للصبايحية، وفي الحقيقة إن فرقة الصبايحية تستمد جذورها من التنظيم العسكري العثماني بالجزائر، ولكن بشكل يختلف عنه في الفترة الاستعمارية من حيث الوسيلة والهدف، حيث كان بواسطتها يتم تبليغ أوامر المكاتب العربية للقبائل وكذا اطلاعها على الوضع، مما يفسر بروز فكرة إستراتيجية ضباط المكاتب العربية مفادها: إنشاء مجموعة من "الزمالات"[3] تكون في شكل خيمات عسكرية، تحت قيادة هؤلاء الضباط بهدف السيطرة على النقاط الحساسة من البلاد، خاصة منها الواقعة بالحدود[4].

1- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 39-40.

2- **الصبايحية**: كلمة تركية الأصل وتعني الجنود الفرسان.

3- **الزمالة**: مجموعة خيّم متنقلة تضم أهل دوار (أي قبيلة) سيما أثناء الحروب، بحثا عن ملجأ أو هربا من العدو.

4- **صالح فركوس**، المرجع السابق، ص ص 42-43 .

د- بيجو وسياسة الإدماج:

وفي سياق الحديث عن السياسة الأهلية في هذه الفترة، يمكن القول أن بيجو كان يسعى لتحقيق التهدئة، ومن أجل ذلك جاء بفكرة سياسة إدماج الأهالي، وفي هذا المجال، كتب ما يلي: *"... وبهذا نستطيع، قبل كل شيء، أن نجعلهم يتقبلون الخضوع لسيطرتنا، وتكون لهم نفس الهوية معنا، وهذا من أجل تشكيل شعب واحد، تحت الحكم الأبوي لملك فرنسا"* (1).

وبرغم الأعمال القمعية التي كان ضباط المكاتب العربية يمارسونها ضد الأهالي، وبكل برودة، فهذا لم يمنع من أن بعضهم كان يرى بأن القمع لا يُجدي نفعا ومن الضروري فتح الطريق بأساليب لائقة لإدماج الأهالي، وقد عبر عنها "والسين استرهازي" (Walsin Esterhazy) الذي كان مكلفا بالشؤون العربية بمستغانم من 1840 إلى 1841بقوله: *" إذا كان الاحتلال ليس وسيلة عمل للغزو، فهو يمثل أداة للحضارة بعد الغزو"*، أما بيليسيي، فيؤكد بأنه: *" لا يوجد غزو شرعي ودائم إلا إذا قام الشعب المنتصر برعاية الشعب المنهزم، لضمان انصهار كلي في المستقبل"*، وكان في ذهن بعض الضباط الذين شاركوا في الغزو، أن إدماج الأهالي لا يُحدد بمجموعات طائفية، ولا حضارية، بل يجب أن يكون شاملا، ولكن ما مصداقية ذلك مع ما يقوم به ضباط المكاتب العربية من مهام تتناقض مع ما يدعون؟ لقد تم عزل الأهالي في المناطق العسكرية ووضعوهم في أماكن صعبة لإخضاعهم، ومن جهة أخرى، لم يغب عن المارشال بيجو أن يذكر في منشوره الصادر بتاريخ 10 أفريل 1840 معلنا: *" أظن أنني قلت لكم، في كثير من المرات، بأن مذهبي السياسي تجاه الأهالي، ليس القصد منه طردهم، ولكن لدمجهم بنا، وليس طردهم من كل أراضيهم لإبعادهم إلى جهات أخرى، ولكن لربطهم بمناطقهم التي يملكونها ويتمتعون بها منذ أمد بعيد عندما كانت هذه البلاد غير موزعة بشكل متجانس بين أبناء القبيلة"*. لكن فكرة إدماج الأهالي(2) بقيت غاية بعيدة المنال بالنسبة لبيجو، كما هو الشأن بالنسبة لبقية الطبقة السياسية الفرنسية، لأن مرحلة توطيد الاحتلال الفرنسي كان يجب أن تنتهي قبل التفكير في اندماج بشري(3).

1- **Djamal kharchi**, Op-Cit, p.90.

2- حول موضوع الاندماج، أنظر بالتفصيل، **عمر عبد الناصر**، *الإدماج والاندماجية*، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008.

3- **Djamal kharchi**, Op-Cit, p.92-93

2- *تطور السياسة الأهلية في ظل الجمهورية الثانية:*

إن انتخاب لويس نابليون الثالث[1] رئيسا للدولة من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية في شهر ديسمبر من عام 1848، غير مجرى الأمور بعض الشيء لأن الجمهوريين اليساريين كانوا يظنون أنه سيخدمهم ويعمل على تحقيق مطالبهم فأيدوه، وكذلك رجال الكنيسة والمحافظين الذين وضعوا ثقتهم فيه، غير أن نابليون فاجأ الجميع بانتهاجه سياسة خاصة به وحسب مزاجه حيث استعان بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على الاستقرار والأمن والتخلص من خصومه، وعمل على كسب ولاء الجيش والشرطة[2]. وبعد ثورة 1848 أرادت فرنسا أن تعطي نفسا جديدا لتواجدها في الجزائر، حيث عمدت إلى تطبيق نفس النظام السياسي والإداري الساري المفعول بفرنسا، وهذا كان تلبية لرغبة المعمرين الأوروبيين بالجزائر، وضمن هذا الإجراء تقرر إلغاء نظام المقاطعات الإدارية وتعويضه بنظام العمالات Départements.[3]

وبناء على دستور 1848 الفرنسي أصبحت الجزائر مقسمة إلى ثلاث عمالات، على رأس كل منها عامل عمالة وإلى جانبه قائد عسكري، وما دام الحكم كله على النمط العسكري فإن الكفة كانت دائما إلى جانب العسكريين، وكان إنشاء العمالة المدنية من مطالب الكولون وليس من مطالب الجزائريين، لكونه يتماشى مع الفكر الجمهوري الليبرالي الذي جاءت به ثورة 1848[4]، وقد نصت قوانين هذه السنة، أيضا،

1- **لويس نابليون بونابرت:** هو شارل لويس نابليون بونابرت ولد بباريس في 20 أفريل 1808 ، ثالث أبناء لويس بونابرت (1778– 1846) و شقيق نابليون الأول ، ترعرع بسويسرا ، تابع دراسته في أوكس بورغ ثم التحق بالمدرسة العسكرية بتون THOUN سويسرا ، أين تخرج برتبة ضابط في المدفعية... بعد سقوط النظام الملكي و في شهر ديسمبر من نفسه السنة انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية لمدة أربع سنوات و لما شعر باستحالة انتخابه مرة ثانية دبر في ديسمبر 1852 انقلابا ضد الجمهورية ، وأعلن النظام الإمبراطوري مسميا نفسه الإمبراطور نابليون الثالث... أطلق سراح الأمير عبد القادر في ديسمبر 1853.خاض الحرب ضد بروسيا في معركة سيدان 1870/09/02 أين ألقي عليه القبض. توفي 1873/01/09 عن عمر يناهز 75 سنة. للمزيد عد الى الموقع التالي: "التاريخ على الخط": على الرابط التالي: http://www.histoire-en-ligne.com/spip.php?article255 . أنظر كذلك **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط*، مرجع سابق.

2- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص. 126.

3- **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص. 180.

4- **ابو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، القسم2، ص ص. 60-61.

على تقسيم كل عمالة إلى مجموعة من البلديات، وكان لكل بلدية مجلس ورئيس بلدية، وكان الفرنسيون ينتخبون ممثليهم في المجلس، وكان المجلس يضم بعض المستشارين الجزائريين الذين تعينهم السلطات الفرنسية، ويسمون مستشارين بلديين، وهم عادة من أعيان المدن أيضا مثل بوقندورة في العاصمة، الذي كان من رجال الدين، وقد ظل مدة طويلة في القضاء والفتوى أيضا، وهناك نماذج من هؤلاء المستشارين في وهران وقسنطينة، والملاحظ أن رئيس البلدية في هذه الآونة لم يكن منتخبا بل مُعينا من عامل العمالة والحاكم العام، وكان من صلاحيات هذا الأخير حل مجلس البلدية. أما مهام المجلس البلدي فقد كانت متعددة الجوانب، فهي تشمل دراسة الميزانية وتدبيرها والسهر على المرافق العامة وتنشيط الأسواق، والمحافظة على الطرقات، ورعاية التعليم. ولكن هذه المسائل كلها بالنسبة للجزائريين لا تعني شيئا لأنهم بعيدون عن اهتمام البلديات بهم، وكان إهمالهم مصدر شكوى دائمة، رغم أنهم كانوا يدفعون الضرائب الثقيلة من أجل تنفيذ المشاريع المذكورة. وبناء على القوانين الفرنسية السارية حينذاك فإن القايد أصبح يسمى "مساعدا بلديا" وكانت مهمته تتمثل في الجوسسة على بني جنسه وتوصيل الأخبار إلى السلطات المحلية الفرنسية، كما تتمثل مهمته في مساعدة المبعوثين الفرنسيين لجمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين، وللقايد مساعدون جزائريون أيضا يطلق عليهم (الحراس) أو (شامبيط Garde champêtre)، وكان هؤلاء مثار شكوى من الناس لتعسفهم، وقد أصبح القايد في هذه الفترة يُعين من قبل الوالي، بعد دراسة ماضي عائلته وسلوكه ومكانته، وكان على رأس كل دوار قايد، وأغلب القياد كانوا ابتداء من الستينات، من الذين جاؤوا متحمسين لخدمة السلطة الفرنسية وجمع المال، دون مراعاة لأصول ولا خوف من الله ولا رادع من ضمير، وفي المناطق الداخلية استعمل الفرنسيون الجزائريين ضد بعضهم البعض، طبقا لسياسة سموها "سياسة الصفوف"، أي ضرب صف بصف، سواء في العائلات والأعراش أو الطرق الصوفية و المرابطين[1].

1- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص ص. 62-63.

وقد قام أحد الباحثين بإحصاء العائلات المشاركة في الوظائف العسكرية السياسية التي أنشأها الفرنسيون فكانت نتيجة بحثه ملفتة للنظر حقا وتعبر عن فشل الطرفين في نظره، فبحلول سنة 1850 كان عدد الموظفين من العائلات البارزة كما يلي: 9 خلفاء، و5 باشاغاوات، 59 آغا (أو قايد القياد)، 85 قايد، وجميعهم كانوا يمارسون صلاحياتهم القديمة (منذ عهد بيجو) مع التوسع فيها، ثم أخذت هذه الزعامات تضمحل شيئا فشيئا، والواقع أنهم لم يلغوا تلك الوظائف هكذا كلية، ولكنهم كانوا يقلصون منها ببطء حتى لا يحدث ذلك ردود فعل عنيفة كالثورات، إنها عملية تذويب بطيئة. وقد سمى بعضهم تلك الطريقة بالبقرطة(من البيروقراطية)، فالخلافة الواحدة كانت تتجزأ إلى عدة أغوات وقيادات حتى لا يستقل صاحبها بالنفوذ، والعائلة الواحدة يجب إشراك عائلات أخرى منافسة لها فيما كان لها، حتى يحدث التوتر المطلوب بينها ويتطلب الأمر تدخل العدو، وكلما حدثت ثورة، مثل ثورة الزعاطشة أو القبائل أو أولاد سيدي الشيخ[1]، كانت العائلات الحاكمة في المنطقة تعاقب بتجزئة منطقة نفوذها أو بإبعاد رئيسها أو بتعيين منافس له من نفس العائلة أو من عائلة أخرى[2].

1- عن هذه الثورات وغيرها بالتفصيل، أنظر، **يحي بوعزيز**، المرجع السابق.

2- **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، الجزء1، ص ص327-328.

3- *السياسة الأهلية في عهد الإمبراطورية الثانية:*

في شهر ديسمبر من عام 1852 ألغى لويس نابليون بونابرت النظام الجمهوري وأنشأ الإمبراطورية الثانية التي تربع على عرشها لغاية سنة 1870، حيث أعطى لويس نابليون انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤكد فكرة إدماج الجزائر في فرنسا، وقد أكد هذه الحقيقة علانية في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852، معلنا بوجود مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا، غير أنه في واقع الأمر كان يخطط للإنفراد بالسلطة وإنشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون، أصغر أشقاء نابليون بونابرت، الذي لم تكن لديه رغبة لمغادرة باريس وقصور الإمبراطورية بفرنسا)، وادعى الإمبراطور أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857، ولهذا يتعين على فرنسا أن تقيم إدارة مدنية في الجزائر ويوضع حد لوزارة الحربية التي تشرف على الشؤون الجزائرية لغاية 1857[1].

وتحقيقا لهذا الهدف قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة للجزائر والمستعمرات وعين على رأسها الأمير جيروم نابليون، وحسب النصوص الرسمية، فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تعمل بالجزائر بحيث تخضع جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة. والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر، ذلك المنصب الذي أُلغي بعد أن أصبحت الوزارة الجديدة للجزائر هي التي تختص بالشؤون الجزائرية وتتخذ القرارات في مقرها الموجود بباريس، والمهمة الثالثة لهذه الوزارة هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة، والشؤون الدينية والتعليم، بالإضافة إلى ثلاثة إدارات رئيسية هي: إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية. ومن مجموع هذه المصالح تشكل "المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات"، وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر [2].

1- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص.ص. 126-127.

2- نفسه، ص 127.

**- نابليون الثالث والمملكة العربية*

شهدت فرنسا جدالا حادا حول صلاحية سياسة الاندماج في الجزائر، الأمر الذي جعل نابليون قلقا من هذه الحالة، لذلك قرر في سبتمبر 1860 أن يزور الجزائر لأول مرة، حيث استمرت الزيارة ثلاثة أيام من 17 الى19 سبتمبر، برفقة زوجته مؤكدا تقديره لمعاناة العرب وضرورة حمايتهم من تعسف السلطات المدنية، وعندما رجع إلى فرنسا كان مقتنعا بأن سياسة الاندماج لم تنجح، لذلك ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات في نفس العام وأعاد الحاكم العسكري إلى الجزائر وعين لذلك الجنرال بيليسي حاكما عاما. (1)

وفي يوم 24 نوفمبر 1860 قرر نابليون الثالث إلغاء وزارة الجزائر بسبب الفشل الذريع في انتهاج سياسة واضحة المعالم، وقيام صراعات قوية بين المحبذين للتخلص من النظام العسكري الموجود بالجزائر وإنهاء مهام المكاتب العربية وبين المؤيدين لإبقاء سلطة مركزية قوية في الجزائر تخدم مصالح المعمرين، وابتداء من يوم 10 نوفمبر 1860 تقرر الرجوع إلى العمل بالنظام السابق والمتمثل في وجود حاكم عام بالجزائر العاصمة يخضع لسلطة نابليون الثالث، ويبدو أن نابليون الثالث كان يختلف مع المعمرين الأوروبيين الذين كانوا يُنادون بتشكيل قوة تمثلهم في الجزائر وباريس وتجبر السلطات الفرنسية على إقامة نظام خاص بالجزائر يسمح لهم فيها بحرية التصرف في شؤونها وعدم التدخل في شؤونهم سواء من طرف رجال الجيش الفرنسي أو من طرف السلطات العليا بباريس، وكانت وجهة نظر نابليون الثالث تتمثل في دمج الأوروبيين والجزائريين وخلق سلطة محلية ومنفصلة عن فرنسا لأنه من الصعب على مجموعة صغيرة من الأوروبيين أن يسيطروا على الموقف ويتحكمون في زمام الأمور.(2)

1-**Charles André Julien**. *Histoire de l'Algérie contemporaine: La conquête et les debuts de la colonisation (1827-1871)*. Casbah éditions. Alger 2005.p.p.419-420.

2- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص 128.

وتحت تأثير أفكار الأمير عبد القادر، الذي تم إطلاق سراحه سنة 1852، وإسماعيل عربان[1] رأى نابليون أن يخلق مملكة عربية في الجزائر، ففي رسالة، كانت بمثابة برنامج إصلاحي،[2] بعث بها إلى بليسي في 6 فيفري 1863 أمره فيها بوقف مصادرة الأراضي، وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، والتصريح بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد أهلها ولكن لتجلب إليهم الحضارة، والإخبار بأن الجزائر لم تكن مستعمرة ولكن مملكة عربية[3]، وإعلامهم بأن نابليون إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين[4].

ولكي يؤكد هذه السياسة أصدر نابليون القرار المعروف بمرسوم سنة 1863 "مرسوم الأرض"[5]، أوقف به استعمار الأراضي واعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي التي كانت لهم بالتقاليد[6].

ولتوضيح أفكاره وتعزيز طموحاته قرر نابليون أن يزور الجزائر مرة ثانية، للاطلاع عن كثب على نتائج سياسته، وقد دامت زيارته 5 أسابع من 3 ماي الى 7 جوان سنة 1865 زار خلالها أهم المدن والقرى في الجزائر من بينها: البليدة، والمدية، ووهران، ومستغانم، وقسنطينة، وبسكرة، وباتنة، وعنابة، وبجاية...وغيرها، حاملا

1- **إسماعيل عربان (توماس):** من أصل زنجي مولد (لأب فرنسي وأم من غويانا) اعتنق الإسلام وتزوج من جزائرية عربية، كان مقربا من نابليون الثالث ومترجما له، كما كان مستشارا لحكومة ووزارة الحربية، وهو كفرنسي كان مع الاستعمار لكنه كان يؤمن بالاستعمار الخيري الذي يجلب التقدم الحضاري للأهالي.. للمزيد حول هذه الشخصية، أنظر، **أبو القاسم سعد الله**، ح.و.ج 1830-1900، المجلد1، القسم2 ص ص.43-57. وكذلك إلى موقع موسوعة ويكيبيديا: http://fr.wikipedia.org/wiki/Ismayl_Urbain

2- للاطلاع على ما ورد في هذه الرسالة عد إلى: **Charles.A.J,** Op.Cit.p.p.424-425

3- **المملكة العربية:** تعبير ظهر في الستينات من القرن 19م ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية، ويُنصب الأمير عبد القادر ملكا عليها نائبا عن نابليون الثالث، لكن الأمير رفض الفكرة كما رفضها الكثير من المعمرين وانتهت بسقوط نابليون في حرب 1870 مع ألمانيا.. لمعرفة المزيد حول هذا المشروع عد إلى المصدر الموالي:
Georges Spillmann (le général), *Napoléon III et le Royaume Arabe d'Algérie*, Paris.1975.

4-**Charles.A.J,** Op.Cit.p.p.424-425.

5- **مرسوم الأرض:** جاء لتحديد أراضي العرش، ورسم حدودها، وتقسيم كل حد إلى دواوير ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار. فالهدف إذن هو الوصول إلى تفتيت ملكية العرش للأراضي.للمزيد عد إلى، **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق، ص.34.

6- **Robert Aron** et autres, *Les origines de la guerre d'Algérie*, Ed, Fayard Collection, Paris 1962. p.46.

معه فكرة خلق "الكيان الجزائري" ولكن ماكماهون، الحاكم العام الجديد والكولون قد استقبلوه ببرودة وشك[1].

وبعد عودته إلى باريس بعث برسالة في 20 جوان 1865 إلى ماكماهون[2] تتضمن ثماني وثمانين صفحة بعنوان "*سياسة فرنسا في الجزائر*" تناول فيها جميع الموضوعات العزيزة على الجزائريين وأصدقائهم[3]. ولكن أطول تشريع عهدا قام به نابليون بخصوص الجزائر هو قراره المعروف بسيناتوس كونسولت[4] عام 1865 أي بعد حوالي شهر فقط من عودته الثانية من الجزائر، وقد نص هذا التشريع بأن الجزائريين رعايا فرنسيين ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، فإذا طلب أحدهم الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها، ولكن في هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون الفرنسي، وهكذا فإن الجزائريين قد أصبحوا فرنسيين من ناحية ورعايا فرنسيين من ناحية أخرى، وقرار 1865 قد أوضح بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري ما دام هذا يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي، وقد قدر لهذا القرار أن يستمر، مع بعض التعديلات سنة 1919، إلى سنة 1947، لذلك كان على الحركة الوطنية الجزائرية أن تلجأ إلى العنف لكي تتخلص من تشريع نابليون التاريخي، لكن خطة نابليون لإنهاء الاستعمار وإنشاء مملكة عربية، وكيان جزائري، قد فشلت تماما، ويعزو بعض المؤرخين هذا الفشل إلى عدم تعاون الحكام العامين في ذلك الوقت وهما بيليسي و ماكماهون اللذين لم يكونا يثقان في عربان، مستشار نابليون، ولا يشجعان سياسة نابليون في الجزائر، متآمرين في ذلك مع الكولون، وهناك من المؤرخين من يلوم الكولون، ومنهم الجنرال هانوتو Hanotaux الذي يقول: "*كل ما يحلم*

1- **Charles. A. J.** Op.Cit. p.431.

2- وهي رسالة تبين دور الاستعمار الليبرالي والتقدم الذي ينشده في ظل الاندماج والتهدئة بالتعاون مع الأوروبيين...حول فحوى هذه الرسالة عد إلى، **أبو القاسم سعد الله**، المرجع السابق.ص.ص. 22-25.

3-**Robert Aron**, op.cit, p.46.

4- **سيناتوس كونسولت:** عُرف بالمرسوم المشيخي الذي أصدره نابليون الثالث والذي ارتبط بإجراءات المصادرة، وكان بداية لترسيخ وإرساء التشريعات القانونية الفرنسية العقارية، الهادفة إلى تحويل طابع الملكية الجماعية الجزائرية إلى الملكية الفردية ومن ثمة فرنستها... للاطلاع حول هذا التشريع، عد إلى المصدر التالي:

Gabriel Hanotaux et Alfred Martineau, *Histoire de colonies Françaises et de l'expansion de la France dans le monde*, T: II, éditions, librairie Plon, Paris1929. p.p. 347-350.

به الكولون هو إقامة بورجوازية إقطاعية، يحميها الجيش، ويقومون هم فيها بدور السادة، أما الأهالي(الجزائريون) فيؤدون فيها دور العبيد". بل إن هناك من المؤرخين من يلوم نابليون نفسه على فشل سياسته، مؤكدين بأن سياسته كانت غير واضحة، ويلومونه على الاعتماد على موظفين غير موثوق بهم لتطبيق برنامجه في الجزائر[1].

وقد أدى إلحاح الكولون على توسيع نطاق الحكم المدني وتفتيت الأعراش الجزائرية بعد مرسوم 1863، وتقليص صلاحيات القياد إلى إنشاء نظام إداري جديد وتطوير الأنظمة القديمة، وساعدهم على ذلك الثورات المستمرة وحدوث الجوائح (الأزمات) سنة 1867. ففي هذه السنة أنشئ نظام "البلديات الجزائرية"[2]، وكان معظم أعضاءها من الكولون وكانت لها صلاحيات واسعة، وقد ورثت اختصاصاتها من المكاتب المدنية بعد إلغائها، وأصبح الجزائريون داخلين تحت السلطة الإدارية لهذه البلديات الجديدة بواسطة القياد ورؤساء الأعراش، نتيجة التوسع في المناطق المدنية التي أصبحت تشمل أكثر من هكتار من الأراضي وتضم حوالي نصف مليون من الجزائريين، ولكن رغبات الجزائريين لم تكن تُؤخذ بعين الاعتبار في هذه البلديات أيضا، وكان ممثلوهم فيها رموزا فقط ولا دخل لهم في القرار، رغم أن من مهام المجالس البلدية دراسة الميزانية وجمع الضرائب المنجرة في أغلبها من الجزائريين[3].

وفي سنة 1868 ظهرت "البلديات المختلطة" في المناطق التي ما يزال يسيطر عليها العسكريون وكان لهذه البلديات لجان تسيرها وليس مجالس، تتألف من ضباط ومستشارين فرنسيين ومن مسلمين ويهود، لإحداث التوازن الذي كان الفرنسيون حريصين عليه، بقطع النظر عن الأغلبية الجزائرية، والضابط المسؤول عن البلدية المختلطة هو الذي كان يقوم أيضا بوظيفة القاضي وشيخ البلدية معا. وهناك تجارب إدارية أخرى لا تخرج عن محاولات البلديات العسكرية المتولدة عن إنشاء

1- **Robert Aron**, op.cit, p.p.46-48.

2- حول نظام البلديات بالجزائر والظروف التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى ظهورها، عد إلى: **مجلة المصادر**، عدد 13، السداسي الأول 2006، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص. 161-165. أنظر كذلك: **Claude collot** ,Les institutions de l'Algerie durant la periode coloniale (1830-1962). Ed, OPU, Alger. 1987.pp.81-134.

3- **أبو القاسم سعد الله**، نفس المرجع السابق، ص ص.63-64.

الدواوير بعد مرسوم 1863، وقد استحدثت أيضا نظام الجماعة في الدوار بطريقة تختلف عن حكم الجماعة القديم، والمقياس الذي نعرف به هذا النظام أو ذاك هو الوجود الأوروبي . الفرنسي نفسه، فحيث يكثر الكولون تكون البلدية مدنية أو قريبا من ذلك، وحيث يكثر الجزائريون تظهر البلدية العسكرية على أنقاض المكتب العربي القديم، ولكن المكتب العربي (العسكري) لم يختلف تماما فقد ظل هو المفتاح لحكم الجزائريين في المناطق العسكرية الجنوبية ومعظم التجارب البلدية كانت لترضية الكولون من جهة وإدماج الجزائر في النظام الفرنسي من جهة أخرى[1].

وقبل أن تشفى الجزائر من عهد النكبات (1866–1869)، سقطت الإمبراطورية الثانية، وأعطى هذا الحدث للكولون أعظم فرصة للفرح كما أعطاهم حرية الحركة في الجزائر، فقد عاشوا، حوادث كمونة باريس، وأنشؤوا من جهتهم لجنة الإنقاذ الوطني وشرعوا في تطهير موظفي الإمبراطورية المنهارة فطردوا الحاكم العام بالنيابة ايستر هازي من قصره بسبب سياسته الليبرالية، بينما استقال عامل عمالة الجزائر خوفا على حياته، أما باريس فقد أمطرت الجزائر بوابل من القرارات التي بلغت ثماني وخمسين قرارا في ظرف خمسة شهور،[2] من بينها قرار ينشئ منصب حاكم مدني – كما طلب الكولون– وآخر يُلحق الجزائر مباشرة بفرنسا بواسطة دمج شؤونها في مختلف الوزارات بالحكومة الفرنسية في باريس، وقد كان الجنرال ادميرال دي غيدون De Gueydon[3] هو أول حاكم عام مدني رغم أنه كان عسكريا[4].

لقد كانت سياسة نابليون الثالث في الجزائر مائعة ولم تحقق أية نتيجة ايجابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر. وعليه فإن سياسة

1-**CH.A.Julien**, Op-cit. p.p.434.435.

2-Ibid. p.439.

3- **لويس هنري دو غايدون:** (1809–1886)، أول حاكم مدني على الجزائر من مارس 1871 إلى غاية جوان 1873. وقد شهد عهده قيام مقاومة المقراني في منطقة القبائل، وبعد القضاء عليها قام بإحداث تغييرات، في المنطقة، منها إلغاء المكاتب العربية التي حل محلها البلديات المختلطة. للمزيد حول هذا الموضوع عد إلى الموقع التالي:
http://fr.wikipedia.org/wiki/Louis_Henri_de_Gueydon

4- **Robert Aron**, op.cit, p.52.

إدماج الجزائر في فرنسا والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات لم تتجسد في أرض الواقع، وكل ما عمله في حقيقة الأمر هو تمكين قادة الجيش من التصدي لمقاومة الجزائريين في بلاد القبائل وبالجنوب وتدعيمهم من أجل الانتصار على رجال المقاومة الجزائرية، وبذلك حقق رغبة الفئة العسكرية. وبالنسبة للمعمرين فقد ساعدهم على تحطيم مؤسسات الدولة الجزائرية واستبدال تلك المؤسسات بهياكل إدارية جديدة فرنسية سواء في ميدان التسيير الإداري أو القضائي أو المالي[1].

انهيار الإمبراطورية وقيام نظام استعماري جديد:

إن انهيار الإمبراطورية ووقوع الإمبراطور نابليون الثالث نفسه في الأسر على يد الألمان سنة 1870 كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر، فالعسكريون الذين انهزموا في معركة "سيدان" فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلق التعليمات من القيادة المركزية، وبذلك تركوا المبادرة للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاؤوا بالجزائر، وبمجرد تعيين أدولف كريميو[2] Adolphe Crémieux مسؤولا عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني، قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء نظام الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطة المطلقة للمعمرين الأوروبيين، وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر ما يلي:

1- إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب ويعوض بحاكم عام مدني، يوضع تحت تصرفه ثلاث رؤساء عمالات أو رؤساء مقاطعات إدارية.
2- أن تنحصر سلطات القائد العسكري في المناطق التي تخضع للجيش فقط ولا يحق له أن يتدخل في الشؤون المدنية.

1- **عمار بوحوش**، المرجع السابق، ص ص. 128- 129.

2- **اسحاق جاكوب كريميو**: المعروف أكثر باسم أدولف كريميو (1796-1880) من أصل يهودي، محام ورجل سياسة فرنسي، وصل إلى أن أصبح وزيرا للعدل سنة 1870، وهو صاحب قرار تجنيس يهود الجزائر جماعيا في نفس السنة، للاطلاع أكثر عد إلى موقع موسوعة ويكيبيديا التالي:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Adolphe_Cremieux

3- أن يقوم الحاكم العام الذي يتم تعينه من طرف مجلس الوزراء وليس وزارة الحرب بتطبيق سياسة الحكومة في الجزائر.

4- أن يقوم رؤساء العمالات بإنشاء مجالس عامة منتخبة من طرف الفرنسيين فقط، وفي كل مجلس عام يحق لوزارة الداخلية أن تقوم بتعيين ستة مسلمين[1].

كما أقر هذا المرسوم السماح لليهود بأن يتحصلوا على الجنسية الفرنسية ويشاركوا في الحكم مع الأوروبيين الغزاة، وبذلك تبقى الفئة الوحيدة المحرومة من المشاركة السياسية هي أبناء البلد الأصليين الذين حرموا من حق التصويت في الانتخابات وحق التعبير عن أفكارهم وآرائهم السياسية، وفي إطار هذه القرارات والمراسيم المؤيدة للمعمرين الفرنسيين، قررت حكومة الجمهوريين إلغاء المكاتب العربية، حيث تم حل معظمها، بموجب قرارين صادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870، وتحويل المناطق التابعة لها إلى مناطق مدنية تابعة للنظام المدني الذي يتواجد به المعمرون في العمالات الثلاث، وما بقي منها فقد تراجع إلى مناطق محدودة ونائية، مقصورة على المنطقة العسكرية في الجنوب (الصحراء)، لا تدخل في اهتمامات الكولون إلا من حيث الإستراتيجية والمواصلات والتجارة.[2]

وبعبارة أخرى، فإن سياسة الجمهوريين مطلع السبعينات من القرن التاسع عشر، كانت ترمي إلى رفع معنويات المستوطنين بالجزائر عن طريق تقديم معونات مالية وعقارية لهم حتى يتمكنوا من توطيد أقدامهم بالجزائر، وتجسدت هذه السياسة في القانون الصادر يوم 21 جوان 1871 والذي وافق فيه مجلس النواب الفرنسي على منح 100.000 هكتار للاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين، كما اقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340.000 هكتار من أراضي الجزائريين وذلك لإيواء الوافدين الجدد على الجزائر،[3] لتبدأ بعد ذلك مرحلة أخرى جديدة مع بداية 1872 وذلك بصدور جملة من المراسيم الجديدة المتتالية تهدف إلى تعميم النظام المدني في الأقاليم العسكرية وجعلها

1- **عمار بوجوش**، المرجع السابق، ص ص137-138.

2- نفسه، ص ص. 138-139.

3- نفسه، ص ص. 140-141.

تابعة لإدارة البلديات والدوائر والعمالات والمحاكم الفرنسية وإخضاع الجزائريين لمزيد من أنواع الظلم والقهر والإبادة، لكن تلك المراسيم والإجراءات كانت دافعا قويا لهذا الشعب الجزائري كي يستيقظ فيه الشعور الوطني وتتبلور حركته وشخصيته الوطنية العربية الإسلامية لتتفجر في ثورته التحريرية المباركة عام 1954.[1]

وهكذا يتضح من خلال هذه الدراسة حول الأسلوب المطبق من طرف الاحتلال الفرنسي للجزائر، في هذه الفترة، أنه ركز اهتمامه على الجانب العسكري إزاء مستعمرته الجديدة، وأعطى صلاحيات واسعة لقادة الجيوش في تسيير شؤون الجزائر ـ كما أسلفنا سابقا ـ هذا الاهتمام يبقى إدراكا من فرنسا بأن الجيش هو العمود الفقري الذي يقودها إلى إتمام عملية احتلال الجزائر والتوسع في أراضيها، ومنذ البداية فإن قوات الجيش الاستعماري قامت بعملية نهب واسعة لممتلكات الجزائريين وتقتيل وحرق جماعي للسكان، ولم تتوقف أمام أي وازع أخلاقي عن هذه الأعمال، ما دامت تخدم مصالحها، وتسهل عملية التوسع، أما فيما يتعلق بالسياسة الأهلية التي انتهجتها فلم تكن سوى وسيلة للتمكن من الأهالي وضرب بعضهم ببعض تطبيقا لسياسة "فرق تسد"، التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في كافة البلدان التي تم احتلالها، لكي يسهل عليه السيطرة عليها وإخضاعها لنفوذه[2].

هذه إذن نظرة شاملة حول هذه السياسة (الأهلية) في العهد الاستعماري الأول، فما هي الكيفية والتصور الجديد الذي جاء به القادة الفرنسيون، خلال الفترة الممتدة ما بين 1954–1962، والذي أرادوا به إحياء فكرة الإدماج والتهدئة؟ وما مدى نجاعة هذا المشروع، الذي بادر به الحاكم سوستيل، والمعروف باسم: "المصالح الإدارية المختصة "Les S.A.S ؟

1– **صالح فركوس**، مرجع سابق، ص.414.

2– للإطلاع أكثر حول هذه الأعمال الإجرامية عد إلى، **بوعزة بوضرساية**، المرجع السابق، ص،121 وما بعدها.

الفصـــل الثـــــاني

المصالح الإدارية المختصة:

تعريفها ونشأتها – تشكيلها وتنظيمها – مهامها وأهدافها

1- اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الأولية الفرنسية

أ- اندلاع الثورة:

تعتبر الثورة الجزائرية من أكبر الثورات خلال القرن 20، حيث واجهت أعتا قوة استعمارية في العالم آنذاك، و كانت فرنسا الإمبراطورية التي لا يشق لها غبار، حيث كانت ممتلكاتها موزعة على جميع قارات العالم، ونظرا لهذه الاعتبارات، سلط العدو الفرنسي على الشعب الجزائري وثورته أقبح وأبشع أنواع الخطط الجهنمية القمعية، هادفا من وراء ذلك إلى إخماد الثورة الشعبية للإبقاء على الجزائر فرنسية للأبد، وما أن اندلعت الشرارة الأولى للثورة التحريرية في ذلك الاثنين المبارك 01-11-1954 حتى كانت فرنسا وأبواقها، تدعي أن تلك الأعمال ما هي إلا فعل ارتكبه قطاع الطرق واللصوص المارقين عن قانونها، إشارة في ذلك إلى أعمال التخريب والحرق التي استهدفت المنشآت الاقتصادية الفرنسية(1)، كما ادعت سلطات الاحتلال أنها سوف تقضي بسرعة على هؤلاء الفلاقة(2) (أي الثوار) خلال أسابيع قليلة، أو في أيام محدودة(3).

لقد كان اندلاع الثورة نقلة نوعية في أسلوب العمل لدى الجزائريين، وبالخصوص لقادة الثورة الذين يئسوا من الحلول السياسية، وبالمقابل فإن ذلك لم يكن مهضوما لدى السلطة الفرنسية التي راحت توظف كل طاقاتها المادية والمعنوية للقضاء على الثورة وتزوير أبعادها ومصداقيتها، وأن الذين خاضوها عُصاة خرجوا عن قاعدة المجتمع(4).

1- انظر تفاصيل هذه الأحداث لدى، **محمد حربي**، *الثورة الجزائرية، سنوات المخاض*، م.و.ف.م.ن، الجزائر، 1994، ص ص 17-20. وحول تناول الصحف الفرنسية لهذا الحدث، أنظر الملحق رقم:01 ص 179.

2- **الفلاقة**: هو لقب أطلقه الخونة المناهضون للثورة على المجاهدين، ولعل اللفظ آت من الفلق أي الشطر، أي أنهم يفلقون الرؤوس باستعمالهم لآلات حادة كالشواقير والفؤوس وغيرها... وهو أمر خاص بالمجرمين وقطاع الطرق، ولا ينطبق أصلا على رجال الثورة الأبطال... للمزيد أنظر: **عبد المالك مرتاض**، *المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962*، د.م.ج، الجزائر، 1983، ص 87.

3- وزارة المجاهدين، *الأسلاك الشائكة المكهربة*، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر 1998، ص 21.

4- نفسه، ص 145. حول العمليات التي تمت ليلة الفاتح نوفمبر 1954، عد إلى الملحق رقم: 02 ص 180.

ب- ردود الفعل الأولية:

إن السلطات الفرنسية التي تفاجأت باندلاع الثورة الجزائرية أوصدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا، واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون، الذين ستُتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم، لهذا سخرت كل قواتها المادية والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية، هادئة مستقرة، واتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر، داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة[1].

كما أن تصريحات كل من السادة "روجي ليونار"[2](Roger Leonard) الحاكم العام للجزائر و"فرانسوا ميتران"[3] (François Mitterrand) وزير الداخلية الفرنسي، ورئيس الحكومة الفرنسية السيد "منديس فرانس"[4] (Mendès France) لم تخرج عن هذا المضمار، حيث أصدر روجي ليونارد في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، بلاغا وصف فيه هجومات الفاتح نوفمبر بالعمليات الإرهابية، مؤكدا في ذات البلاغ على اتخاذ إجراءات الحماية التي يتطلبها الموقف، فليونارد الذي لم يستطيع أن يحدد بدقة الجهة المسئولة عن اندلاع الثورة، ظل يؤكد في تصريحاته المختلفة بأن فرنسا

1- **محمد العربي الزبيري**، الثورة *الجزائرية في عامها الأول*، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1982، ص. 102.

2- روجي ليونارد Roger Leonard:(1998-1988)، من الشخصيات السياسية الفرنسية، عين حاكما عاما للجزائر في شهر افريل 1955، عرف بإصراره على مقاومة الثورة وخضوعه لغلاة المعمرين. للمزيد عد إلى:

Mohamed Tiab, *chronologie Algérienne*, T I, Ed Boufarik, Alger 1999, p.p.268-282.

3- فرانسوا ميتران François Mitterrand: من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن العشرين، عاش ما بين 1916-1996، تولى مسؤوليات عليا لبلاده آخرها رئيسا للجمهورية لعهدين من 1981 إلى 1995، كان أثناء الثورة وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل، عارض سياسة ديغول عموما وخصوصا تجاه الجزائر. أنظر في ذلك:

Le Petit Robert, dictionnaire de culture générale, Paris,1993, p1222.

4- منداس فرانس Mendès France: (1907-1982) من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، انتخب سنة 1932 نائبا في البرلمان الفرنسي، وبعد الحرب.ع. الثانية عاود نشاطه السياسي إذ انتخب ما بين سنتي 1946-1958 نائبا برلمانيا، كُلف سنة 1954 برئاسة الحكومة الفرنسية، سحبت منه الثقة في شهر فيفري 1955، إلا أنه بقي رئيسا للحكومة إلى غاية جانفي 1956، عارض فيما بعد سياسة الجنرال ديغول تجاه الجزائر. راجع:

Le Petit Robert, Op.Cit, p.1188

ستقضي على الخارجين عن القانون بكل قوة وفي أسرع الآجال، وبأن الجزائر كانت وستبقى فرنسية، كما وجه جملة من الاتهامات العشوائية لعدة أطراف، محملا إياها مسؤولية ما يقع في الجزائر، ففي الوقت الذي اتهم أطرافا خارجية بالضلوع فيما يحدث، يتهم مباشرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بالوقوف وراء الأحداث الأخيرة[1]، أما فرانسوا ميتران فقد أصدر من جهته، باسم وزارته في 02 نوفمبر 1954، بيانا استنكر فيه هجمات أول نوفمبر معتبرا إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة، مؤكدا على أن فرنسا ستقضي على هذه العصابات المتمردة، وأنها لن تقبل معها أي حوار مطلقا، ما دامت تريد أن تحل محل السلطة الفرنسية[2]، ومن ثمة ليس أمام (المتمردين) سواء إدراك الحقيقة التي مفادها أن الجزائر فرنسية ولا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر وبذلك قطع الطريق أمام الحلول السلمية، كما جاءت ردود فعل رئيس الحكومة الفرنسية السيد منديس فرانس على نفس منوال سابقيه، إذ ندد بما وقع وأكد أن الأمة الفرنسية لن تسمح لأحد أن يغامر بوحدتها، وهو ما يعني أن انفصال الجزائر أو التفريط فيها غير وارد على الإطلاق، وأنه غير قابل حتى للمناقشة، غير أن هذا برأيه لا يمنع من إعادة النظر في وضع الجزائريين، واعدا إياهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ورفع البؤس والغبن عن العمال الجزائريين بفرنسا. وأمام الجمعية الوطنية، قال منديس فرانس أن حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة إلى زرع البلبلة وخرق النظام العام، وبذلك أوصد كسابقيه الباب أمام أي حل سلمي مع جبهة التحرير الوطني[3].

ورغم الاختلاف في العدة والعدد بين المجاهدين وقوات الاستعمار فإن الثورة قد حققت انتصارات لا يُستهان بها في مهدها، وكل ذلك قد عجل بسقوط حكومة منداس

1- إن أول من وجهت إليه التهم الثقيلة هي الجامعة العربية التي لم تكن، آنذاك، تخفي دفاعها عن حقوق أبناء المغرب العربي، ضف إلى ذلك التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية في شمال إفريقيا وغيرها.. **محمد العربي الزبيري**، المرجع السابق، ص.91 وما بعدها.

2- وقد تناولت هذا البيان الصحف الفرنسية ومنها صدى الجزائر أنظر الملحق رقم 03، ص 181.

3- **محمد العربي الزبيري**، *كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية*، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر 2007، ص ص 29-31.

فرانس التي نزعت منها الجمعية الوطنية الفرنسية في 4 فبراير 1955 الثقة ب 319 صوتا ضد 273 صوتا، وبذلك تبخرت طموحات دعاة الإصلاح والتهدئة في الجزائر وأصيبوا بخيبة أمل[1].

وأمام الانتصارات الثورية الذائعة الصيت التي واكبت الثورة التحريرية في سنواتها الأولى على مختلف الأصعدة السياسية والدبلوماسية، زيادة على استمرارية العمل المسلح واشتداد وتيرته، تأكدت الأوساط الاستعمارية الفرنسية، أن الثورة أضحت حقيقة شعبية وقد بدأت تكتسب صفة الشمولية وأنها أخذت في تصعيد مبدأ الكفاح المسلح، وأنها ليست كما ادعت "عمل مجموعة من الخارجين عن القانون"[2].

وهكذا توالت هزائم الحكومات الفرنسية ولم يكتب النجاح من جديد لحكومة "بينو" (Pineau) بعد أن عرض هو الآخر برنامجه على مجلس الأمة في 8 فبراير 1955 لكن الجمعية الوطنية نزعت الثقة من حكومته ب 312 صوتا مقابل صوت، وبقيت فرنسا بضعة أيام بدون حكومة تسيرها حتى مجيء "إدغار فور"(Edgar Faure)[3] في 23 فبراير 1955، وعلى إثر تشكيل الحكومة الجديدة في باريس قدم الحاكم العام في الجزائر "جاك سوستيل" (Jacques Soustelle)[4]، الذي أعيد تنصيبه على رأس الولاية

1- الأسلاك الشائكة المكهربة، مرجع سابق، ص 146.

2- نفسه، ص 31.

3- **إدغار فور** Edgar Faure: ولد بمدينة Béziers بمقاطعة Languedoc Roussillon الفرنسية في 18 أوت 1908. مارس مهنة المحاماة بباريس، وألتحق مبكرا بالحزب الراديكالي. وأثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية، وأنتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال ديغول. في عام 1946 أنتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي . كان إدغار فور من المدافعين عن حزب الجنرال ديغول، مم ا دفع بهذا الأخير إلى تكليفه بمهمة رسمية في جمهورية الصين الشعبية سنة 1963. وخلال مسار السياسي تسلم عدة مناصب حكومية منها؛ وزيرا للمالية 1950-1951، وزيرا أول 1952, ووزيرا للخارجية 1955، ووزيرا أول مرة ثانية 1955-1955، ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية في سنوات 69/68/66 /73-79. وفي 1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية. مات في 30 مارس 1988 بباريس.

Jean-Louis Gérard : *Dictionnaire Historique et Biographique de La Guerre d'Algérie*. Ed. jean Curutchet, paris 2000.

4- جاك سوستيل Jacques Soustelle (1912-1990): من السياسيين الفرنسيين البارزين تولى عدة مناصب هامة في بلاده منذ الأربعينات... عين حاكما عاما على الجزائر ما بين 1955-1956، كان من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر بعد قبوله لمبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني،ولهذا تم نفيه إلى إيطاليا إلى غاية 1968 ليواصل نشاطه فيما بعد. أنظر، **Le Petit Robert**, Op.cit. p.1693. للتعرف هذه الشخصية عد إلى الصورة المرفقة ضمن الملحق رقم 04 ص 182.

العامة في أوائل فبراير 1955 خلفا للجنرال روجي ليونار الذي اندلعت الثورة في عهده وفشل في إخمادها، وقدم برنامجه الذي ينوي تطبيقه في الجزائر وهو لا يخرج عن مشروع التهدئة. وبمجيء سوستيل شهدت الجزائر عهدا جديدا من الفضائع الاستعمارية خاصة بعد المصادقة على قانون فرض حالة الطوارئ ابتداء من 31 أفريل 1955 مما جعل أغلبية المعمرين يرتاحون لهذا الإجراء التعسفي ضد الجزائريين(1).

ورغبة في رد الاعتبار لفرنسا المنهزمة في حرب الهند- الصينية، ورفع معنويات المعمرين الفرنسيين الذين زادت ضغوطاتهم على الحكومة لفرنسية لتوفير الحماية لهم من الأعمال البطولية التي ألحقت بهم خسائر بشرية ومادية، أمام هذه المعطيات تفطنت الحكومة الفرنسية إلى أن القوة الأساسية في هذه الثورة تكمن في ارتكازها على القاعدة الشعبية الواسعة، التي تؤازرها وتساندها وتحتضنها، لهذا صعب على القيادة الفرنسية القضاء عليها في السنوات الأولى من اندلاعها، فعلى فرنسا إذا أرادت الانتصار على الثورة، أن تحرمها وتعزلها عن قاعدتها الشعبية، لهذا شهدت السنوات التي تلت عدة خطط وبرامج وإجراءات وقوانين وأنماط سياسية فرنسية جديدة(2)، كان الهدف من وراءها خنق الثورة ومحاصرتها وتسليط أبشع الأساليب الوحشية على الشعب الجزائري كعقاب على ثورته ووطنيته، وهكذا طوقت المدن والقرى والمداشر بالأسلاك الشائكة، والحراسة المشددة، وأقيمت المحتشدات(3) والمعتقلات(4)، وأنشأت

1- **وزارة المجاهدين**، الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص 146.

2- حول هذه الإجراءات والقوانين والأساليب الوحشية، عد إلى، **الغالي غربي**، *فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958* (دراسة في السياسات والممارسات)، غ.ن.و، الجزائر 2009، ص 265 وما بعدها.

3- **المحتشد:** هي أماكن نائية يتم فيها تجميع السكان ليصعب الاتصال بالمجبرين على الإقامة فيها، بعد ترحيلهم من قراهم ومداشرهم، ويتم إحاطة المحتشدات بالأسلاك الشائكة التي تعلوها أبراج عالية للمراقبة، وتحرسها قوة من الحركة والقومية و مصالح الشؤون الأهلية، وصل عددها إلى أكثر من 2500 محتشد لما يقرب من 3 ملايين جزائري. للاطلاع أكثر عد إلى، **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط*، ، مرجع سابق.

4- **المعتقلات**: هي الأخرى عبارة عن أماكن أقامتها السلطات العسكرية الفرنسية، يجمع فيها الناس، وتقيد حريتهم فيها، وكانت في أغلبيتها عبارة عن مراكز عبور للمعتقلين من سجن لآخر يساق إليها المعتقلون دون سوابق قضائية. والمعتقلات نوعان، مدنية و عسكرية، فالأولى تختص بشئون المعتقلين المدنيين، أما الثانية فقد خصصت للمجاهدين الذين تم إلقاء القبض عليهم إثر المعارك التي كانوا يخوضونها ضدهم ، وفي أغلب الأحيان كان جلادو الجيش الفرنسي يعدمون الأسير بعد اعتقاله انتقاما لموتاهم . للمزيد حول هذه المعتقلات والممارسات التي كانت تتم بداخلها، عد إلى، **محمد الطاهر عزوي**، *ذكريات المعتقلين 1954-1962*، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر 1996.

المناطق المحرمة[1] المفرغة من السكان وتم زرعها بالألغام، وكثفت أعمال الإبادة والقتل والتشريد والحرق والمصادرة، وأصدرت القوانين العقابية والزجرية لخنق كافة الحريات الفردية. وبطبيعة الحال تُوجّت هذه السياسة الجديدة بتطويق الجزائر ومحاصرتها، حتى لا يتسرب المجاهدون عبر حدود الشقيقتين تونس والمغرب، للقيام ببعض المهمات كجلب الأسلحة والأدوية وإسماع صوت الثورة الجزائرية في المحافل الدولية[2].

2- سياسة التهدئة وظهور المصالح الإدارية المختصة S.A.S: [3]

إن القادة الفرنسيين، سياسيون وعسكريون على حد سواء، بصرف النظر عن مواقعهم ومستوياتهم، أدركوا أن الاعتماد على الحل العسكري كخيار أوحد لتطويق وخنق الثورة يعد خيارا ضروريا وأساسيا بالنظر إلى النتائج التي كان يحققها في الميدان، بيد أنه بقى غير كاف، ومن ثمة بات من الضروري البحث عن خيارات أخرى مكملة ومدعمة في ذات الوقت للخيار العسكري، خاصة وأن المسئولين العسكريين أضحوا يرون باستمرار ويلمسون بصدق التطور النوعي والمشهود للثورة، وذلك رغم القمع الجماعي الذي سلط على الشعب خاصة في منطقة الأوراس في البداية، نتيجة شدة وقوة الثورة بها، فضلا عن التعزيزات العسكرية الكبيرة التي أصبحت تصل إلى الجزائر تباعا من مختلف الوحدات العسكرية، بعد أن ألحت القيادة العسكرية في الطلب، بل وأصرت على وجوب الإسراع في تحقيق ذلك ربحا للوقت وقطا للطريق على جبهة وجيش التحرير الوطني[4].

1- **المناطق المحرمة**: هي جزء من الوطن حرمتها فرنسا على الجزائريين بالقوة وهي تقع على طول الحدود الشرقية والغربية وعلى عمق 70 كلم داخل الحدود الجزائرية وتم ترحيل السكان منها وزرعها بالألغام ومراقبتها بمختلف الأسلحة بهدف عزل الثورة عن الشعب. وزارة المجاهدين، قرص مضغوط، مرجع سابق.
ولمعرفة مواقع هذه المناطق المحرمة عبر الوطن عد إلى الخريطة المرفقة ضمن الملحق رقم: 05، ص 183.

2- **الأسلاك الشائكة المكهربة**، المرجع السابق، ص 31.

3- **S.A.S** : Sections Administratives Spécialisés المصالح الإدارية المختصة (م.إ.م)

4- **Pierre Montagnon**, *la guerre d'Algérie genèse et engrenage dans une tragédie*, Paris, Gérard watelet pygmalion, 1984, p 184.

في هذا السياق قدم الجنرال "بارلونج" (Parlange) قائد القسم العسكري القسنطيني على القيادة العسكرية الفرنسية، بعد أن أبصر شدة وخطورة هجومات جيش التحرير على رهانات ومستقبل الإدارة الاستعمارية، وأبدى تخوفه الكبير من استمرار الوضع على تلك الحال، مؤكدا الحقيقة الصعبة للوضع من خلال التقرير الذي أعده على نحو شامل ومفصل حيث ألح على وجوب اعتماد وتطبيق الطرق والأساليب التي تم اعتمادها في المغرب، والتي أثبتت فعاليتها في الميدان مع مرور الوقت، وتمثلت، بناء على رأي بارلونج، في المصالح الإدارية المختصة SAS التي تتوزع وتنتشر على مستوى القرى والمداشر، أي أنها ريفية الطابع، فيما تتوزع المصالح الإدارية الحضرية SAU[1] على مستوى المدن[2].

وقد روعي في اختيار هذين النوعين معطيات وخصوصيات بل ومتطلبات الريف والمدينة على حد سواء، رغبة في إنجاح المهمة على نحو أشمل وأكمل، دونما استعجال للنتائج التي لا شك وأنها تلمس في الميدان عاجلا أم آجلا، إدراكا منهم أن الحرب النفسية ذات تأثير حقيقي ومن شانها أن تعزل الشعب عن الثورة، فتحدث بالتالي القطيعة الجذرية ومن ثمة فإنه لا مناص من الصبر على طريق تطويق وخنق الثورة بل والسعي إلى تفجيرها من الداخل كهدف أسمى لمواجهة الثورة الآخذة في التطور والامتداد باستمرار[3].

3- جاك سوستيل والمصالح الإدارية المختصة:

في أوائل شهر فبراير 1955 وصل جاك سوستيل الحاكم العام للجزائر وكله ثقة وأمل في تحقيق حلم المعمرين، الذين ما انفكوا يرددون نغمة أو أسطورة " الجزائر الفرنسية "، وقام بزيارة تفقدية شملت مناطق الأوراس، باتنة، مشونش، أريس، خنشلة، تبسة، ومنطقة القبائل والجزائر العاصمة، ولعل السر الكامن وراء تلك الزيارة التي يمكن عدها استعجاليه يكمن بالأساس ودونما ريب أو لبس في قوة ضربات

1- **S.A.U**: Sections Administratives Urbaines المصالح الإدارية الحضرية

2– **Jean Carniage**, *Histoire contemporaine du Magreb de 1830 à nos jours*, France, ed, fayard, 1994, p 890.

3– **لخظر شريط**، *إستراتجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية*، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر2007، ص ص 297–298.

المجاهدين المفاجئة والموجعة التي ما فتئوا يوجهونها صوب قوات الاحتلال ومراكزه وقواعده، وهو ما أربك حركتهم وأخلط حساباتهم، وبناء على معاينته الميدانية واستفساراته المختلفة واستقصاءاته المتعددة، انتهى إلى خلاصة على جانب كبير من الأهمية تعكس ثلاثة مشاكل رئيسية، من وجهة نظر إدارة الاحتلال، نظرا لما سيترتب عليها لاحقا تمثلت في الآتي:

1- سوء إدارة وتسيير الجزائر، التي لا تزال خاضعة لنظام البلديات المختلطة، والمقسمة إلى دواوير ومشاتي، حيث يضطلع المتصرفون الإداريون بتسييرها بمساعدة القياد (موظفون مسلمون)، وللتدليل على ذلك ذهب إلى القول: "*أن البلديات المختلطة أريس، خنشلة وتبسة يقوم ثلاثة متصرفين إداريين بتسييرها، علما أن هذا الإقليم يعد آهلا بالسكان، حيث يضم 25 ألف ساكن مسلم، وهو ما يبدو غير واقعي، خاصة وأن الإقليم بات ينمو ويتطور، ما جعله غير قابل للتسيير بذلك العدد، حيث أضحى العمل الإداري في ظل هذا الوضع أكثر صعوبة دونما شك*".

2- فشل العمليات العسكرية الكبرى لقوات الاحتلال، التي ركزت على التمشيط على نحو شامل ودقيق، رغبة منها في تعقب مجاهدي الجيش وتطويقهم من كل جانب. لكن على الرغم من كل هذا فإن تلك العمليات كانت محل نقد صارم وصريح من طرف مدير الأمن بالجزائر "فوغور" (Faugour) الذي خاطب إدارة الاحتلال ساخطا وساخرا من النتائج السلبية، التي أفضت إليها تلك العمليات، بقوله: "*أرسلوا الوحدات لتدمير ألمشاتي، أقصفوا بعض المناطق، استعملوا مطرقة لإبادة ذبابة...*" [1].

3- نقص المعلومات الضرورية على نحو كاف كامل ولازم لنجاح العمليات العسكرية، حيث يعزى ذلك، بناء على رأي سوستيل، إلى غياب العلاقة النوعية والإيجابية مع الشعب الجزائري، ذلك أن الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه صعب المنال، ودونه معوقات كثيرة، لذا كان اللجوء باتجاه البحث عن البدائل الكفيلة بإذابة كل خلاف وتليين كل موقف وطني واع متجذر، لا يساوم ولا يهادن، وقد ذهب في

1- **Ministère de la défense française**, <u>*les sections administratives spécialisées en Algérie - un outil pour la stabilisation,*</u> Paris, France, 2005, P : 17

هذا السياق مبرزا أسباب الفشل الذريع الذي مُنيت به إدارة الاحتلال بقوله: " *إنها ثمرة الأخطاء المتراكمة منذ بداية القرن إلى غاية الحرب الأخيرة، وعليه يجب إلغاء المكاتب العربية وإيقاف المتصرفين الإداريين*"(1).

وفي تقريره المؤرخ في 1955/07/22 أكد الجنرال بارلونج: "*أن الغزو المادي يجب أن يواكبه الغزو النفسي، ومن المؤسف أن لا يدرك ذلك قادة إفريقيا فها هو المؤرخ "ستيفان غزال" (Stephane gsell) يذكرنا بهذه الحقيقة ويرسم لنا المنهاج الذي يجب إتباعه لمعالجة كافة المشاكل التي تشغل بالنا حاليا، فلكي نكسب النفوس يجب بداية مضاعفة الاحتكاك والاتصال بالشعب، والتكلم معه بلغة بسيطة وواضحة، كما يجب التخاطب معه بنفس اللسان*"، وحول مسألة أو بالأحرى مهمة قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر والتي لم تخرج قط عن مجال القمع بكل أصنافه وأشكاله، عمد جاك سوستيل إلى التمويه قائلا: "*... إن مهمتنا هي إعادة النظام والسلم، بيد أن هذا لا يكون ضد الشعب المسلم ولكن من أجله ومعه.*" (2)

وفي خطاب له عبر راديو الجزائر بتاريخ 12 جانفي 1956 صرح جاك سوستيل بما يلي: " *... في ظل مرحلة الشك وعدم اليقين التي نمر بها، ونظرا للاضطراب الذي يميز الواقع السياسي، وما تحمله الصحافة من أخبار أصبحت تُغلق وتثير الرأي العام، أردت أن أخاطبكم اليوم وبكل صراحة، ليس كحاكم عام، ولكن كرجل يتوجه إلى كل واحد منكم، إنني أريد – شخصيا– أن أتعرف على كل رجل وامرأة يوجد في هذا البلد، وأصافح الجميع، وأستقبل شكاويكم ورغباتكم لأطلع على همومكم وآمالكم، وها أنا اليوم أتقدم إليكم برسالة صادقة، وأخبركم من كل قلبي بكل ما أراه صائبا لخدمة الجزائر ومن يعملون ويعيشون على أرضها. الأفضل للجزائر أن تبقى فرنسية، والجزائر بدون فرنسا ستبقى عرضة للبؤس بالنسبة للعديد من الأسر، فمن، في هذا العالم، يستطيع أن يتحمل أعباء ما تقدمه فرنسا لهذا البلد؟*"(3).

1- **Ministère de la défense française**, <u>*les sections administratives spécialisées en Algérie - un outil pour la stabilisation,*</u> Paris, France, 2005, P : 17

2-**Gregor Mathias**, <u>*Les sections administratives spécialisés en Algérie entre idéal et réalité (1955-1962)*</u>,ed, l'harmattan, France, 1998, pp 14-15.

3-Déclaration de Jacques Soustelle, gouverneur général de l'Algérie à Radio Alger, le 12 janvier 1956. Voir le cite Internet suivant, http://www.alger-roi.net/Alger/documents algériens/politique/pages/hs_déclaration_soustelle.htm

ويواصل جاك سوستيل خطابه مبينا خطورة الوضع، في حين يؤكد مدى التزامه بالمهمة التي كلف بها كحاكم عام للجزائر من أجل إيجاد الحلول الكفيلة للقضاء على الثورة، التي لم يعترف بها وبمطالبها حيث يقول: " *...لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن أرضخ لمطالب الانفصال (أي الاستقلال) ما دمت قد كلفت بهذه المهمة في الجزائر، وليعلم الجميع سواء الأصدقاء منهم أو الأعداء بأنني لا أقبل بأي شيء يبعد الجزائر عن فرنسا*."[1]

وحول مقترحاته لأجل التهدئة وتصفية الأجواء يقول: " *وبما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ولمصلحة الجميع، يجب أن يتجسد هذا الأمر على أرض الواقع، كما أنه يجب، في ظل الجمهورية الفرنسية، الاعتراف بهذا البلد وبشخصيته وهويته، واحترام تقاليده، وعقيدته وثقافته، وهذا يعني أيضا أن كل فرنسيي الجزائر مهما اختلفت أعراقهم، ودياناتهم، مثلهم مثل مواطنيهم بفرنسا، يجب أن تسود بينهم العدالة في الحقوق والواجبات، في الامتيازات والتضحيات، من دانكارك إلى تمنراست. وأنا جد متيقن بأن هذا هو طريق الخلاص، كما أنه يمثل عبقرية فرنسا النبيلة والإنسانية، التي أوكلت إلينا بهذه المهمة لقطع دابر ذلك الماضي البغيض، ومواجهة قوى الشر (يقصد رجال الثورة)، بإحداث خطى واسعة نحو الأمام بقرارات صارمة تضمن التقدم والأخوة*." [2]

ويتابع كلامه حول رفضه لأساليب الماضي التي أدت إلى هذا الوضع المتشنج بدعوة الجميع إلى ضرورة التكاتف، وطي صفحة الماضي والعمل على بناء دولة جزائرية بقوله: " *لا للتمرد بظلاميته ووحشيته، ولا لعدم التغيير، بل يجب أن نتجند كلنا، نحن الذين نريد السلام والرقي، لإنقاذ الجزائر بالتصدي للعدوان ومقاومته، وهذا بالشروع في إصلاحات واسعة تتطلع إليها البلاد، ليتسنى لنا تكوين مجتمع حقيقي* مشترك *بين الطرفين الفرنسي والجزائري*."[3]

1- Déclaration de Jacques Soustelle, à Radio Alger, le 12 janvier 1956… Op.Cit.
2- Ibid.
3- Ibid.

ويستطرد قائلا في نفس السياق: " *من المستحيل أن يمنح العنف الثوري النصر للمتمردين (أي الثوار)، بل سيعمل فقط على إزهاق الكثير من أرواح الجزائريين. ليس هناك حل خارج الإطار الفرنسي وبدون فرنسا، وليس لي هدف آخر أو اهتمام آخر غير هذا، لذا أدعو الجميع لمساعدتي وأن يثقوا بي فيما كُلفت به لنُحقق جميعنا السلام والوحدة.*" (1)

ومنه يتجلى التغير الحاصل في آليات الخطاب الاحتلالي ودلالاته بغرض إحداث التأثير السيكولوجي على مجاهدي جيش التحرير، فضلا عن الشعب بصرف النظر عن قوته وعمقه ودرجته وامتداده كهدف عاجل، واستيعاب وتوظيف العناصر المتأثرة بمشروع الثورة المضادة كهدف آجل، رغبة في الانتقام من الثورة التي سفهت أحلامهم وحطمت كبرياءهم، وعليه فإن المصالح الإدارية المختصة لم تأت من فراغ وإنما هي امتداد للمكاتب العربية التي أنشأتها إدارة الاحتلال الفرنسي ممثلة بالجنرال تريزل Trézel خلال شهر أفريل 1833م وعهد بها إلى الجنرال لامورسيار Lamoricière للاضطلاع بمهمة الإشراف عليها ومتابعتها(2).

فما حقيقة وخلفيات هذه المصالح الجديدة التي اقترحها جاك سوستيل؟ وما هي مهامها وأهدافها؟

1-Déclaration de Jacques Soustelle, à Radio Alger, le 12 janvier 1956. Op.cit.

2- **لخضر شريط**، المرجع السابق، ص ص 303-304.

4- **تعريف ونشأة المصالح الإدارية المختصة:**

أ- **تعريفها:**

في سياق تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، تشكلت المصالح الإدارية المختصة، وهي مجموعة من المصالح الإدارية المدنية والعسكرية في آن واحد، وتم إنشاؤها بعد انهيار النظام الإداري القديم المتمثل في المكاتب العربية، يقودها مجموعة من الضباط الفرنسيين يُعرفون باسم ضباط الشؤون الأهلية المتكونين في معاهد متخصصة في الشؤون الجزائرية، وهم متخصصون في الدعاية وعلم النفس، والشؤون الجزائرية، ويُتقنون التكلم باللغة العربية واللهجات المحلية، وتعني كذلك العمل الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن، من أجل عزل الشعب عن جبهة وجيش التحرير الوطنيين وقطع صلته بالثورة، وتعتبر في نفس الوقت تنظيمات شبه عسكرية تسهر على تنفيذ أوامر وتعليمات الإدارة الاستعمارية وشرحها وتنظيم الحالة المدنية وفرض النظام، وهي تتكون من عدة مصالح متنوعة :

- مصلحة الحالة المدنية.
- مصلحة الاستعلامات.
- مصلحة الإدارة.
- المصلحة السيكولوجية (وتضم مجموعة المرشدات، المصالح الطبية والممرضات، مصلحة المرشدين والموجهين في المجال التعليمي).
- مصلحة الدعاية.
- مصلحة التنشيط (عبر بيوت الشباب).[1]

وعادة ما يكون مقر هذه المصالح بالقرب من المراكز العسكرية للجيش، والأحياء الشبه عسكرية، محروسة بالكلاب البوليسية المدربة، و كذا قوات المخزن، والجنود الفرنسيين والحركة والقومية[2] من أجل حراستها، وهي تتواجد خاصة بالمناطق الريفية

1- **وزارة المجاهدين**، "*ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم*"، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 3.

2- **الحركة والقومية:** المجندون من الجزائريين (الخونة) في صفوف العدو الفرنسي، لمعرفتهم اللغة العربية وتضاريس =

التي يسيطر عليها جيش التحرير الوطني، وبعد القيام بعملية تمشيط لهذه المناطق من طرف قوات الجيش الفرنسي، تدعم هذه المراكز الإدارية بوحدات عسكرية، يلف حولها السكان من الأرياف في شكل محتشدات و تجمعات سكانية، مستغلة في دعايتها فقر السكان وبؤسهم. وهناك عدة طرق وحيل يستخدمها خبراء الحرب النفسية بهدف كسب ثقة هؤلاء السكان، بالتظاهر أمامهم بالعطف والشفقة، أو تحت التهديد بأسلوب المسؤولية الجماعية عندما ينفذ جيش التحرير الوطني عملية ما[1].

وما دامت المصالح الإدارية المختصة موجودة في الأرياف، فإن المصالح الإدارية الحضرية هي نظيرتها ومثيلتها في المدن وضواحيها، ولكن يمكن اعتبارها شيء واحد، لأن هدفهما واحد وهو العمل على تهدئة السكان الريفيين في الريف، ومحاولة إدماجهم في العالم الحضري، وتشجيع قبول هؤلاء الريفيين وضمهم إلى المدينة لتسهيل عملية الاتصال بهم، واستغلالهم في الحصول على المعلومات عن الثوار، ومراقبتهم ومنع اتصالهم برجال الثورة في آن واحد[2].

وعليه، ومن خلال وزارة الدفاع الاستعمارية، يمكن أن نعتبر المصالح الإدارية المختصة المنتشرة في الأرياف[3]، هي نفسها المصالح الإدارية الحضرية في المدن لأن حسب ادعاء وزارة الدفاع أن العلاقة متكاملة بين (م.إ.م) و (م.إ.ح) في منشور لها جاء فيه ما يلي: "*كل واحد منهما يخدم الآخر، وكل منهما يصب في قالب واحد، ألا وهو خدمة هؤلاء السكان*"[4].

= الجزائر جيداً، حيث أصبح هؤلاء يسمون بالحرْكة في المدن والتجمعات الكبرى ، وبالقومية في القرى والمداشر بالتعبير الشعبي المتداول. وشكلت فرنسا من الحركة والقومية قوة عسكرية بعد تسليحهم وتكليفهم بمهام مختلفة كحراسة المنشآت الاقتصادية الاستعمارية والجسور والطرقات ومشاركتهم في الحملات العسكرية إضافة إلى قيامهم بمهمة الجوسسة وجمع الأخبار عن تحركات مناضلي ومجاهدي جبهة التحرير الوطني. أنظر، **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط*، مرجع سابق.

1- **ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم**، المرجع السابق، ص.4.

2-**Ministère de la défense française**, Op.cit. Paris, France, 2005, P : 22.

3- تُنشأ هذه المصالح على شكل أبراج، وغالبا ما تكون في أماكن مرتفعة تمكنها من مراقبة السكان وتحركاتهم عن بعد، أنظر نماذج لمقرات هذه المصالح من خلال الصور الواردة في الملحق رقم:06 ص 184.

4-**Hartmut Elsenhans**, *la guerre d'Algérie 1954-1962 la transition d'une France à une autre le passage de la IVème à la Vème république*, ed, Publisud, Paris, 2000, p 551.

2- نشأتها:

أما فيما يخص نشأة المصالح الإدارية المختصة فهناك نمطان أثرا في إعداد النظام السياسي الإداري في الجزائر، بعد انهيار النظام القديم للإدارة الفرنسية سنة 1955، نمط المكاتب العربية، التي انبثقت من تاريخ تهدئة الجزائر في النصف الثاني من القرن 19م وكذا نمط التسلسلات المتوازية التي طورها العقيد "لاشيروى" (Lacheroy بناءا على خبرته في الحرب الهند الصينية[1].

وفي ظل التطورات الحاصلة، خاصة أن السنوات الأولى كانت ضربة قاتلة بالنسبة للسلطات الفرنسية، سارعت الإدارة الاستعمارية إلى تعيين شخصيات تتماشى والوضع الراهن، من أجل العيش في الأرياف الجزائرية التي صارت دعما جليا للثوار، ورغبة منها في تطوير السياسة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الأرياف، الأمر الذي جعلها تكلف مصلحة الشؤون الجزائرية بتكوين إطارات متخصصة في هذا الجانب، و منحها الوسائل المادية و البشرية من أجل تأدية المهام المنوطة بها على أكمل وجه [2].

وقبل تعيين جاك سوستال على رأس الحكومة العامة، يمكن أن نلمس تقارب الآراء حول تفسير هذه الظروف (ظروف الثورة)، فها هو جون هيرتز رئيس الدائرة ببسكرة قد تم إعلامه في 24-10-1954 بإمكانية حدوث تمرد بالجنوب الجزائري، و كذا في مقاطعته، من طرف الباشاغا، و بعد أن أنبأه هذا الأخير، عمد رئيس الدائرة هيرتز إلى تبليغ السلطات المعنية، ولكنها لم تول له أدنى اهتمام، و في 24 نوفمبر من نفس السنة، قام هذا الأخير بزيارة إلى "مشونش" المتواجدة في منطقة الأوراس، من أجل أن يتناقش مع وزير الداخلية آنذاك فرا نسوا ميتران حول هذه الأوضاع [3].

ويوضح هيرتز ذلك في قوله: "*أخبرته بأن الأمور كانت خطيرة، و يجب على الحكومة أن تقوم بإصلاحات سياسية، وتوفر لنا وسائل عسكرية، وإلا تفاقم* الوضع، *فأجابني وزير الداخلية: هل تعتقد ذلك ؟ سوف نرى، سوف نرى...*"[4].

1- **Hartmut Elsenhans**, <u>la guerre d'Algérie 1954-1962</u>…0p.Cit, p 551.

2-**Yves Courrières**, <u>la guerre d'Algérie</u>, T:02,ed, Fayard, France, 1969, p.54.

3-**Grégor Mathias**, Op.Cit, p. 20

4-**Yves Courrières**, Op. Cit. p.150.

إن مطالب الإصلاحات السياسية و الوسائل العسكرية الإضافية التي كانت بحوزة الإدارة المدنية مرفقة كذلك بمطلب الجنرال سبيلمان الذي قضى مجمل حياته في المغرب، والذي كان يقود في سنة 1955 معسكرا بقسنطينة، واصفا نقائص النظام العسكري الفرنسي في الجزائر، وكذا مطالبته في 22 جانفي 1955 بتزويد كل الجنرالات الفرنسيين على مستوى الأقطار الجزائرية بالمكاتب العسكرية للعمل البسيكولوجي والاستعلامات، وتزويدهم شخصيا بحوالي 20 ضابطا من ضباط الشؤون الأهلية، 10 للأوراس، 06 للقبائل الكبرى و04 لندرومة[1].

إن تقويض الثورة التي اشتدت في الأوراس مدين بشكل كبير للجنرال بارلونج تحت إدارة جاك سوستال، الذي عمل على زيادة المراكز الإدارية الموكلة إلى ضباط الشؤون الأهلية، الذين تم استقدامهم من المغرب، فالخبرة، بالنسبة لهؤلاء، ليست بالجديدة فهي متجذرة، وتعود إلى نشأة المكاتب العربية، لكنها ظهرت في ثوب جديد عندما أوكلت إلى أجود العارفين بالمحيط البربري، أمثال الجنرال بارلونج الذي استقبل تعليمات الحكام المدنيين والعسكريين في الأوراس في ماي 1955 واعتبرها بأنها جد معتبرة وسوف تكون لها نتائج واضحة وجلية بعد عدة أشهر فيما بعد[2].

لم تكن هذه المصالح انجازا جديدا فهي وإن كانت مكملة للمكتب الخامس[3] فإنها امتداد للمكاتب العربية، التي أسلفنا ذكرها، حيث أنها تختلف عنها فقط في مسألة الاختصاصات التي صارت أكثر توسعا من ذي قبل، فضلا عن الوسائل والإمكانات اللازمة التي وضعت في خدمة القائمين على إدارة وتسيير شؤون هذه المصالح

1-**Yves Courrières**, Op. Cit. p.150.

2-**Bernard Droz**, *Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962*, Seuil, France, 1991, pp. 69-70

3- **المكتب الخامس:** ذهب هنري ديسكوبان Henri Descombin في تحديد مفهوم المكتب الخامس إلى القول: " إن المكتب الخامس للعمل النفسي مؤسسة نوعية لحرب الجزائر... وقد أُنشأ في شهر يناير 1957، وهو تابع مباشرة لأوامر القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر. أما عن صلاحياته فهي الإشراف على كل ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية وكل ماله علاقة بالمعنويات، ويتشكل من 34 ضابطا و32 ضابط صف و138 عسكري من الرجال و 12 من النساء التابعات للجيش البري... للمزيد عد إلى:

Henri Descombin, *la guerre d'Algérie 1950-1960*, (Le cinquième bureau ou le théorème du poisson),ed, L'Harmattan, France, 1994.

رغبة في تحقيق الأهداف الملقاة على عاتقها، ذلك أنها ليست بالأمر اليسير، وفي هذا الصدد أكد "روبير لاكوست" (Robert Lacoste)[1]: *"إن المصالح الإدارية المتخصصة التي أنشئت هي استمرار لتقاليد المكاتب العربية..."*، وعلى هذا الأساس، ورغبة في تحقيق الاستمرارية والذهاب إلى أبعد نطاق في الاستفادة من ذوي الاختصاص والخبرة في شؤون المكاتب العربية، فقد عهد بمناصب المسؤولية والقيادة للاضطلاع بتسيير شؤون هذه المصالح إلى قدماء الشؤون الأهلية، بعد إجراء تكوين بحي" تيليملي" بالعاصمة من شأنه أن يسهل أداء مهمتهم. وقد ظهرت إلى الوجود بشكل رسمي وفعلي بالأوراس وقسنطينة سنة 1955 بموجب قرار مؤرخ في 25 سبتمبر1955م، ثم عمدت إدارة الاحتلال إلى تعميمها لتغطية كامل التراب الوطني حيث بلغ عددها أكثر من 700، وللإشارة فإن رؤساء هذه الفصائل لم يكونوا كلهم من المجندين حيث أكد العقيد "هنري لومير" (Henri Le Mire)[2] أنه من أصل 700 رئيس "للمصالح الإدارية الخاصة" في سنة 1959 كان عدد المجندين 150 فيما بلغ عدد الاحتياطيين 450.[3]

لقد جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة، بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية، وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية، ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري، ولا يتأتى لها فهم ما يحدث

1- **روبير لاكوست** Robert Lacoste: (1898-1989)، سياسي فرنسي ينتمي إلى التيار الاشتراكي، تولى سنة 1956 وزارة للمالية والاقتصاد (في عهد حكومة غي مولي). وفي سنة 1958 أصبح حاكما عاما على الجزائر خلفا لجاك سوستيل، وكان واحدا من العناصر المتشبثة ببقاء الجزائر فرنسية، لذا امتاز حكمة بكل أنواع الاستبداد والتعذيب والوحشية في حق رجال الثورة.. .للمزيد حول هذه الشخصية عد إلى الموقع التالي:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Robert_Lacoste

2- **العقيد هنري لومير**Henri Le Mire ، دخل مدرسة سان سير العسكرية في سبتمبر 1939، قام بأول تنقل له إلى الهند الصينية في ما بين 1945-1948 ضمن فرقة المشاة العسكرية الاستعمارية. في عام 1948 أصبح قائد سرية للمظليين في الهند الصينية إلى سنة1953. في عام 1955 التحق بقيادة الأركان التي يقودها الجنرال ماسو، وأصبح على رأس الفرقة العاشرة للمظليين. شارك في حرب السويس، ومعركة الجزائر العاصمة. وقد كرس حياته لكتابة التاريخ العسكري الفرنسي بعد أن ترك الجيش في عام 1964. للمزيد عد إلى الموقع التالي:

http://www.babelio.com/auteur/Henri-Le-Mire/174359

3-**Henri Lemire**, *Histoire militaire de la guerre d'Algérie*, ed, Albin Michel, Paris, 1982, pp.129-133.

دون إقامة نظام إداري فعال وخاصة في المناطق الأكثر اضطرابا، يعيد الثقة والاطمئنان للسكان، ويعمل على تطبيق الإصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم العام جاك سوستيل[1].

بدأ تجسيد الفكرة في ربيع 30 أفريل 1955 عندما أنشأ جاك سوستيل قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس، وكما سبقت الإشارة إليه، حيث تم تعيين الجنرال بارلونج لقيادتها، وقد خول هذا المنصب للجنرال، الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية، بما فيها الإدارة والشرطة وكل الفرق العسكرية المتواجدة بالناحية الشرقية، ولما كان هذا الجنرال من ضباط الشئون الأهلية القدماء فقد كلف من قبل جاك سوستيل للقيام بعملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشئون الأهلية و9 ضباط من الشؤون الصحراوية، كان بارلونج قد استقدمهم من المغرب بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى، يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحددة لهم، ويكونون " قلب فرنسا النابض في كل دوار". وقد لعب كل من المفتشين العامين الثلاثة: "بارلونج" (Parlange)، "باتريو" (Partiot)، "وترانيي" (Teranier) وهم من قدماء مصلحة الشئون الأهلية، دورا مؤثرا على الحاكم العام، للمضي قدما في تجسيد أفكارهم، خاصة وأنهم كانوا ضمن الحاشية المقربة منه، والتي تقرر السياسة العامة الواجب إتباعها لمعالجة القضية الجزائرية[2].

ويرجع الفضل في نجاح الفكرة إلى قوة شخصية جاك سوستال، ويمكننا أن نلحظ مدى قوة هذه الشخصية بتقديم فرضية تضافر التأثيرات: تجربته في المكتب المركزي للاستعلامات والعمل BCRA[3] وخبرته في علم الأجناس البشرية (الانثروبولوجيا)، أي دراسة السلالات البشرية وأهمية معرفة الشعوب والاهتمام بها، وكذلك الشخصيات المحيطة به، و التي كان لها خبرة في حرب الهند الصينية، منهم الجنرال "كونستو" والرائد "مونتاي" والجنرال "بارلونج"، وهؤلاء كلهم شاركوا في هذه الحرب، وكذا إدارة "افروليك" صاحب الخبرة والتجربة في هذا الميدان[4].

1- **الغالي غربي**، المرجع السابق، ص. 174.

2- نفسه، ص ص 174-175.

3- B.C.R.A Bureau Central de Renseignements et d'Action المكتب المركزي للاستعلامات والعمل

4- مقال تحت عنوان: **Les SAS entre idéal et réalité** ، أنظر الموقع الالكتروني التالي:
http://www.harkis.com/article.php3?id_article=390&var

مع بداية صائفة 1955 رسم كل من جاك سوستال و الجنرال بارلونج جدول أعمال للشؤون الأهلية المغربية، وقررا تدعيم إدارة البلديات المختلطة، وعملا على خلق هذه المصالح في المناطق الريفية المرتبطة بإدارة الشؤون الأهلية الجزائرية بالعاصمة، حيث طلبا من القوات المسلحة وعلى رأسها القوات البرية تجنيد مجموعة من الضباط وضباط الصف استعدادا لخدمة الشؤون الأهلية[1].

هكذا تم إنشاء أولى هذه المصالح الإدارية في أفريل 1955، في الوقت الذي كانت فيه العمليات العسكرية التمشيطية المحضة في جبال الأوراس تعرف فشلا ذريعا بقيادة بارلونج، الذي أوكلت إليه كل الكفاءات العسكرية والمدنية بها، بعد قدوم مجموعة من الضباط المتخصصين في الشؤون الأهلية المغربية من أجل إقامة اللبنات الأولى لهذه المراكز، التي أنشأت رسميا كجهاز مستقل في شهر سبتمبر 1955، وتم إخضاعها للمصلحة المركزية للشؤون الجزائرية SCAA[2]، وهنا قرر جاك سوستال كخطوة أولى إنشاء 180 ثم 350 مصلحة مع نهاية نفس السنة، ووصل عددها إلى 560 مع نهاية سنة 1957، ثم أخذ عددها في الزيادة خلال سنتي 1958-1959 إلى أن بلغ عددها حوالي 688 مع نهاية سنة 1960[3].

كما تم وضع خريطة لتوزيع المصالح إ.م، حسب الأهمية السكانية والجغرافية والإستراتيجية لكل منطقة، علما أن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء تكثيف هذه المراكز إلى خلق شبكات للتجسس ومراقبة تحركات الأهالي وزرع الخوف لمنعهم من دعم الثورة، ففي نهاية سنة 1960 أصبحت هناك 700 مصلحة إدارية متربعة على مختلف الأقطار الجزائرية من أجل إقامة البني التحتية لمعالجة الأهالي وعلاج السكان وتعليم الأطفال وتثبيت النظام[4].

1- انظر حول الموضوع المقال المنشور تحت عنوان:
Histoire des sections administratives spécialisés "Les S.A.S"
على الموقع الإلكتروني التالي: http://monsite.wanadoo.fr/affalg-histoire/page4.html

2- **S.C.A.A**: Service Centralisé des Affaires Algériennes

3-**Hartmut Elsenhans**, Op. Cit., P : 552.

4-Ibid. p 553

إن هذه المراكز الموجهة لضباط الشؤون الأهلية، عرفت تزايدا وارتفاعا في العدد حيث ُقفزت إلى 774 مصلحة موزعة عبر الوطن[1] في الفترة ما بين 1961-1962، رغم أن جزءا من المصالح.إ.م التي تم تعدادها هنا لم توجد في الأرياف بل عملت في الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، كما يمكن أن نقدر في المرحلة النهائية لإنشاء المصالح.إ.م بأنه يوجد في الأرياف مصلحة واحدة لما يقارب 10.000 ساكن، فهذه الأرقام تعادل الحد الأدنى المتوقع في البداية بالنسبة للمصالح.إ.م، كما أن اتساع هذه المراكز اعتبر شيئا ضروريا حسب رأي بعض الدوائر الإدارية الاستعمارية إذ لم يكن من الممكن تحقيقه بسبب وحيد وهو نقص الموظفين، ومع بداية الثورة الجزائرية لم تكن المصالح.إ.م سوى مجرد وسيلة لتعويض النقص الإداري في الأرياف بعدما قامت جبهة التحرير الوطني بتحطيم الآليات القديمة للإدارة الفرنسية[2].

يمكن تفسير تكليف المؤسسة العسكرية الفرنسية القيام بهذا الدور، إلى قلة المتخصصين في مجال العمل الإداري المدني لإدارة شئون البلديات المختلطة المستحدثة، وأيضا للصعوبات التي واجهت الحكومة في توفير العدد اللازم من الإداريين وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة، لهذا نجد أن أغلب مستخدمي هذه المصالح تم انتقاءهم من المؤسسة العسكرية، فهم إما ضباط في مصلحة الشئون الجزائرية والصحراوية أو مجندون أو احتياطيون أو ضباط عاملون من مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي، وهؤلاء هم الذين سيشكلون المصالح.إ.م Les S.A.S[3].

ظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة، في القرار الذي أمضاه جاك سوستيل والمؤرخ في 26 سبتمبر 1956، والذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة، وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح.إ.م، والتي بموجبها نقلت السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين.[4]

1- أنظر الموقع التالي:
http://www.phila-colmar.org/Les-Sections-Administratives-Specialisees-S-A-S.html
2-**Hartmut Elsenhans**, Op.Cit., p 553
3- SHAT, 1H 1206/d.1, Les Sections Administratives Spécialisés et les Officiers des Affaires Algériennes, Mai 1957, p 1.
4- **Gregor Mathias**, Op.Cit. pp 26-27.

وقد جاء فيه أيضا: *"... هم معينون من أجل ضمان كل المهام المتعلقة بالإشراف والدعم لموظفي الوحدات الإدارية والجماعات المحلية، لأجل ذلك فهم يستثمرون جهودهم في وظائف شبيهة في الواقع بتلك التي يمارسها إداريو المصالح المدنية"*. وتوسعت صلاحيات هؤلاء الضباط، بصدور مرسوم 8 جويلية 1957 الذي منحها" خاصية ضباط الشرطة القضائية"، وهذه الصلاحية ليست عامة، بل تُعطى لمن يرغب فيها بعد أخذ رأي استشاري من وكيل الجمهورية"[1].

إن مرسوم 1019 /59 المنشور بالجريدة الفرنسية، منح لهم قانون الترتيب الإداري المدني، وحسب هذا المرسوم، فإن ضابط المصلحة هو ممثل رئيس الدائرة أو المقاطعة مما يجعله أداة اتصال بين رئيس المقاطعة ورئيس البلدية، ويساعد رؤساء البلديات على القيام بمهامهم التي يخولها لهم القانون، ويقترح مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات ويسهر على تجسيدها[2].

أما عن عدد هذه المصالح فقد ارتفع من 30 مكتبا إلى 490 مكتبا من سنة 1955 إلى سنة 1956، ومن شهر جانفي 1957 إلى شهر جويلية 1958، وصل عددها إلى 590 مصلحة.

وحسب آخر إحصائية فرنسية، أصدرها المكتب الثالث، فإن هذا العدد سيرتفع ليصل إلى 688 مصلحة، وهذا إلى غاية 10/28/ 1961، أما إجمالي عدد العاملين في هذه المصالح من العسكريين والمدنيين، فقد وصل إلى 25204 موظفا، موزعين على الشكل التالي:

- الضباط العاملين والاحتياطيين: 717 عنصرا
- صف الضباط: 566 عنصرا
- المجندين: 532 عنصرا
- الملحقين من المدنيين : 3700 مدني
- المخزن : 20189 عنصرا[3]

1-**Ministère de la défense française**, Op. Cit., p18.
2-**Gregor Mathias**, Op,cit. p 27.
3-Ibid, pp 157-158.

5- **تشكيل وتنظيم المصالح الإدارية المختصة:**

كانت كل مصلحة من المصالح الإدارية المختصة تتشكل من:

- ضابط المصلحة: وهو رئيس المصلحة(1)
- نائب المصلحة: وهو في أغلب الأحيان من العسكريين برتبة ضابط صف.
- ثلاثة ملحقين من مصلحة الشئون الجزائرية مهمتهم الإشراف على الترجمة والمالية والاتصال.
- عدد من المجندات الفرنسيات المرشدات أو المساعدات الاجتماعيات

Adjointes Sanitaires et Sociales Rurales Auxiliaires (ASSRA) من المصلحة الأنفة الذكر، مهمتهن التقرب من النساء الجزائريات وإدماجهن في الحياة الأوربية.

- مفرزة لحماية المصلحة وموظفيها، مشكلة من عناصر "المخزن"، يجندهم ضابط المصلحة، يتراوح عددهم بين 30 إلى 50 عنصرا من أصول مسلمة أو أوربية(2).

إن الجانب النظري في الحقيقة لا يطابق الواقع، فكثيرا ما كان ضباط المصالح.إ.م في غياب وجود هياكل إدارية يلجؤون إلى تحويل بعض السكنات الريفية Les ferme إلى مقرات إدارية، كما كانوا يقومون بأنفسهم بتوظيف ما يحتاجون إليه من موظفين لمساعدتهم(3).

تُمنح المصالح.إ.م عتادا ماديا، يتمثل في عدد من السيارات من نوع Jeep وشاحنات، وأحصنة للقيام بدوريات داخل القرى والمداشر، وأجهزة راديو (أجهزة إرسال واستقبال)، كمية من الأسلحة والذخيرة وقد تقوم الحامية العسكرية القريبة من المركز، بمد المصلحة بأطباء وممرضين يضمنون الفحوصات الطبية والعلاج بمعية فرق

1- تتلخص مهام ضابط المصلحة فيما يلي:

- مكلف بالسلطات المدنية
- يخضع لسلطة رئيس الدائرة الذي ينتمي إليها.
- يقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح العمومية وتوظيف نشاطها لخدمة المجتمع الذي يشرف عليه.
- يقوم بخلق ورشات عمل، انجاز الطرقات، تجميع المشاتي ، مراقبة الأسواق. لكن الأهم من كل هذا هو الاتصال والاحتكاك بالسكان ليصبح مستشارا وصديقا للجميع. ويعتبر هذا العمل بالنسبة لفرنسا ثورة حقيقية باشرتها في الجزائر، من خلال المصالح.إ.م، في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. للمزيد عد إلى المقال التالي: (**Les SAS**: par Daniel Grenon) على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.harkis.com/article.php3?id_article=246&var_recherche=les+sas

2-**Grégor Mathias**, Op,Cit. p 39 .

3-**Ministère de la défense française**, Op. Cit., p 18.

الصليب الأحمر وفرق الطب الاجتماعي المتنقلة [1].

لم يكن هذا العدد من الموظفين قارا، وإنما كان يخضع لعدة اعتبارات منها استتباب الأمن، العزلة، وجود المركز بالقرب من التجمعات السكانية، أما عن الأماكن التي تتواجد فيها المصالح الإدارية المختصة، فقد اختيرت بعناية فائقة، إذ كانت في مزارع محصنة وفي المداشر والقرى وفي بنايات أعيد تهيئتها، وفي خطوة ثانية بُنيّت لها أبراج خاصة، وصل عددها إلى 270 برجا تسير من طرف 700 مصلحة تابعة للمصالح.إ.م، وتمتد مسؤولية المصلحة على مساحة تتراوح بين 150 كلم^2 إلى 250 كلم^2 يقطنها حوالي 2000 إلى 3000 نسمة[2]، وتضم هذه الأبراج في أغلب الأحيان، تجمعا لعدد من المصالح منها مدرسة، مركز تدريب، قاعة المعاينة والعلاج موضوعة تحت إمرة طبيب، وكالة بريدية وسوق وسكنات عائلية لسلك الموظفين، ومركز إداري، وفلاحي[3].

ولأسباب أمنية تم إلزام الأهالي ببناء المساكن بالقرب من هذه المصالح، كما تحصّل بعض السكان على تعويضات لبناء مساكن جديدة، بعد أن تحطمت سكناتهم جراء العمليات العسكرية، وكان يُشترط في بناءها أن تكون بالقرب من هذه المصالح (وهذا لتسهيل عملية الحراسة)، وكان يتم تسخير كل الوسائل الضرورية كالشاحنات لنقل الحجارة ومواد البناء، ووضع مخططات مفصلة للمنازل، وعليه فقد بُنيت العديد من التجمعات السكانية حول المصالح.إ.م، وتحولت مع مرور الوقت إلى قرى صغيرة تجمع شتات الأهالي المزارعين، القاطنين بالبوادي والجبال، الذين فروا من جحيم العمليات العسكرية التي كانت أراضيهم ساحة لها، على اثر القتال الدائر بين الجيش الفرنسي ورجال الثورة، كما أن هذه التجمعات السكانية أصبحت بعد مرور السنوات تتوفر على كل ضروريات الحياة، وشيُدت بها المدارس والعيادات الطبية ومقرات للبلدية تظم منتخبين من الأهالي، والبريد، والأسواق والمقاهي...الخ، كما استحدثت مناصب

1-**Grégor Mathias**, Op,Cit. p.39

2-**Louis Guiffray**, *On m'appelait Boulahya,* Paris, France Empire, 1959, p 38.

3-**Philippe Bourdrell**, *la Dernière Chance de l'Algérie Française*, ed, Albin Michel, Paris. 1996, p 249.

للشغل في قطاع الأشغال العمومية والبناء، والزراعة بعد أن توفر الأمن والحماية من طرف الفرق العسكرية والمجندين من الحركى ورجال الدفاع الذاتي الذين كان يتم تسليحهم لحماية القرية من تسلل المتمردين (أي الثوار) إليها[1].

06- العناصر التي تتكون منها المصالح الإدارية المختصة:

يتم اختيار رؤساء مكاتب المصالح.إ.م في أغلب الأحيان، من بين الضباط العاملين في الجيش الفرنسي المتطوعين لمدة تتراوح ما بين 6 أشهر إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد أُعتمد في البداية مبدأ التطوع إلا أن السلطات الفرنسية تخلت عن هذا المبدأ، بعد أن لاحظت عدم تحفز الكثير من هؤلاء الضباط على الاستمرار في هذا العمل[2]، رغم الامتيازات المادية الممنوحة لهم، وأمام هذا الأمر فتح المجال للاحتياطيين للالتحاق بهذه الوظائف.[3]

وهنا نتساءل، لماذا أنيطت مهمة المصالح.إ.م للعسكريين؟ قد يكون هذا السؤال لا قيمة له، لكنه في الأصل لم يكن كذلك، فلماذا أُختير عسكريون لإنشاء مدارس ولإدارة بعض البلديات؟ هل محترفي الإدارة كانوا غير أكفاء؟ لماذا كُلف العسكريون بربط علاقات مع السكان؟ هل لأن المختصين في ميدان الاتصال لم تكن لديهم الخبرة الكافية في هذا المجال؟. كما أن رؤية الجنود بلباسهم العسكري، يحملون السلاح، قد يكون عائقا أمام هذا التوجه. فلماذا تم اختيار عسكريين لهذه المهمة وهم قد جيء بهم دون تكوين مسبق، وبعضهم قد انسلخ عن عمله الأصلي ليجد نفسه مكلف

1- **Claude Bichon**, *La pacification en Algérie*: **L'action des sections administratives spécialisées (SAS), voir le site internet:** http://www.saint-cyr.org/cyr-2100.php?ArtID=94&SID=818b 270ceaa 0860f7b 438c 303 a7dd412

2-**André de Brousse**, **Montpeyroux**, *L'Algérie aux Frontière ou Les clés de la paix*, Paris, ICP, 1957, p 47.

3- كثيرة هي الامتيازات والإغراءات التي وضعتها الحكومة الفرنسية ، لتشجيع الراغبين للانخراط في سلك الموظفين التابعين للمصالح الإدارية الخاصة، فبالإضافة إلى رواتب هؤلاء الضباط التي تراوحت ما بين 70.000 فرنك إلى غاية 94.000 ف ، وهذا الاختلاف مرده الحالة الاجتماعية لكل واحد، وهناك علاوة المناطق العملياتية التي تمنح سنويا والمقدرة 24.000 .ف، وعلاوة الشئون الجزائرية التي تراوحت ما بين 9.000 .ف شهريا للمبتدئين إلى 18.000 .ف للضباط القدماء، وقد منح رؤساء هذه المصالح علاوة على المنصب تراوحت بين 2.500 ف و 5.000 ف شهريا =

بمهام لا يحسنها مما يضطره للتعلم من جديد ليتمكن من حسن أداءها، فالعوامل التي تفسر هذا الاختيار يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الإحساس بالمسؤولية، والقدرة على التكيف، وروح المبادرة للجيش الفرنسي، فالجنود في إفريقيا والمغرب أو الهند الصينية، كان لهم ماض وتقاليد في التعامل مع الشعب، بلباقة ومهارة، يمكن استغلالها.

- الحاجة الماسة للتهدئة، التي تفرض التحكم في الوضع، والتي هي في الأصل من اختصاص العسكريين.

- توفر عناصر الجيش، فالجهاز العسكري شكل فريقا من المتطوعين وهذا بأمر قانوني جاء فيه: " *نظرا للعدد غير الكافي لمستخدمي الأجهزة الإدارية التابعة لمصالح الشؤون الجزائرية (في البلديات المختلطة) ونظرا للصعوبات التي تحول دون توظيف موظفين بشكل سريع، ولتجاوز هذا المشكل، كان لزاما علينا الاستنجاد بالجيش*"[1].

كانت ترقية الضابط النشيط تتم بدرجة، وهناك ترقية استثنائية تتم في المناطق العملياتية بـ 24.960 فرنك قديم، وعندما يصبح ضابطا في إحدى المصالح.إ.م يحصل على امتياز أكثر من ضابط الشؤون الأهلية والذي يترقى ماديا ما بين 9.000 و18.000 فرنك فرنسي وكذلك تعويض بـ 5.000 فرنك، ومن أجل أن يصير هذا الضابط عضوا في هذه المصالح يجب أن تكون له إرادة تطوعية دون أي شروط خاصة، فهؤلاء كلهم متطوعون، وطلبهم يجب أن ينتقل عن طريق السلم العسكري والحكومة العامة في الجزائر، كما يشترط في الضابط الاحتياطي المتطوع أن يكون في وضعية نشيطة لمدة تتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات قابلة للتجديد محددة بـ 15 سنة كخدمة عامة، وإلا فالضابط يمكن أن يُعيّن وفق المرسوم 56-374 المؤرخ في 12-04-1956 لمدة تتراوح بين 06 أشهر، و 18 شهرا قابلة للتجديد، وفي هذه الحالة يتلقى الضابط الاحتياطي نفس تعويضات الضابط النشيط، أما فيما

= كذلك هناك علاوة للبعد عن الأهل والتي تصل إلى 1600.ف في اليوم الواحد وأخيرا منح هؤلاء تذكرة سفر سنوية (ذهابا وإيابا) بين الجزائر وفرنسا. أنظر : **الغالي غربي**، المرجع السابق، ص 195.

1-**Ministère de la défense française**, Op. cit. p .13

يخص ضباط الصف الاحتياطيين والنشطاء والمساعدين لرؤساء المصالح.إ.م عن طريق عقد تطوعي بالإضافة إلى الاستفادة من تعويضات الرتب والمنطقة العملياتية وتعويضات الشؤون الجزائرية من وجهتين، فإذا بقي في منصبه لأقل من سنتين يتلقى تعويضا بقيمة 5 آلاف فرنك فرنسي قديم كمقابل له، أما إذا بقي أكثر من سنتين فانه يتلقى تعويضا يقدر بـ07 آلاف فرنك قديم، وحسب دراسة قام بها الجيش الفرنسي في ملتقى الشؤون الجزائرية الذي انعقد في 16-10-1958 و 1959 و 1961 في بيرات Piratte بفرنسا، بينت وجود ثلاثة فصائل من الجيش ساهمت في تمويل المصالح.إ.م بعناصر الجيش الضباط وصف الضباط : من المشاة، جيش المدرعات والقوات الجوية، أما سن هؤلاء الضباط فلم يشار إليه إلا في العدد السادس في " Bulletin de liaison"، أما الأعداد التالية فهي لا توضح أعمارهم و هذا ما لا يسمح بتحليل التطور على المدى الطويل، فمن بين 09 ملازمين و نقيب لقوا حتفهم قد أشير إليهم في العدد السابق، ورغم هذا إلا أن هناك 03 محطات كبرى لتصنيف الأعمار: ثلاثة ضباط بين 25 و26 سنة، وضابطين بين 34 و36 سنة، وضابط واحد يتراوح عمره بين 44 و47 سنة، كما أن احتياجات التوظيف لم تمنع عددا كبيرا من الضباط من التطوع[1].

وبالرغم من المكافآت والعلاوات التشجيعية، إلا أن المصالح.إ.م كانت منبوذة من طرف الضباط[2]، وفي شهادة لأحد قدماء ضباط هذه المصالح يقول: "*لقد كنت متطوعا في الجيش، وتم تعييني للخدمة في مكاتب م.إ.م بالقوة في نوفمبر 1955*"، وعلى هذا الأساس فإن تعيين رؤساء هذه المصالح كان يشكل مهمة صعبة، بحكم أنها لم تلق استجابة إلا من عدد محدود جدا. ويؤكد الملازم "دومونبيرو" (DE Montpeyroux) أحد رؤساء هذه المصالح أنه من ضمن 630 مكتب للمصالح الإدارية المختصة، هناك 300 مكتب تم فرض رؤساء عليها لإدارة شؤونها، رغم أنهم كانوا غير مقتنعين بهذه الوظيفة ولا يرغبون فيها، وهذا يمثل نسبة 45%[3]، ولو أن هذه الأرقام غير دقيقة، إلا أنها تعكس مشكلة حقيقية في مجال التوظيف، وهو ما يوضحه الملازم "دوندوك" (d'Andoque) بقوله: " المتطوعون الحقيقيون، لخدمة المصالح.إ.م

1-**Grégor Mathias**, Op.cit, p.29.
2-**Ministère de la défense française**, Op. cit. p. 25
3-**Grégor Mathias**, Op.cit, p.30.

أمر نادر في وسط الجيش"، والسؤال الجدير بالذكر، هل تعيين الضباط تحت الضغط، بالرغم من رفضهم للوظيفة، يعتبر تطوعا؟ فهذا يعود أساسا إلى أن متطلبات التهدئة تستوجب استثمارا كاملا ومكثفا للجهود، ومهما يكن فإننا لا نشك في إخلاص هؤلاء الرجال سواء تم تعينهم بطريقة إلزامية وقسرية أو تطوعية"[1].

لقد كان من نتائج انعدام المتطوعين لمناصب ضباط المصالح.إ.م، أن تم قبُول كل من تقدم إلى هذه الوظيفة، طمعا إما في الترقية أو الحصول على امتيازات[2].

وفي المقابل يؤكد بعض قدماء ضباط هذه المصالح بأن هذه الوظيفة ليس لها مستقبل وأن الاستمرار في هذا العمل يضر بمسارهم المهني في الجيش[3].

بالإضافة إلى هذه المخاوف المتعلقة بالمسار المهني، فهناك مخاوف أخرى تتعلق بالدور الصعب الذي تقوم به هذه المصالح، وفي شهادة للملازم "بيرتول" (Berthault) جاء فيها ما يلي: "*لقد كنا نقوم بتعريض الجزائريين للخطر، وهذا بالقبض عليهم وتسليمهم للسلطات للانتقام منهم*"، وكان في نظر البعض أن العمل في هذه المكاتب ليس عسكريا، فهذا "جون سارنيي" (Jean Sernier) يروي، على حد قول أحد ضباط المصالح.أ.م: "*أنا تعبت من وجودي هنا، تعبت من هذا العمل السخيف، وكما تعلمون، فإنني أريد أن أكون جنديا، وليس شرطيا*"[4].

كما أن بعض الجنود الذين شاركوا في العمليات العسكرية البحتة، يؤكدون وجهة النظر هذه: "*مكاتب المصالح.إ.م(La SAS)؟ أمر لا يصدق، أنا أريد الحرب*"[5].

وقد صنف غريغور ماتياس المتطوعين إلى سبع فئات وفقا لدوافعهم كالتالي:

أ- قدامى ضباط المصالح الأهلية بالمغرب:

الذين أرادوا مواصلة مهامهم في الجزائر، بعد أن أثبتت تجربتهم نجاحا في المغرب، لكن العائق الذي مس هؤلاء الضباط هو السن المحدد بـ 45 سنة.

1-**Nicolas d'Andoque**, Guerre et paix en Algerie,l'épopée silencieuse des SAS, Paris, société de production littéraire,1977, pp 46-47.
2-**Nicolas d'Andoque** , Op.cit. p. 47
3-**Ministère de la défense française**, Op.cit, p 25
4-**Jean Servier**, Adieu Djebels, Paris, 1958, p 110.
5-**Ministère de la défense française**, Op.cit. pp 25-26

ب- قدامى محاربي الهند الصينية:

الذين يبدو أنهم تضرروا جراء الحرب العنيفة، وكانوا يرون في المصالح.إ.م بالجزائر وسيلة أخرى للمساهمة من خلال تقديم خدمات لفرنسا[1]. فمسار النقيب "فانسون" (Vincent) يلخص هذه الأسباب، حيث يقول:" *بعد الانتهاء من الحرب الهند الصينية، تطوعت للخدمة في مصالح الشؤون الجزائرية، وأنا متمسك بقوة بالجزائر، أرض الأجداد، فأنا أمثل الجيل الرابع، لذا كنت أرغب في مكافحة التمرد (أي الثورة) بأنجع وسيلة ممكنة، فإقامتي الحديثة بالهند الصينية، قد برهنت لي، على أرض الواقع، الأهمية الأساسية التي يجب أن نوليها للشعب في مثل هذا الصراع السياسي العسكري، لقد وُلدتُ بالمغرب وأعرف جيدا تلك الأجواء الطيبة و النتائج المتميزة التي تم تحقيقها في عملية التهدئة بهذا البلد. وقد كنت منجذبا بشدة لهذا العمل الإنساني، الذي هو جد فعال في نفس الوقت*"[2].

ج- المختصون في الشؤون المغاربية (الذين لهم دراية باللغة العربية):

يمكن اعتبار هؤلاء كمتطوعين لأن تكوينهم قادهم آليا إلى الاحتكاك بالجماهير الشعبية، و نجد من بين هؤلاء "تايتول" الذي قدم من مركز الدراسات الأفرو آسيوية بعد إنهاء تربصه تحت قيادة العقيد "لاشيروى"، حيث تلقى أمرا ، مع عشرة ضباط آخرين، للالتحاق بالجزائر لتدعيم البلديات المختلطة، وبعد أداءه لتدريب قصير في مصلحة الشؤون الصحراوية، أُلحق مباشرة بهذه الفئة، كما توضح نشرة الشؤون الصحراوية في عددها العشرين الصادر في ماي 1955 أن تسعة من ضباطه قد ألحقوا بجنوب قسنطينة لشغل مناصب الاتصال والاستعلام تحت سلطة الجنرال بارلونج أثناء قيامه بتجربة الطائر.

د- المثاليون:

هم في الغالب كاثوليكيون جاؤوا لمساعدة الأهالي لحاجة في نفس يعقوب، على خطى "شارل دو فوكو" (Charles de Foucault)[3] وهدفهم في الأساس هو التنصير.

1-MATHIAS, Op. cit. p. 33-34.

2-**Ministère de la défense française**, Op.cit. p 26.

3- **شارل دو فوكو** Charles de Foucault: من مواليد 15 سبتمبر 1858 بمدينة ستراسبورغ الفرنسية وهو رجل دين=

هـ- الذين عادوا إلى التجنيد مرة ثانية:

كانوا من الذين عملوا من قبل في الجزائر، ويرغبون في مواصلة الكفاح ضد جبهة التحرير الوطني بوسائل أخرى غير السلاح.

و- أصحاب الغايات السيئة:

الذين كانوا يظنون أنهم سيُقلدون مناصب إدارية بحتة، أو الذين كانوا يبحثون عن المجد والشهرة. وهؤلاء هم من المحاسبين وعمال البنوك وأعوان التأمين وممثلي التجارة، لقد تفاجئوا حينما وجهت إليهم قيادة المخزن والأمن و الكمائن و الدوريات، وأصيب الكثير منهم بصدمة وخيبة أمل حيث قال أحدهم ممن كانوا في القبائل الكبرى (تهربا من المسؤولية): "*عندي أربعة أبناء ولا أريد أن يصيبني أي أذى*"، لكن التقرير الأدبي الذي كتبه العقيد " نيوكس" سنة 1958 يوضح أنه منذ البداية كانت معنويات هؤلاء الضباط منحطة لأن غاياتهم سيئة، ولكن مع اندماجهم في العمل بنشاط لتوجيه المصلحة الإدارية المختصة على شاطئ البحر والمصلحة الإدارية الحضرية للجزائر العاصمة ارتفعت معنوياتهم، حيث يقول: " *برجوازيون في الغالب يبقوا برجوازيين*"، ويقصد " نيوكس" في قوله هذا إلى أن هؤلاء ليسوا ضباطا من النوع الذي يتحمل المشاق كنصب الكمائن والدوريات بل كما ذكر" غريغور ماتياس" أن غايتهم هي شغل مناصب البرجوازيين في الإدارة والتوجيه والتسيير، لذلك نجد أن العقيد " نيوكس" نظر إليهم من هذا المنظار، ولكن في الحقيقة إنهم كانوا يهابون الحرب التي كان يخوضها جيش التحرير الوطني في الجبال، فصاروا جبناء حيث تذكرهم بالحرب الهند الصينية، لأنها تشبه إلى حد ما ثورة التحرير، خاصة حرب العصابات التي أرعبهم بها الثوار.

ز- الضباط المنتدبين للمصالح الإدارية المختصة: (الذين يحتفظون بمهامهم كضباط في الفيالق العسكرية) (1)

= كاثوليكي فرنسي دخل المدارس العسكرية في صغره ثم اعتزلها ليبدأ حياة الرهبنة، استقر عام 1901 أين أسس كنيسة بني عباس ثم ارتحل عنها إلى تمنراست حيث توفي في 1 ديسمبر 1916. أنظر الموقع التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/شارل_دو_فوكو

1-**Grégor Mathias**, Op.cit., pp : 34-35

التحق هؤلاء بالمصالح.إ.م، ولكن مع إبقائهم في وظائفهم كضباط أفواج أو فيالق، فهذا النمط ليس هامشيا، بل لعب دورا كبيرا ، في هذه المصالح، نذكر من بينهم الملازم "بتيبوا Petitbois" الذي كان رئيسا لإحدى المصالح المختصة في جويلية 1957 و لكنه كان يدير أيضا فصيلة المدفعية، والذي بقي في وظيفته إلى أن طُلب تحويله رسميا إلى المصالح.إ.م. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من ضباط هذه المصالح تنتمي إلى القوات البرية، وعدد قليل من المتطوعين، بطبيعة الحال، هم أولئك الذين يأتون من القوات العسكرية الأخرى. ولكن هل كانوا فعلا متكونين لتقلد هذه المهمة؟[1]

7- **<u>التكوين لهذه المهمة:</u>**

قبل التحاق هؤلاء الموظفون بمراكز عملهم، يتلقون تكوينا إداريا متخصصا يقوم على تعلم مبادئ اللغة العربية واللهجات المحلية، ودروسا في علم الاجتماع الإسلامي، زيادة على تربصات تطبيقية ورحلات دراسية، ويدوم هذا التكوين سنة دراسية كاملة، وفي هذا السياق، كانت الدفعة الأولى المتخرجة مشكلة من القادمين من الهند الصينية[2].

وقد تم استقدام ضباط الشؤون الأهلية إلى الجزائر منذ عام 1955، ومعظمهم ممن تدرب في مدرسة الماريشال " ليوتي" بالمغرب الأقصى، فتخصصوا في دراسة فنون ووسائل الاتصال بالسكان، وعادات وتقاليد المجتمع الريفي، وأتقنوا لهجاته المختلفة حتى يسهل عليهم الاندماج فيه، وقد أسندت إدارة هؤلاء الضباط إلى الجنرال بارلونج وأوْكل إليهم أمر محاربة الثورة بأساليب سلمية تسير في خط موازٍ إلى جانب الأساليب العسكرية، لذلك نجد أن كل مركز عسكري بالجزائر يوجد إلى جانبه مركز لضباط م.إ.م ليخدم كل منها الآخر[3].

1-**Ministère de la défense française**, Op.cit, p. 26.

2-**Vincent Guy**, *<u>Kepi Bleu</u>*, Montigny-le Bretonneux, Ed, jeune pied- noir,1998, p 33.

3- **يحي بوعزيز**، <u>ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون</u>، ط 2، ج 2، م.و.إ.ن.إ، الجزائر، 1996، ص : 48.

لقد كتب الملازم "أندوك" في شأن هؤلاء الضباط واصفا تكوينهم وخصوصياتهم حيث قال في هذا الصدد ما يلي: "*لقد كانت المملكة المغربية هي المكلفة بتكوين ضباط الشؤون الأهلية، ثم يتم استدعاؤهم لمساعدة الإدارة العسكرية في الحرب النفسية، وقد كونوا الشؤون الجزائرية من روح أجسادهم، إنهم كانوا ذووا دراية بثقافة المسلمين...*" ويضيف قائلا : " *... المصالح.إ.م كانت تتطلب مجموعة من الضباط لم يكن لهم مثيل في أي مكان لأنهم كانوا مكلفين بمهمة صعبة وغريبة وهي معرفة ثقافة الأهالي، فهؤلاء كانوا على الأقل يحسنون التكلم بلغة الأهالي وثقافتهم...*"[1].

وباستثناء ضباط المصالح.إ.م المنحدرين من مصالح الشؤون الأهلية، فالقليل من كان له معرفة سابقة بتاريخ وجغرافية الجزائر ولغة أهلها. وفي هذا السياق، يعترف المارشال جاك باجيس Jacques Pagès، وهو من خريجي مدرسة سان سير العسكرية، بقوله: "*في تربص يدوم لمدة 10 أيام بالجزائر يتلقى خلاله الضباط دروس في التاريخ وبعض أبجديات اللغة العربية (اللهجة المحلية خاصة)، وهذه المكتسبات المحصل عليها ، تمثل الرصيد المعرفي الوحيد الذي يملكه ضباط م.إ.م عند الشروع في عملهم بهذه المكاتب*"[2].

فبالنسبة للضباط الذين يرغبون في مواصلة عملهم لمدة أطول بمكاتب م.إ.م ، فإن إدارة الشؤون الجزائرية تعرض عليهم تربصا لمدة 9 أو 10 أشهر لتعلم اللغة العربية وعلم الاجتماع الإسلامي، وهذا المسار الطويل كان يُؤطره ضباط الشؤون الأهلية من المغرب، وهو إلى حد ما شامل للحضارة الإسلامية، واللغة العربية والقبائلية وكذا الإدارة". فهو إذن، برنامج واسع يبدأ بالقضايا العسكرية وتسيير إدارة البلديات، المحاسبة، اللغة العربية، الحضارة الإسلامية، وكذا الزراعة وتربية المواشي...الخ، ورغم أهمية هذا التكوين إلا أن هناك عدد قليل فقط من الضباط الذين حضروا هذا التربص، وبعضهم اكتفى بتربص قصير المدى " شهر" أو "10 أيام"، "وربما 24 ساعة"، ويكون هذا التربص قائما على برنامج لغوي سريع: "40 ساعة

1-**Nicolas d'Andoque**, Op.cit. p.48.

2-**Jacques Pagès**, «*Chef de section en petite Kabylie* », **Le Casoar** n°161, pp 32-33

مخصصة لتعلم اللغة العربية تكتمل بدروس عن طريق المراسلة"[1].

وكاستنتاج فهذا التكوين مكن ضباط المصالح.إ.م، على الأقل، من مراقبة مترجميهم، حيث كان من الصعب ربط علاقات مع السكان دون معرفة لغتهم، كما قد يؤثر سلبا على المهمة الاستخباراتية"، فالتعليم الذي كانوا يتلقونه يتمحور أساسا على الاستخدام العملي والفوري لمعطيات البسيطة"، لذلك، فالتكوين كان غير كاف، كما يشير إلى ذلك النقيب "لاشوم" (Lachaume): " *نقص التكوين كان أحد عوامل عدم الاستقرار، رغم أن دليل ضابط الشؤون الجزائرية يلح على أن: " كل عمل سياسي مثمر، يجب أن يؤسس على معرفة يقينية بالأوساط التي يتوجه إليها*"، إن عدم كفاية التكوين يؤكدها "كلود بيشون" (Claude Bichon) حيث يقول: " *مهمتي الأساسية في هذا الصراع هي التهدئة، وما تعلمته في مدرسة سان سير S^t-cyr أو سومور Saumur لم يكن له* سوى علاقة بسيطة بهذا الأمر، والشيء نفسه ينطبق مع ما أدلى به لاشوم: " *إن التدريب الذي تلقيته حول حرب العصابات بمدرسة شرشال لم يساهم أبدا في أداء عملي، على أكمل وجه كضابط للمصالح.إ.م، في مجال التهدية*". ويبدو أن قدماء الشؤون الأهلية كانوا محضوضين، فلم تكن الدروس التي تلقوها أثناء التكوين الأولي وحدها التي ساهمت في حسن أدائهم بل التجربة التي اكتسبوها من خلال احتكاكهم بالأهالي[2].

إن تكوين الضباط في مهمتهم التي تهدف إلى التهدئة، أمر هام وضروري، فإذا كانت المعرفة باللغة شيء أساسي، فالمعرفة بالتاريخ، والسياسة، والأجناس (التي يتكون منها المجتمع)، والجغرافيا، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، لا غنى عنهم من أجل أداء أحسن لتحقيق الاستقرار[3].

كما أن معرفة الشخصيات الاجتماعية والدينية (المؤثرة في المجتمع)، أمر ضروري عندما يتعلق الأمر بمشكل التهدئة خاصة في المناطق التي تتطلب التدخل من أجل تحقيق الاستقرار. فالملازم دوندوك يؤكد ذلك بقوله: " إن قراءة كتاب "ماضي إفريقيا

1-**Grégor Mathias**, Op. Cit., p: 37.
2-**Ministère de la défense française**, Op.Cit, p 26.
3- Ibid. p 27.

الشمالية" للمؤرخ "غوتيي" (E.F Gauthier) يعتبر في غاية الأهمية، حيث يطلعنا على مختلف الأجناس التي يتشكل منها المغرب[1].

فالتربص الخاص بالتكوين أمر ضروري، يجب أن يكتمل قبل تسلم المهام، للاطلاع على أحوال المجتمع وخصوصياته وهذا يبدو منطقيا، ولكن هذا ليس هو الحال دائما، فالبعض تابعوا هذا التكوين بعد أن تمت لهم السيطرة على مكاتب المصالح.إ.م.[2].

نفس الكلام يذكره كل من الضابطين كيفان وفنسون بقولهما: *" فالتربص لمدة 6 أشهر، والمقرر مبدئيا بالجزائر، تم إلغاؤه بسبب التمرد (أي الثورة) الذي اندلع في وهران*"، ويضيف الأول: *" لقد تدربت وتكونت ميدانيا"*، ونفس الشيء بالنسبة للعقيد "لالان" (Lalanne) الذي أُرسل إلى أحد مكاتب المصالح.إ.م بتنس بمجرد وصوله إلى محافظة الجزائر، حيث يقول: *" لقد كان الرهان صعب ومليء بالمفاجئات"*[3].

بعد وصول الرؤساء الجدد إلى مكاتب المصالح.إ.م، تُقدم لهم دراسات وافية مكتوبة من قبل الضباط الذين سبقوهم تصف كل شيء، الدواوير، المناخ، التضاريس، ومواقع التجمعات السكانية، والطرقات، الأشخاص ذوي النفوذ، والجمعيات، وهي تمثل معطيات أساسية للتعرف على البيئة الجديدة، ويصبح بعد ذلك العمل في الميدان خطوة مكملة للتكوين النظري. فهؤلاء الضباط، حديثو السن، يكلفون بالقيام بكل شيء، ومهما كان مستواهم التكويني، فقد كانوا يؤدون مهامهم الجديدة دون إحساس بانتمائهم العسكري، وقد وجدوا في احتكاكهم بالأهالي القوة والحافز على الاستمرارية في العمل[4].

1- **Nicolas D'Andoque**, Op.Ci, p.16
2- Ibid, p.69
3-**Ministère de la défense française**, Op.cit,p 27.
4- Ibid. 28.

8- مهام المصالح الإدارية المختصة وأهدافها:

أ – المهام الإدارية:

من المهام الإدارية التي حددتها المراسيم الفرنسية لهذه المصالح أن الضابط يمثل السلطة المركزية ومسؤول الحالة المدنية والوسيط بين الإدارات الحكومية، زيادة على إشرافه على المفوضيات الخاصة، كما أنه يحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية، ومنه يتضح أن ضابط المصلحة الإدارية المختصة يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في آن واحد، وتجلى ذلك، عندما ألغي نظام البلديات المختلطة في 15 جانفي 1957، ولما كان عدد البلديات كبيرا حوالي 1468 بلدية، أنشأت السلطات الاستعمارية المفوضيات الخاصة. فمن بين 568 ضابطا، كان حوالي 356 من هؤلاء الضباط رؤساء لهذه المفوضيات[1].

ومن المهام الإدارية الأخرى التي كلفت بها هذه المصالح، تحضير الانتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها، باستخدام مختلف وسائل الترغيب والترهيب المتوفرة، وزيادة على ما سبق، كان لهذه المصالح مهمة إدارية أخرى تمثلت في القيام بعمل إحصائي لعدد السكان على مستوى كل مركز، تدون فيه معلومات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل عائلة ومصادر دخلها ومكانتها الاجتماعية، وكل المعلومات التي تفيد الإدارة الاستعمارية في تقوية سيطرتها على السكان[2].

ولإرغام السكان على الارتباط بالإدارة الفرنسية، سارعت الحكومة الفرنسية إلى إقامة فروع إدارية متعددة الأغراض في مراكز المصالح الإدارية المختصة، يتم فيها الإعلان عن الوفاة والولادة واستخراج بطاقات التعريف، وتقديم طلبات القروض الفلاحية واستلام منح التقاعد وتسوية أوضاع المحاربين القدماء[3].

1-**Claude Collot**, <u>*Traditions et innovations dans l'administration Française: l'expérience Algérienne de 1955 à 1962*</u>, pp 146-147.

2- في هذا السياق أصبحت كل عائلة جزائرية لها ملفين، الأول يتضمن معلومات عامة عن العائلة ورب العائلة، والثاني أكثر تدقيقا، صورا لأفراد العائلة إن وجدت، الاسم واللقب، شجرة النسب رقم البطاقة التعريفية، معلومات اجتماعية- اقتصادية: (مستوى المعيشة، العمل و صاحب العمل، القبيلة، الدوار...الخ) للمزيد أنظر:

Gregor Mathias, Op. Cit., p 46.

3-**Vincent Guy**, <u>*Képi bleu*</u>, Montigny-Le bretonneux, éditions jeune pied-noire,1988.pp 42-43

ويتصرف الضباط داخل مكاتب المصالح.إ.م كإداريين أكثر منهم كعسكريين، وهذا يعكس المهمة التي كلفوا بها فهم إداريون بالمعنى المألوف، لكنهم أكثر صرامة في تطبيق القانون، وهذه المصالح جاءت، في الواقع، لتسد العجز الحاصل في الهياكل الإدارية الفرنسية، التي أنشأت دون معرفة حقيقية لمتطلبات المرحلة. ويخضع ضباط المصالح.إ.م لسلطة رئيس الدائرة (نائب الوالي)، ويضمنون الاتصال بالوحدات المتمركزة في المنطقة، وهذا يتوقف على الظروف، والأوضاع العسكرية والسياسية، وعليه فقد يكون الوجود العسكري أكثر أو أقل أهمية، حيث كانت العلاقات تبدو طبيعية عموما مع الهيئات التنفيذية، إلا أنه أحيانا ما تكون متوترة ويعتريها عدم التفاهم(1).

أخذ مفهوم الانسجام أو التوافق، بين هذه الهيئات المختلفة، حيزا كبيرا في مذكرات رؤساء مكاتب م.إ.م، فالوحدات العسكرية التي أدركت الدور الخاص بهذه المصالح، كانت تدعم نشاطها، بينما البعض الآخر كان ميالا لممارسة الضغط على هؤلاء الضباط الذين كان دورهم في الغالب اجتماعيا، لأن نشاطهم لا يتماشى مع وجهات نظر الجيش، ولا مع الدور الذي يقوم به، وشهادة دوندوك تلخص بوضوح العلاقات بين ضباط م.إ.خ ووحدات القطاع العسكري: "*كانت العلاقات يطبعها الغموض في كل مكان، فقد كان ضباط مصالح الشؤون الجزائرية يشكلون مصدر إزعاج وتوتر بين المصالح.إ.م والهيئة العسكرية المحلية، وبالرغم من أن رئيس مكتب م.إ.م مخول من طرف نائب الوالي لممارسة السلطات المدنية، إلا أنه كان شخصية عسكرية يتلقى الأوامر من ضباط عسكريين أعلى منه رتبة في تسيير المهام التي أسندت إليه، ولم يكن غريبا من أن البعض منهم يقوم بمراقبة بعض مكاتب م.إ.م وتوجيه عملها*"(2).

والسؤال المطروح هل كانت العلاقات مع السلطات المدنية سهلة كذلك؟ والجواب نعم إلى حد ما، فمعظم الشهادات تتفق على أن ضباط مكاتب م.إ.م كانوا يتمتعون بقدر كبير في حرية العمل، ساعدهم في ذلك أن رئيس الدائرة لا يقوم بزيارات تفقدية إلى البلديات التي تحت نفوذه لمراقبة الكيفية التي تدار بها شؤون البلدية إلا

1-**Ministère de la défense française**, Op.Cit, p 20.
2-**Nicolas d'Andoque**, Op.Cit. p.44

نادرا، أما الاتصال بممثل فرنسا فيبقى هامشيا، ما عدا مع ضباط الاتصال الذين ينسقون بين مختلف أعمال ونشاطات مكاتب م.إ.م، كما أن ردود فعل بعض ضباط هذه المكاتب تجاه الولاة تعكس عدم الثقة في السلطات العليا، التي كان همها الوحيد هو تلميع صورتها على حساب الموظفين الإداريين، في حين أن البعض الآخر كان يقوم بتكريم كل من قدم يد المساعدة وبذل قصارى جهده واستجاب لتقديم حلول للمشاكل المطروحة، وفي هذا السياق، كتب أحد العقداء إلى رؤساء مكاتب م.إ.م الذين هم تحت إشرافه ما يلي: "*... ليكن في علمكم بأنكم أكثر تبعية إلى المدنيين من العسكريين، وأنه من واجبكم الحفاظ على علاقة شديدة القرب والثقة بهم، فالإدارة المدنية، من خلال مكاتب م.إ.م ، تقوم بتوزيع المساعدات، وتحاول شد عصب الحرب.*" [1]

إن الاحتكاك بالشعب وكسب ثقته، كان الهدف الأسمى للمصالح.إ.م لتدعيم التواصل، وتحقيق التهدئة، وهو أحد الأولويات والواجبات الأساسية لضباط م.إ.م، كما ينص عليه دليل ضباط الشؤون الجزائرية: " *إن التقرب من الشعب أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الكامل، هذا الأخير الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بمساعدة السكان المحليين، لذا يجب اعتماد أسلوب الإقناع بدل الإكراه*" [2].

1-**Ministère de la défense française**, Op.cit. pp 20
2- Ibid. p 21.
في مجال الاحتكاك بالشعب وكسب ثقته، كان ضباط المصالح الإدارية وأعوانهم يتنقلون نحو شيوخ ورؤساء القبائل وأصحاب النفوذ من الأهالي، ويعرضون عليهم التعاون من أجل التصدي للمتمردين (أي الثوار)، بغرض إعادة الأمن والاستقرار للبلاد من جهة، ومن جهة ثانية يشرحون لهم سياسة الإصلاحات الجديدة التي تنوي فرنسا تطبيقها في الجزائر، والتي ستغير حياتهم نحو الأفضل، أنظر صور عن هذه اللقاءات ضمن الملحق رقم: 07، ص 185.

ب - المهام الاجتماعية والتربوية:

ـ تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مراكز المساعدة الصحية المجانية: (Assistance Médicale Gratuite) AMG

كتب الجنرال "أوليفيي" (Olivier) في 16 أفريل 1956: "*سأتكفل بالعمل الصحي الاجتماعي لأهميته*"، والرسالة هنا واضحة إذ تؤكد على أن هذا العمل هو من بين أولويات ضباط م.إ.م، ويضيف: "*وبما أن الجزائر فرنسية، فمؤشرات النمو الاجتماعي في المحافظات (*départements*) الفرنسية (بالجزائر) هو دون المستوى مقارنة بالتطور الحاصل في فرنسا، وأبرز مثال على ذلك النقص الفادح في الأطباء، وهدفنا واضح، وهو محاولة محو آثار هذا التباين، مع أنه في واقع الأمر صعب المنال*"، وهنا كان من الواجب على ضابط م.إ.م تشكيل فرق للمساعدة الطبية في المناطق التي يُشرف عليها، ذلك أن سكان الريف لم يشهدوا طبيبا منذ شهور وربما منذ سنوات، ومن دون شك، أن ضابط م.إ.م كان يعتمد على فرق المساعدات الطبية المجانية التي بلغ عددها 530 بالجزائر، وتتوفر على 700 طبيب عسكري و1300 ممرضة، كما كان يستفيد من مساعدة الأخوات المسيحيات اللواتي ينشطن في هذا المجال، ضمن فرق متنقلة، وهن حوالي 240 امرأة يتعاون مع 200 امرأة أخرى ينشطن في المصالح.إ.م [1].

ويشير دوندوك انه: "*في مثل هذه المهمة يجب أن لا نُهمل خصوصيات المناطق التي بها أكثرية مسلمة، حيث لم يكن يُسمح للمرأة أن يفحصها طبيب، لذا فاستخدام طبيبات، في هذا المجال، كان أكثر فاعلية خاصة مع الأطفال والنساء، هذا إلى جانب صعوبة التفاهم* بحكم عدم *التحكم في اللغة*"، وكان يرى أن المساعدة الطبية عملية مهمة في سياسة التهدئة، إذ يقول: "*لقد كانت المساعدة الطبية، وإبداء النوايا الحسنة للسكان، أسلوبا ناجحا في الاتصال بهم، وهو الأمر الذي طالبت به فرنسا للتمكن من السيطرة على الأهالي*"[2].

1- **Ministère de la défense française**, Op.cit, p 57.

كانت المصالح الإدارية المختصة تقوم، برفقة المختصين (من أطباء وممرضات)، بزيارات دورية للقرى والمداشر التي يقطنها الأهالي لإسعاف المرضى، وهذا طبقا للسياسة الفرنسية، لكسب ثقة الأهالي، انظر، في هذا الشأن، إلى الصورة المرفقة في الملحق رقم 08، ص 186

2-**Nicolas D'Andoque**, Op.cit. p.44

كما كان هذا الأسلوب، بالنسبة للجيش، يمثل أحد المرتكزات التي تقوم عليها عملية التهدئة، فبواسطتها استطاع أن يكسب الفئات البسيطة، فضباط م.إ.م كانوا يؤمنون بهذا العمل، ويرون أنه، من خلال هذه الدوريات والزيارات، سيتمكنون من كسب المجتمع، ويُسهل لهم الطريق لتقصي الأخبار والحقائق، ومراقبة السكان[1].

- توزيع المواد الغذائية:

ارتكز التوزيع في مجمله على المواد الأساسية كالدقيق والحليب والحبوب، الملابس والأدوية، إلا إنها لم تكن بالقدر الكافي، وقد اعترف أحد ضباط هذه المصالح بحقيقة هذه المساعدات بالقول: "*لم تكن المساعدات التي نملكها تسمح لنا أكثر من إبقاء السكان في مستوى الحد الأدنى الحيوي للحياة* "[2].

- فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص:

فتحت هذه الأخيرة من أجل تأطير الشباب الجزائري قبل الخدمة العسكرية، بإعطائه تربية بدنية وتربوية ومدنية تحت إشراف ضابط المصلحة، وتطورت إلى مراكز تكوينية للعديد من المهن، حيث وصل عدد المراكز المؤطرة من قبل هذه المصالح سنة 1960 إلى حوالي 400 مركز تمهين و402 مركز تكوين للكبار[3].

- الاهتمام بالتعليم:

في رسالة موجهة لضباط م.إ.م تحثهم على الاهتمام بهذا الجانب جاء فيها ما يلي: "*لقد حان الوقت، اهتموا بالأطفال، افتحوا مدارس للذكور ولو في الهواء الطلق إذا تعذر وجود أماكن للدراسة*[4]*، كونوا في اتصال دائم مع الشباب"*، وفي هذا الإطار تم فتح مدارس من طرف الجيش تسمى " مدارس الإنقاذ أو المساعدة dépannage" للقضاء على غياب التمدرس، كما اضطر ضباط م.إ.م لاستعمال الوسائل والمعدات العسكرية لبناء السكنات والمدارس، وكان على فرق الجيش القريبة من م.إ.م أن تزودها بمعلمين متطوعين، أما الدائرة الإدارية sous-préfecture فتزودها بالأدوات المدرسية، وفي غياب حجرات للدراسة كانت تُستعمل الخيام، كما كانت تُوزع على التلاميذ الكتب والأوراق

1-**Nicolas D'Andoque**, Op.cit. p.61
2-Ibid, p.99
3-**Grégor Mathias**, Op. cit., p 82.
4- وتنفيذا لهذا الأمر كان المدرسون، المنتدبون من قبل م.إ.م، يقومون بذلك فعلا، أنظر الملحق رقم:09 ص 187.

وأقلام الرصاص... وغيرها، وتم تسخير بعض وسائل النقل لتسهيل مهمة تنقل التلاميذ إلى المدارس[1].

إن هذا العمل الموجه لخدمة الشباب يُعتبر أمرا خطيرا في نظر جبهة التحرير، كما توضحه رسالة التهديد التالية، الموجهة إلى أحد مسلمي مدينة الجزائر: "*إذا توجهت ابنتك غدا إلى المدرسة على الساعة السابعة، فلن تراها بعد الساعة الثانية عشرة*"، كما صرحت في 1958 بما يلي: "*إن فتح هذه المدارس يشكل خطرا كبيرا، حيث أنه أصبح يؤثر على أولياء التلاميذ تأثيرا بالغا، بما تقدمه من خدمات كالإطعام مثلا، التي تخفف من عبء العائلات الكثيرة العدد والفقيرة في ذات الوقت، مما يجعلهم يعترفون بالوجود الفرنسي ويستجيبون لما يُملى عليهم*"[2].

– تكوين الشباب:

إضافة إلى هذا التكوين القاعدي، هناك تكوين مهني، خاصة في مجال الأشغال العمومية للقضاء على مشكل البطالة الذي قد تستغله جبهة التحرير في تجنيدهم وضمهم إلى صفوفها[3].

وهناك أيضا اهتمام بالكبار حيث تقدم لهم دروس وإرشادات في المجال ألفلاحي حول كيفية المحافظة على التربة واستغلالها، وكذا طرق الري وغيرها[4].

ـ الاهتمام بأمور التسلية لملأ أوقات الفراغ:

إن عمل المصالح.إ.م والمصالح الإدارية الحضرية(م.إ.ح) لم يقتصر على التعليم فقط، وهذا ما يؤكده دليل ضابط الشؤون الجزائرية الذي جاء فيه ما يلي: "*يجب على الضابط أن يهتم بالشباب، ليس فقط في مجال التعليم، بل يزودهم كذالك بحصص للتسلية كالرياضة مثلا، وتوفير ميادين للعب، قاعات لممارسة الرياضية البدنية gymnastiques، والكشافة، والمسرح، والموسيقى...الخ*"[5].

1-**Ministère de la défense française**, Op.cit., p 60.
2-Ibid. p 61.
3-Ibid. p 64
4-**Grégor Mathias**, Op. Cit., p 99.
5- **Ministère de la défense française**, Op.cit., p 62

فمنذ 1956 خطط الجيش الفرنسي في الجزائر لسياسة استعمارية عامة لخدمة الشباب بحيث تم إنشاء فرق تحت اسم " رياضة وتسلية " (Sports et loisirs) كما هو الشأن في قسنطينة، ومن جهته أقام الجنرال "ماسو" (Massu) مراكز لتكوين الشباب الجزائري، يتولى أمرها ضباط المصالح.إ.م [1]. وتم تكوين أغلب المدربين المسلمين، بمراكز تدريب مكوني الشباب الجزائري بإسوار Issoire بفرنسا[2].

ـ نشاطها تجاه العنصر النسوي:

لم تقتصر الإستراتيجية الفرنسية في هذا الميدان على الذكور، وإنما وجهت اهتماماتها للعنصر النسوي لما له من أهمية أساسية في المجتمع الجزائري، فأنشأت عددا من المراكز للعناية بشؤون المرأة الجزائرية وتعليمها بعض المهن، وتشجيعها على الخروج من البيت واستدراجها لتندمج مع قيم ومبادئ المجتمع الفرنسي الغربي والالتقاء بمثيلاتها في هذه المراكز التي تشرف عليها مشرفات ملحقات بالمصلحة الإدارية المختصة[3].

فهن يعتنين بهن صحيا، ويقدمن لهن الدروس التعليمية، ويدربنهن على الخياطة والحياكة، والأمور الخاصة بالنظافة والوقاية الصحية، فعمل م.إ.م ، في هذا المنحى، يمكن تلخيصه في مقولة للجنرال "دونوايي دو سيغونزاك" (Dénoyer de Segonzac) في 3 ماس 1961 إذ يقول: " *حرروا المرأة المسلمة، وليتكفل بهذه المهمة المعلمات، اللواتي يجب عليهن أن يكن مؤمنات بالرسالة التي يؤدينها، ويعتقدن في أنها ستكلل بنجاح أكيد*"، كما تم التأكيد على التمدرس الذي يجب أن يُطبق على كل من الفتيات والفتيان، فتطور المرأة أمر حاسم ويشترط التحرر الحقيقي، لأنها ستساعد في حل

.

1– تأسست هذه الجمعية، في أفريل 1957 بإيعاز من الجنرال ماسو، وكانت تستقبل " شبابا من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين14–17 سنة، الذين وجدوا أنفسهم في الشارع – بعد فترة من الدراسة– حيث أصبحوا معرضين للخطر الشديد." وقد تمكنت هذه الجمعية من إدارة العديد من المؤسسات: كمركز الشباب في باب الوادي، الذي يستوعب 82 طفلا، من القصر والأيتام والمشردين، وهناك بيتين اثنين آخرين، يطلق عليها اسم " بيوت يا ولد yaouleds " بسعة 45 و20يوجدان بالجزائر العاصمة واحد بالقرب من القصبة، والآخر بمحاذاة الميناء . راجع الموقع التالي:

http://rhei.revues.org/index21.html

2- **Maurice Faivre**, *L'action de l'armée en faveur des jeunes et des femmes en Algérie*, dans le Casoar n° 161, pp.83-87.

3-**Grégor Mathias**, Op.cit. p 99.

مشكلة الانفجار السكاني في هذا البلد[1].

فهذا الإجراء ليس للحد من المشاكل المحتملة المرتبطة بالنمو السكاني السريع فقط، فالعمل الموجه للمرأة الغرض منه هو الرغبة في تحرير المرأة المسلمة، بالمنظور الفرنسي، أي مساواتها بالرجل، وهناك سببان لذلك في مجتمع تقليدي، حيث النظام الأمومي لا يزال قويا، فنجاح عملية التهدئة يبدأ من خلال غزو النساء، ومن خلالهن يمكن الوصول إلى الأسرة، لأن جبهة التحرير الوطني اعتمدت اعتمادا كبيرا على المرأة في التصعيد الثوري، وعرضت برنامجا سياسيا ذو صبغة اشتراكية يمدح المساواة بين الرجل والمرأة، والسبب الثاني، أن المرأة تشكل ثقلا ديمغرافيا لا يمكن تجاهله، خاصة في المناطق التي يغيب فيها الرجال إما نتيجة البحث عن العمل في المدن الجزائرية أو بالهجرة نحو فرنسا، أو الالتحاق بالجبل، إنهن بذلك يصبحن رهانات سياسية بين فرنسا والمتمردين (أي الثوار)، فهناك دراسة أجريت، قدرت نسبة مساهمتهن في الانتخابات بمليوني صوت[2].

هذه، إذن، الأسس والمناهج التي قامت عليها المصالح الإدارية المختصة من أجل أداء وظيفتها على أكمل وجه، وتساهم في عملية التهدئة التي تنشدها السلطات الفرنسية من أجل احتواء الثورة وإبطال مفعولها. لكن مع تنامي قوة الثورة وازدياد مفعولها في نفوس الجماهير الشعبية، وعجز هذه المصالح في إقناع الشعب الجزائري بعدم التعامل معها والوقوف ضدها، غيرت، هذه المصالح، نهجها وأصبحت، هي الأخرى، تعتمد أساليب قمعية وتعسفية ضد الأهالي لصدهم عن الانقياد وراء جبهة وجيش التحرير الوطني، وتسلك نفس السبيل الذي يسلكه الجيش الفرنسي في التعامل مع الأهالي والمجاهدين. فكيف كان نشاطها في هذا المجال لعزل المجتمع الجزائري عن الثورة من جهة، والتصدي للثوار من جهة ثانية؟.

1-**Ministère de la défense française**, Op.cit. p 63

2- **Dianne Sambran**, *La politique d'émancipation du gouvernement Française à l'égard des femmes Algériennes pendant la guerre d'Algérie*, dans J-C.Jauffret: (des hommes et des femmes en guerre d'Algérie), Paris, 2003, pp 226-242.

الفصـــل الثـــــــالث

المصالح الإدارية المختصة Les S.A.S
وتصديها للثورة التحريرية

لم يتوان الاستعمار الفرنسي في تعامله مع الشعب الجزائري إبان ثورته التحريرية عن ممارسة أبشع أساليب الإبادة والتعذيب والتنكيل، وقد تفنن الفرنسيون في ابتداع طرق جهنمية لا تمت بصلة للإنسانية، كل ذلك من أجل أن يتخلى الشعب عن حقه الشرعي والمتمثل في الحرية، وازداد إصرار السلطات الفرنسية على القضاء على الثورة بسن القوانين الزجرية والمسؤولية الجماعية أو ما يسمى بالعقاب الجماعي، لزرع الرعب والهلع والخوف في التعامل مع الثورة والثوار، واتخذت ما يسمى بالظروف الاستثنائية والتي بموجبها يتم التوقف عن العمل بالقوانين والنصوص المعمول بها وقت السلم، ثم العمل بالقوانين الاستثنائية، وإعلان حالة الطوارئ باعتبار أن الجزائر أصبحت في حالة حرب[1].

وبمجيء كل من سوستال وروبير لاكوست مالت الكفة لصالح المؤسسة العسكرية وجنرالاتها للسيطرة على مقاليد الأمور في الجزائر ومنحها كل الصلاحيات المطلقة لمواجهة الثورة[2]. والنتيجة التي توصلت إليها تحليلات هؤلاء العسكريين أن نجاح الحرب الثورية يعتمد في أساسه على التلاحم مع القاعدة الشعبية، وعلى هذا الأساس، فإنه يتوجب على فرنسا، إذا أرادت الاحتفاظ بالجزائر والقضاء على الثورة الجزائرية، السيطرة الكاملة على الشعب الجزائري بمختلف توجهاته، وفصله عن دعم ثورته، مما يؤدي في النهاية إلى عزل الثورة، ويسهل عملية القضاء عليها [3].

لقد استخلص القادة العسكريون الفرنسيون من التجربة الفيتنامية، أن استخدام القوة العسكرية المدمرة أو ما اتفقوا على تسميته ب" التهدئة" أو "إعادة الأمن"، عمل غير كاف لترجيح الكفة لصالح فرنسا، ولهذا يتطلب العمل العسكري وجوب استكماله

1- حدد المشروع الفرنسي، بموجب هذا القانون، مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القمعي والردعي من أجل تمكين السلطات الفرنسية من سلاح وأداة قانونية، تستطيع بواسطتها وبسرعة من استرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954، وإعادة الأمن والهدوء إلى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء. وقد خول هذا القانون السلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة على الوضع. وللاطلاع على هذه الإجراءات الردعية عد إلى، **مجلة البصائر**، عدد 312، الصادرة بتاريخ 08-04-1955، ص07.

2- **مجلة الرؤية**، مجلة دورية تعنى بالثقافة والمعرفة التاريخية، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، السداسي الأول 1997، العدد 03.

3- **Henri Alleug**, *La guerre d’Algérie, tome II, Des Promesses de Paix à la Guerre ouverte*, ed, Temps Actuels, Paris 1981,, p 234.

بعمل نفسي ودعائي، يُمّكن من تحسين العلاقات مع الأهالي المسلمين وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم، مع خلق جو من الثقة المتبادلة لتطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة الفرنسية تطبيقها وهذا ما جاء في التوجيهية العامة للوزير روبير لاكوست الموجهة للضباط في أفريل 1956، إذ يقول فيها: *"إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي ودعائي موجه للرأي العام، يقصد الجزائريين*، حتى *يكونوا واعين بأهمية العمل الذي تود الحكومة العسكرية القيام به في الجزائر، فعلى الجيش الفرنسي أن يُقنع ويشرح للأهالي المسلمين الأهداف السلمية للحكومة الفرنسية*، *وأن* وجود هذه *الأخيرة ما* هو *إلا لحماية الأهالي المسلمين، وعلى الجيش مهمة إعادة الاتصال ومحاربة العزلة والنفور الذي تعيشه الكتلتان المسلمة والأوربية"*. وكانت السلطات الاستعمارية، المدنية منها أو العسكرية، متفقة على أن الظرف الذي تعيشه الجزائر واتساع رقعة الثورة، يحتم عليها التفكير في أسلوب مغاير مع المشكلة الجزائرية، تكون نتائجه إيجابية على الجانب الفرنسي، فاهتدوا إلى اعتماد ما يسمى بالحرب النفسية والدعاية، قصد إضعاف وتحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوة الثورة وعظمتها وقيمة رجالها والعمل على تجريد المجاهدين من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري، يقابلها إظهار فرنسا بمثابة الملاذ والمنقذ للشعب الجزائري من وضعيته المتردية، والإيحاء له بأنه لا مفر له إلا بالتعاون مع السلطات الاستعمارية، خدمة لأمنه واستقراره ورقيه، وحسب استنتاجات إحدى هذه الدراسات، فإن من ينجح في كسب الشعب إلى جانبه يربح الحرب[1].

من هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة التي أرادوا أن يجعلوا منها همزة وصل بين السلطتين المدنية والعسكرية، أسندت لها مهمة الإشراف على شؤون الجزائريين خاصة في القرى والأرياف، واستعمال كل الوسائل من أجل ربح ثقة المواطنين والأهالي وجعلهم يقبلون التعاون مع الجيش الاستعماري ضد

1- **غربي**، المرجع السابق، ص ص 158-159.

جبهة التحرير الوطني[1]، وجاءت هذه المبادرة بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية، وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري، ولا يتأتى لها فهم ما يحدث دون إقامة نظام إداري فعال وبخاصة في المناطق الأكثر اضطرابا، يُعيد الثقة والاطمئنان للسكان ويعمل على تطبيق الإصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم العام جاك سوستال التي أوكلت مهمتها للمصالح الإدارية المختصة لتحقيق هذه الغاية[2].

إن المتتبع للأدوار المتعددة للمصالح الإدارية المختصة خلال الثورة التحريرية، يلاحظ أن المهمة الأساسية لم تقتصر على الوظائف المدنية المشار إليها سابقا، بل حتى أن هذه الأخيرة لم تكن سوى أدوار ثانوية ومرحلية، فالهدف الحقيقي الذي أنشئت من أجله، كان مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة، ومن ثمة تدمير التنظيم السياسي والإداري الذي أقامته جبهة التحرير الوطني بين السكان، وكذلك تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى جانب فرنسا، فرديا وجماعيا، زيادة على المشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني[3]، باعتبار أن ضابط المصلحة الإدارية المختصة مستشار تقني للسلطات العسكرية وذلك لمعرفته بالبلد وسكانه، يساعد الجيش في مهمة التهدئة، وينوب عنه في إعادة الأمن والاستقرار، ولتحقيق هذا الهدف وضعت تحت تصرفه مجموعات من القوات الإضافية مشكلة من المخزن أو الحركة[4]، وفي بعض الأحيان أسندت السلطات الاستعمارية إلى هذه المصالح مهام عسكرية بحتة، فظهر ما يسمى بالمصالح الإدارية المدعمة وصل عددها في شهر

1- **العربي الزبيري**، *تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962*، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا 1999، ص 95.

2-**غربي**، المرجع السابق، ص 174.

3-**Grégor Mathias**, Op. cit, p 99.

أنظر في هذا الشأن صور عن نشاط المصالح.إ.م وعملاءها لتقصي المعلومات، والبحث عن الثوار ومحاولة إقناع الأهالي بضرورة التعاون في هذا المجال، ضمن الملحق رقم:10 ص 188.

4- **Jean Yves Alquier**, *Nous avons pacifié Tazoult*, ed, Robert Lafond, Paris 1957, pp 219-220.

سبتمبر 1955 إلى 8 موزعة على الجزائر العاصمة، وكانت عملية مراقبة السكان تتم بالتنسيق مع بقية المصالح الإدارية والأمنية الأخرى مثل المخابرات، ورجال الدرك والشرطة، لمساعدتها على إلقاء القبض على المشتبه بهم، وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات وإرسال التقارير ومنح الجوازات والرخص والشهادات[1]. وهذا ما جعلها تتحول إلى مراكز تعذيب واستنطاق، دفعت بالعديد من الشباب الجزائري للالتحاق بجيش التحرير الوطني[2].

فما هي الوسائل والأساليب التي اعتمدتها هذه المصالح الإدارية المختصة من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في القضاء على الثورة وفصل المجتمع عنها؟

1- *دورها في التصدي للثورة:*

اعتمدت المصالح الإدارية المختصة سلسلة من الإجراءات التي تصب كلها في اتجاه تحقيق فصل عضوي بين الشعب والثورة، فمن جهة كان يتم العمل على قطع كل طريق للثورة للوصول إلى الشعب، وبالمقابل كان يتم العمل أيضا على فصل الشعب عن ثورته، وقد تجسد ذلك فيما يلي:

أ- القضاء على الخلايا الثورية:

كان من بين أولى الإجراءات التي لجأ إليها الفرنسيون، في هذا الصدد، هو البحث عن الخلايا الثورية وتفكيكها، لدورها الخطير والمزدوج، المتمثل في تأطير السكان وتنظيمهم، بما يعزز نفوذ الثورة ويؤمن التطبيق لأوامرها واستمراريتها، من خلال ما تمدها به هذه الخلايا من رجال ومال ومعلومات، وكان عمل الفرنسيين في هذا الاتجاه، هو مسعى يهدف، بزعمهم، إلى "إخراج السمكة من الماء" أي استئصال الثورة من بين السكان، بهدف تحريرهم من الخوف الذي يشلهم والذي يحول دون عودتهم إلى فرنسا، فغدا القضاء عليها أولوية تنتفي دونها كل أولوية أخرى، بل إن القضاء على خلية ثورية واحدة يفوق في أهميته القضاء على خمسة أو ستة من جنود

1-**Grégor Mathias**, Op.cit. p 97.
2-**Yves Courrière**, La guerre d'Algérie: *Le temps des léopards*, Ed. Rahma, Alger 1993, p 99.

جيش التحرير[1]. وقد عرف الوضع تطورا فظيعا بعد تعيين صالان SALAN في نوفمبر 1956، وهو الذي وضع نصب عينيه هدفا رئيسيا تمثل في القضاء على الخلايا السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني، التي كانت تنشط ضمن الأوساط الشعبية في المعتقلات والسجون والمحتشدات وفي المدن والأرياف، وفي هذا الإطار عرف برنامج صالان ببرنامج "التحطيم والبناء"[2]، وأسندت المهمة فيه للمؤسسة العسكرية، ويعتمد على وضع خطة عسكرية محكمة للمتابعة والقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني، ثم البحث عن قنوات اتصال مع الأوساط الشعبية وذلك لحمايتها من تأثير جبهة التحرير الوطني، وتقديم المساعدات المادية والإغراء لاستعادة "... *إذا لم نحطم هذه المنظمة العميقة فإن جبهة التحرير إذا وضعت السلاح وطالبت بانتخابات حرة فإنها تفوز ب 80% من الأصوات دون بذل أي جهد من جانبها*"[3].

وقد استغل الجيش الفرنسي ضباط مكاتب المصالح.إ.م، بحكم قربهم واحتكاكهم بالسكان داخل المحتشدات والتجمعات السكانية، لبث دعايته وإشاعاته المصحوبة بسياسة الترغيب والترهيب لغرس الكراهية والعداوة في نفوس الجزائريين نحو جيش التحرير وجبهته على أنهما سببا المآسي التي يعيشون فيها ومن ثم حثهم على محاربتهما وعدم التعاون معهما، فمثلا كانت السلطات الاستعمارية تقوم بقطع المُؤن والأغذية عن التجمعات السكانية لفترات طويلة، ثم تأمر بتوزيعها، مدعية أن الثوار هم السبب وراء هذا الانقطاع، وأن فرنسا تبذل كل جهودها من أجل توفير المُؤن للشعب والعناية به، ومن أجل ذلك لا ينبغي أن يقابل جميل فرنسا إلا بالتعاون معها، وكانت الدعاية الفرنسية في هذا السياق، تركز على إظهار عزم الحكومة الفرنسية على بناء جزائر جديدة في ظل العدالة والمساواة والأخوة بين الجزائريين والفرنسيين، وذلك بترديد أقوال وتأكيدات المسئولين السياسيين الفرنسيين الرامية لضمان المساواة الكاملة في

1- **محمد بن دارة**، *الحرب النفسية الفرنسية ورد الثورة الجزائرية (1955-1962)*، ج1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية (2007-2008)، ص 197.

2- **Henri Alleug**, Op.Cit, p 239.

3- **Jacques Massu (Général)**, *La Vrai bataille d'Alger*, ed, Plon, Paris, 1972, p 132.

ثقتها الضائعة كما يدعي الجنرال ماسو، والذي يقر بأهمية خلايا جبهة التحرير فيقول: الحقوق والواجبات، فعلى الجزائريين ومن مصلحتهم التمسك بفرنسا لأنها الوحيدة القادرة على توفير الرفاهية لهم من خلال المشاريع الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تبناها كل من جاك سوستال وروبرت لاكوست[1].

ب- الدعاية المغرضة لتشويه صورة الثورة لدى الشعب:

استعملت السلطات الفرنسية مختلف أساليب الدعاية، وبالأخص المناشير التي تناولت مختلف المحاور وصبت كلها في خدمة غايات المغالطة والإعلام المضلل لتشويه صورة الثورة والقدح والطعن في عناصرها ورموزها، واعتبار الثورة هي المتسبب في كل المآسي التي يعاني منها الشعب الجزائري، وبنعتها ب "أللاإنسانية والدموية"، وحث السكان على رفض الثورة وعدم الامتثال لأوامرها، وتحريضهم على رفض الاشتراكات، وحمل السلاح والتصدي لعناصرها.[2]

ومن النماذج التي يمكن أن نستدل بها لتوضيح طبيعة الأساليب المستخدمة، من طرف ضباط م.إ.م، لتثبيط الهمم وعزل الثورة، المنشور التالي الذي وزع على الجزائريين " *غرباء جاءوكم قالوا لكم نحن نحارب من أجل الإسلام ونحمل لكم السلام والرخاء، إنهم متعجرفون أبناء شياطين كذابون ومجرمون، يحملون لكم الدماء والآلام والشقاء، أبعدوهم عنكم بعيدا، ثقوا في فرنسا الكبيرة الفخورة السخية كان الله في عونها* "[3].

كان هدف السلطات الاستعمارية من وراء هذا النوع من الدعاية، عزل القيادة وتشويه سمعتها عند الشعب ونزع ثقته فيها مما يؤدي إلى تفكيك الترابط الموجود بينهما، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى انهيار معنويات أفراد الجيش والشعب ومن ثمة تخليهم عن واجبهم الوطني في غياب قيادة موجهة[4].

وفي منشور أخر وُزع على السكان، ساهم في نشره وتوزيعه ضباط المصالح.إ.م، ومن خلاله رسمت عليه صورة جرادة بلا رأس ووضع في محله رأس مجاهد[5]، وكتب

1- **غربي**، المرجع السابق، ص 170.

2- للمزيد حول هذا الأسلوب من الدعاية وأثرها، عد إلى، **بن دارة**، المرجع السابق، ص 199 وما بعدها.

3- **Henri Alleug,** Op.cit. p 23.

4- Ibid, p 23.

5- لمعاينة الصورة المذكورة أنظر الملحق رقم: 11 ص 189.

تحت الصورة الفقرة التالية: " *في أي بقعة يمر عليها الفلاقة لا يبقى أي شيء، يأخذ نقودك وأولادك ويسلبك مالك، ويهدم المستشفيات، ويحرق محاصيلك ويقطع أعمدة الهاتف والتلغراف،* مروره يعني *الخراب والحزن والجوع والبؤس، أنتم تحاربون الجراد،* حاربوا *أيضا الفلاقة، الجرادة الحالية، وانضموا بعزم إلى جانب التهدئة*[1].

ولتثبيط همم المجاهدين وزعزعة ثقتهم في قيادتهم السياسية والعسكرية، اعتمدت مصالح الدعاية الفرنسية على عنصر الإشاعة المغرضة بتشويه المقاصد النبيلة للثورة الجزائرية، بترديد مقولة: " *إن الثورة الجزائرية عاجزة عن طرد الفرنسيين من الجزائر، وأن هذه الثورة أضحت تتقاذفها الصراعات والاختلافات والانقسامات، التي احتدمت بين قيادتها في الداخل والخارج* حسب *زعمها، لاعتبارات عرقية وسياسية*". وكان الهدف المنشود من وراء هذه الدعاية، خلق نوع من القلق والارتباك والحيرة لدى المجاهدين، مما يدفعهم في الأخير إلى الاستسلام، وفي هذا الإطار وُزعت عدة مناشير، ومما جاء فيها مثلا: "*فرنسا ستبقى في الجزائر*"، "*الثوار يمرون وفرنسا باقية*"[2].

لإنجاح هذه الحملة تمت تعبئة جميع الوسائل الدعائية، المقروءة والمسموعة، كالمناشير والملصقات واللافتات والكتابة على الجدران واللوحات الإعلامية، بما في ذلك الاستعانة بخدمات " فرق مكبرات الصوت والمناشير" لبث مختلف التسجيلات الصوتية وتنظيم مختلف التجمعات للسكان وتوزيع المناشير عليهم وشرح مضمونها لهم[3]، وفي هذا الصدد تم ضبط قائمة من الشعارات المناسبة لترديدها طيلة الحملة، تمحورت في مجملها حول المحاور التالية:

– فشل التمرد وعزمها على الانتهاء سريعا منه.

– كرم فرنسا وعزمها على العفو، ورغبتها في إنقاذ حياة المقاتلين المُغرّر بهم، الذين انخرطوا عن حسن نية في التمرد.

– إنقاذ حياة الملتحقين، والتي ستعمل، أيضا، على مساعدتهم على الاستقرار مع عائلاتهم، وستجد لهم عملا.

1- **Henri Alleug,** Op.cit. p 239.

2- **Philipe Bourdrel**, Op.cit. pp. 271-285.

3– للاطلاع على الكيفية التي كانت تتم من خلالها الدعاية الفرنسية من قبل م.إ.م، انظر الملحق رقم:12 ص 190.

– التأكيد على أهمية مشاركة كل السكان في هذه الحملة بتوزيعهم للمناشير وتوجيههم للمتمردين إلى المراكز العسكرية والأمنية لإعلان التحاقهم. ففي هذه الشعارات يمكن قراءة العبارات التالية مثلا: "*الرجوع إلى الحق فضيلة*"، "*ارجعوا لفرنسا حياتكم تكون طويلة*"، "*المتأخر في الرجوع يحط رأسه، هز راسك وسبقه*"، "*ما دام تتراخو في رجوعكم، ما دام يزيد في ذنبكم وندمانكم*"، "*من رجع إلى فرنسا تنجي عائلته من البؤس*"، "*من الذي يتكفل بدارك وأهلك، أنت غايب، راهم مضرورين، تجيهم عاجلا يرجعوك إلى فرنسا*"، "*رُجوعكم إلى فرنسا هو سعادة أولادكم*"[1].

ففي هذه الحملة، تم إسناد دور خاص للمصالح.إ.م، التي هي على احتكاك مستمر مع الشعب حيث تتمثل مهمتها الأولى في تحقيق أوسع لتوزيع للمناشير، وذلك بتسليمه إلى السكان بالمشاتي خلال عمليات المراقبة والإحصاء وللأشخاص الذين يتم الالتقاء بهم خلال السير بالمسالك والطرق، وإلى العاملين بمختلف الورشات والحقول بما في ذلك، ولما لا، تسليمه إلى الأطفال، وتسريبه من تحت الأبواب ومن فوق الجدران، متوخين في ذلك كامل الحرص على بلوغ المنشور مقصده، وجاء في هذا الصدد ما يلي: "*ففي الحرب الثورية، كالتي نحن مجبرون على خوضها، يكتسي المنشور أهمية بالغة لا تقل عن أهمية لغم أو قنبلة يدوية، لذلك يتوجب عدم إلقائه كيفما كان، بل يجب وضعه في المكان الذي يجب*"، لذا كانت الطريقة المثلى لنشره على أوسع نطاق هي تجميع الرجال والنساء بالقرى بما في ذلك أطفالهم وشرح المنشور لهم وتبيان طريقة استخدامه، ثم طرح أسئلة عليهم للتأكد من حسن فهمهم له، ليتم بعد ذلك توزيعه عليهم[2].

كما استخدمت مصالح العمل النفسي والدعائي الفرنسية الأسطوانات المسجلة كوسيلة دعائية وإذاعتها على الجزائريين في الأسواق، فمثلا لتشويه سمعة الثورة وإلصاق تهمة الشيوعية بها، اشتملت إحدى هذه الاسطوانات ما يلي: *أيها المسلمون إن حكومتكم خائنة، إنها تفاهمت مع الشيوعيين في الصين، تأتي بالأسلحة والطائرات*

1- SHAT, 1H 2409/d/1, Instruction sur le rôle de la troupe dans la compagne "Ralliement", 10 avril 75. p 1.

2- للمزيد حول كيفية تبليغ المناشير بغرض الدعاية المغرضة ضد الثورة، انظر الملحق رقم:13 ص 191.

من هناك، فيجب أن تتفقوا مع الفرنسيين في كتلة واحدة لمقاومة الشيوعية عدوة الإسلام، ويجب أن نتحد جميعا لمحاربة **حكومتكم** *الخائنة*"[1].

إضافة إلى هذه الأساليب لجأت السلطات الاستعمارية إلى تسخير وسائل الإعلام المسموعة ومنها الإذاعة لما لها من تأثير قوي لكسب الرأي العام الدولي والمحلي، وكان أول إجراء في هذا السياق قيام مصلحة العمل النفسي التابعة للناحية العسكرية العاشرة، ببيع أجهزة تقلل من التقاط المحطات الإذاعية التي تبث حصص وبرامج تخص الثورة الجزائرية، مع وضع جهاز متحرك للتشويش على الحدود التونسية الجزائرية، وكان مركز " كليبر" من بين المنشآت الفرنسية التي كانت تقوم بالدعاية المغرضة، من خلال تزوير البلاغات والتعليقات على جيش التحرير الوطني وجبهته وهذا بتوجيهات جاك سوستيل وأخصائيين فرنسيين ينتمون إلى قسم الجوسسة الفرنسية، وكان هذا المركز يشرف على:

- تسجيل حصص إذاعية باللغة العربية تتكفل محطة باريس بإرسال بثها يوميا، وهي موجهة خصيصا للتحريض ضد الجزائريين المقيمين بفرنسا.
- إذاعة حصص إذاعية مقلدة إذاعة صوت العرب من القاهرة على نفس موجات هذه الأخيرة وبنفس اللهجة التي يصحبها قليل من التشويش الإذاعي حتى يقتنع المستمع الجزائري بأنها بالفعل صوت العرب.
- التشويش على "صوت الجزائر" التي كانت تبث من إذاعة تونس ثلاث مرات في الأسبوع.
- تزوير البلاغات العسكرية المنسوبة إلى قيادة جيش التحرير الوطني.
- إصدار نشرات باللغة العربية منها المجلة العربية بباريس ، جريدة البرق والجزائر[2].

ج- *الجوسسة:*

من المهام التي أوكلت للمصالح.إ.م، البحث عن المعلومات على المستوى العسكري والثقافي والاجتماعي، التي تُمكن السلطات الاستعمارية من القضاء على التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، ومهاجمة وتتبع وحدات جيش التحرير الوطني،

1- **غربي**، المرجع السابق، ص 168.

2- **جريدة المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، عدد 11، الصادرة بتاريخ 11-01-1960.

واكتشاف أماكن المجاهدين، وكذا تكثيف العمل النفسي والدعائي بين السكان[1]، وقد اعتمدت، في إستراتجيتها للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، تخصيص مبالغ مالية سرية لشراء ذمم بعض الجزائريين وتحويلهم إلى عملاء وخونة يزودون المصالح الاستعمارية بالمعلومات التي تساعدهم في القضاء على الثورة، كما سبق ذكره[2].

ومن الأساليب المستخدمة، كذلك، من قبل هذه المصالح، استغلال الاختلافات العرقية وتعميق مبدأ فرق تسد[3]، وكذلك البلاغات الكاذبة المثبطة للمعنويات والحملات الدعائية بواسطة مكبرات الصوت في الأسواق والساحات وقاعات العرض السينمائي، وإرغام المساجين والأسرى على الاعتراف بأسرار الثورة، والتلويح لهم بالتهديد والوعيد الذي سيلحق بأسرهم في حالة رفضهم التعاون مع جلاديهم، وقد اعترفت في العديد من تقاريرها، بفشل هذه الإستراتيجية، أولا، بسبب الإجراءات المتخذة من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني ضد هؤلاء الخونة والعملاء، وثانيا، قوة ومقدرة التنظيم السياسي والإداري الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني لتأطير وتنظيم الأوساط الشعبية، إذ يذكر أحدهم وهو في نفس الوقت ضابط لإحدى المصالح الإدارية، بالقول: " نبحث عن هذا التنظيم وندمره، لكن يعيد بناء نفسه مرة ثانية، فأعضاءه متواجدون في كل مكان، وعلى استعداد تام للتضحية، ورغم قلتهم فهم يتميزون بفعالية فائقة ومنظمة"، ومحاولة منها لتضييق الخناق على نشاط جبهة وجيش.ت.و في التجمعات العمرانية الكبيرة، سارعت الحكومة العامة إلى إنشاء مصالح شبيهة، عرفت باسم: "المصالح الإدارية الحضرية" les Sections Administratives Urbaines[4]، وقد برر الجنرال "راؤول صالان" (Raoul Salan) هذا الإجراء بالنجاح الذي حققه هذا الأسلوب، يقصد بذلك نظام المصالح الإدارية المختصة، في القرى الداخلية، مما دفعهم إلى إقامة المصالح الإدارية الحضرية، وأيضا من أجل كسب سكان الأحياء القصديرية أو العزابة المنعزلين عن وسطهم الطبيعي[5].

1- SHAT, 1H 2028/d.1, Directive de Monsieur le Délégué Général du Gouvernement aux Autorités Civils et Militaires sur le Rôle et le Mission des Officiers des Affaires Algérienne, 18 Mai 1959, p 1.

2- Ibid, p 279

3- **وزارة المجاهدين**، *ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم*، المرجع السابق، ص 6.

4- **Claude, Dufresnoy**, *Des officiers parlent*, ed, Julliard, Paris, 1961, p p 123-126

5- **Henri Alleug,** Op.cit. p 497.

د – *تعبئة السكان وتجنيدهم ضد الثورة:*

من بين الخطط التي لجأت إليها هذه المصالح لتحقيق أهدافها، البحث عن إطارات مخلصة ووفية لفرنسا وجلبها لتتعاون مع السلطات الفرنسية لمحاربة جبهة ت. الوطني، ووقع اختيار السلطات الاستعمارية على بعض المنتخبين ورؤساء البلديات والمحاربين القدماء، وفرق الحركة والقومية والدفاع الذاتي، وقد استفادت السلطات الفرنسية كثيرا من وراء هذه الخطة، فلا يخفى على أحد تلك الفوائد التي جنتها من تجنيدها لأفراد من الشعب لخدمة أهدافها، لأنها بدون هذا الصنف من الجزائريين، لم يكن في استطاعة العدو، مهما أوتي من إمكانيات وطاقات مادية و بشرية، من التغلغل في أوساط الشعب واكتشاف حركاته وتنظيماته السياسية واقتفاء أثر الثوار [1].

ولإنجاز هذه المهمة قامت بما يلي:

– تكوين فرق الحركة:

لم تكن السلطات الفرنسية بمختلف هياكلها العسكرية والمدنية والإدارية كافية لإيقاف لهيب الثورة، فالنقيب جون سرفيي jean servier المتمكن من اللغة العربية والبربرية، تبين له بأن الجنود يعيشون في وسط الشعب كما يعيش الحوت في الماء، فاجتهد ليجد جهازا توكل له هاته المهمة العسكرية البوليسية أو الاستخبارية، فأنشأ في البداية مدرسة كوّن بها 40 شابا دربهم على السلاح ولقنهم بعض التعليمات الإدارية والبوليسية لمدة ثلاثة أشهر، وسمى هذا التشكيل بالحركة اشتقاقا من الحركية، وأعطى عمل هاته الدفعة نتيجة إيجابية في الإيقاع ببعض الخلايا النشطة لجبهة التحرير وجيش التحرير وهو ما حمل السلطات المركزية الفرنسية إلى تعميم نظام الحركة وأصبح يكتسي الصبغة الرسمية إثر صدور تعليمة صادرة عن الجنرال لوريلو Lorillot بتاريخ 08 فيفري 1956 وتمت ترقية النقيب سرفيي إلى منصب المفتش العام للعمليات النموذجية ليشرف على إنشاء هاته الفرق عبر كامل الوطن. وعلى خلاف المجموعات الأخرى كفرق الدفاع الذاتي وغيرها، فإن هذا النوع من التنظيم لا علاقة له بالجانب الإداري، فالتعليمة الصادرة بشأنهم تنص على إشراكهم في العمليات العسكرية مقابل

1- **Philipe Bourdrel,** Op.cit. p 218.

مبلغ شهري قدره 7.50 فرنك شهريا، كما تنص التعليمة على إنشاء هاته الفرق في مختلف الأحياء وأجهزة الجيش بما فيها البحرية، ومن أكبر وأولى الأفواج التي ظهرت بقوة كانت في منطقة الونشريس، إذ تشكل أول فوج من الحركة قوامه 100 فرد لينتقل إلى 1000 يؤطرهم النقيب هونتيك Hantic وهو المعروف بحركة الباشاغا بوعلام[1]، ومن أبرز الأسباب التي دفعت السلطات الفرنسية لتعزيز جيشها بهذه الفرق العميلة سد الخلل في نقص المجندين الفرنسيين لحرب الجزائر، إذ ظهرت حركة تمرد وعصيان داخل فرنسا ذاتها تعارض الزج بأبنائها في حرب الجزائر، ومن جانب آخر السعي الفرنسي لجعل الحرب جزائرية وبكلفة مادية وبشرية أقل، يضاف إليها عامل اللغة والعلاقات العائلية التي بإمكانها أن تكون عاملا مساعدا في أداء المهمة وهو العنصر الذي يفتقده الجيش الفرنسي[2].

لقد انكب نشاط المصالح إ.م على تجنيد أكبر قدر ممكن من الجزائريين للاعتماد عليهم في التصدي للثورة ومحاولة إخمادها والقضاء على الثوار[3]، وقد شجعها في ذلك وجود السكان في متناول الجيش الفرنسي مما يمكن لهذا الأخير من التحكم في الوضع فهو من جهة يستفيد من الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة التي تخدم أهدافه العسكرية، ومن جهة ثانية يكون بإمكانه إحياء الشعار الاستعماري الذي قضت عليه الثورة التحريرية والمتمثل في سياسة " فرق تسد "، بحيث يطلق العنان (للحركة والقومية) والعملاء بصفة عامة لممارسة التجسس والبطش والإرهاب، وانتهاك الحرمات علانية مما يتسبب في انعدام الثقة تماما وإيجاد العداوة والبغضاء والحقد

1– **الباشاغا السعيد بوعلام:** ولد في 1906.10.2 بسوق أهراس ،وينتمي إلى قبيلة السواحلية، ناحية تنس، ولاية الشلف، بمجرد أن بلغ سن الرشد (18 سنة) التحق متطوعا بوحدة والده (بالجيش الفرنسي)، وكان ذلك في أكتوبر 1924، ولم يغادر هذه الوحدة إلا غداة الحرب العالمية الثانية سنة 1946... وغداة فاتح نوفمبر 1954، جدد القايد بوعلام العهد لإدارة الاحتلال بحماس نادر، واتخذ الباشاغا موقفا مناوئا للثورة ولجبهة التحرير الوطني منذ البداية، وشكل بدوار بني بودوان في يوليو 56 أول "مجموعة للدفاع الذاتي"من مئة نفر بنفس العدد من بنادق الصيد، وأغلبهم من قدماء المحاربين أو المتقاعدين من الجيش، وأضحى يشكل عائقا استراتيجيا أمام جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة.. للمزيد من المعلومات عد إلى الموقع التالي: http://kbna.creeazaforum.net/t1217-topic
وللاطلاع على صور لهذا الشخص عد إلى الملحق رقم 14، ص 192.

2- http://dziar.blogspot.com/2010/10/blog-post_6560.html

3- للاطلاع على صور تظهر تجنيد فرق الحركة وكيفية تدريبهم وإعدادهم، عد إلى الملحق رقم 15، 17،16 ص ص 193 -195.

والصراع الدائم بين السكان[1]، علما أن تسليح فرنسا للشعب للقتال إلى جانبها ضد الثورة ينطوي على رسالة ضمنية مفادها أن مطلب الانفصال عن فرنسا هو مطلب لا يُحظى بإجماع كل الجزائريين، بدليل وجود فئة عريضة من الجزائريين تقاتل "الانفصاليين" أي "الثوار" إلى جانب فرنسا، وأن عدد الجزائريين المقاتلين إلى جانبها هو أكبر من عدد الجزائريين المنخرطين في صفوف الثورة.[2]

كان يتم تمويل هذه الوحدات من ميزانية الجزائر وكان الجيش الفرنسي يتولى تنظيمها وتدعيمها، أما بالنسبة لتسليحها فقد كان يتم في البداية بمنح عناصرها بنادق صيد، ليتم تدريجيا منحهم أسلحة حربية، أما بالنسبة لمشاركة هذه الفرق في الأعمال الحربية، فكانت تأخذ تارة شكل مفرزات صغيرة تناور ضمن فصائل وكتائب الجيش المدمجة بها، أو شكل وحدات مستقلة تناور ضمن وحدات الجيش التي تتحملها، كما كان يتم توظيفها بشكل منعزل كفرق كومندوس، وقد كان لهذه الفرق دور خطير في عرقلة مسيرة الثورة لأن جل عناصرها كانوا من أبناء المنطقة وعلى معرفة تامة بها ويتنقلون في محيطها، كما كانت لهم معرفة بالثورة وبأساليب عملها، وتم تكييف أسلوب قتالهم مع أسلوب جيش التحرير الوطني، مما جعل هذه الفرق تحوز بإجماع الرضا والتقدير على أعمالها، على المستويين العسكري والنفسي، لما لها من تأثير على السكان، كفرقة الحركة مرشي (نسبة إلى صاحبها الآغا مرشي بأريس) التي تميزت بحصيلة أعمالها العسكرية ضد الثورة، فهي تقوم بالتجوال ليلا ونهارا، تراقب وتترصد، وتنصب الكمائن لمجاهدي جيش التحرير الوطني[3].

إن طبيعة مهام هذا التشكيل، ضمن القوات الفرنسية، لم تكن تختلف عن القوم والصبايحية في (القرن التاسع عشر)، وقد تضاعف عددهم بالفعل[4]، وتعددت مهامهم،

1- **أحسن بومالي**، مراكز الموت البطيء: وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية، مجلة "*المصادر*" (مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، عدد 08، ماي 2003، الجزائر، ص 39.

2- **Mohamed Hamoumou**, *Et Ils Sont Devenus Harkis*, Ed, Fayard, Paris 1993, p 146.

حول تعداد الجزائريين في الجيش الفرنسي من 1954 إلى 1957، عد إلى الملحق رقم:18 ص 196.

3- **Pierre Montagnon**, *La guerre d'Algérie*, Ed, Pygmalion, Paris, 2004, p 154.

4- لاطلاع على تزايد هذا العدد إلى غاية جانفي 1962 حيث بلغ 97100 مجند، عد إلى:

Charles Robert Ageron, *Genèse de l' Algérie Algérienne*, ENAG, Reghaia, Algérie 2010. p. 611.

ضمن القوات الفرنسية، وتحملوا مسؤولية التنكيل بالشعب، وارتكاب أبشع الجرائم ضده بأمر من أسيادهم الاستعماريين، فكانوا يقتحمون القرى والمنازل على حين غفلة من أهلها في الليل والنهار[1]، ويعتدون على حرمات النساء والبنات ويهتكون أعراضهن، ويحرقون المنازل والقرى، ويسلبون وينهبون كل ما يجدونه ويقدرون عليه من الحلي والأمتعة والألبسة والأغذية ويتلفون الباقي، ويقتلون الحيوانات الزائدة عن حاجاتهم، ويقتلون الناس بالجملة، ويعتقلون من شاءوا ويعذبون الشيوخ والكبار والأطفال الصغار والنساء، ويغررون بالمواطنين فيتظاهرون بأزياء المجاهدين، ويطلبون المأوى والغذاء والمعلومات المطلوبة، ثم يكشفون عن حقيقتهم بعد أن يتوصلوا إلى ما يريدون، ويقومون بتعذيبهم وعقابهم بمختلف الوسائل، والبطش بهم، ومصادرة أملاكهم وثرواتهم، وأمتعتهم، وسوقهم إلى مراكز القوات الفرنسية[2].

ورغم ما كانت تصرح به السلطات الفرنسية من ادعاءات حول نجاعة هذا الأسلوب إلا أنه في حقيقة الأمر كانت تصرفاتهم معهم توحي بتوخي الحذر وأخذ الحيطة لانعدام ثقتهم بهم، وقد صرح أحد الأسرى الفرنسيين، ممن كانوا بالولاية الثالثة، بما يلي: " *لم تكن لنا علاقة وثيقة بهؤلاء المرتزقة الذين لا نثق فيهم وكنا نحتقر بيعهم لأنفسهم من أجل المال، وهم يعيشون منعزلين ويتناولون طعامهم وحدهم وينامون على انفراد، ومما زاد من مضايقتهم وجود نساءهم معهم في المراكز، وقد أدى الأمر في إحدى المرات بالضابط المسؤول عن المركز إلى طردهم جميعا ما عدا ثلاثة منهم*"[3].

وفي تصريح لأحد الضباط الفرنسيين القائمين على أعمال مكاتب م.إ.م يُعبر فيه عن دوافع تجنيد فرق الحركة وموقفهم منهم، إذ يقول: "*... وبما أننا كنا نعاني نقصا كبيرا في عدد جنودنا، ولتعويض ذلك النقص طلبت منا القيادة أن نُجند فرق " القوم و الحركة"، وبعد تجنيدنا لهؤلاء تبينا أننا لا نستطيع أن نجني منهم ثمرة كبيرة، وهذا بقطع النظر عن الذين يفرون إلى جيش التحرير بأسلحتهم... وقد علمنا في الأشهر الأخيرة أن جيش التحرير يحاول أن يدخل جنوده إلى فرق الحركة، وزيادة على ذلك فإننا لما*

1- حول اقتحامات فرق الحركة للقرى والمداشر بحثا عن الثوار، أنظر الملحق رقم:19 ص 197.

2- **يحي بوعزيز**، *الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962*، ش.د.أ.ط.ن، الجزائر 2010، ص ص 192-193.

3- **جريدة المجاهد**، مصدر سابق، العدد 43، الصادرة بتاريخ 1956/06/02، ص5.

رأينا أن نسبة المسلمين بدأت تزداد بكيفية كبيرة في فرقنا، أوقفنا تجنيد المسلمين، لأن ضباطا أصبحوا يعارضون هذا التجنيد إذ تخوفوا من عواقبه"[1].

– تجنيد فرق المخزن:

هي فرق جرى تكوينها بتجنيد عناصر محلية لتُوظّف بعين المكان لتوفير الحماية لضباط م.إ.م، سواء "بالبرج" مقر إقامتهم، أو خلال تنقلاتهم، وقد كان من بين هذه الفرق من تميزت بأعمالها في محاربة الثورة، مثل مخزن فم الطوب بأريس، فجرى تحويلها إلى عناصر كومندو[2]، علما بأن مثل هذه التجارب والمبادرات لم تستثن حتى النساء الجزائريات، فقد وجد من المبادرات ما استهدف تسليح المرأة الجزائرية لضرب الثورة بها، كتلك المبادرة التي عمد إليها ضابط م.إ.م بسطارة Catinat، جنوب شرق الميلية، حيث قام بتسليح ثمانية عشرة امرأة، عهد إليهن بحراسة المصالح.إ.م[3].

ويبقى التساؤل حول البواعث التي تجعل الجزائري يندفع إلى الانخراط في صفوف هاته التشكيلات والقتال إلى جانب الجيش الفرنسي ضد الثورة؟. لا شك أن بواعث ذلك كثيرة، يمكن تلمس بعضها في ضعف إعلام الثورة خلال السنوات الأولى والذي زاد في حدته قوة التشويه الذي مارسته دعاية وإعلام العدو، ولربما الخوف أيضا، وهناك أيضا من الأسباب ما يعود إلى صعوبة الالتحاق بالثورة، عدا الأخطاء التي ارتكبتها هذه الأخيرة في حق بعض السكان والتي أورثت حقدا وضغينة، عرفت فرنسا كيف تجعل منها حقا يطلب، ثم هناك أيضا الضغوط والإكراهات من قبل الجيش الفرنسي، والمآسي الإنسانية التي تدفع بابن العائلة إلى الانخراط بهاته التشكيلات لتعويض أخيه الذي التحق بالثورة في الجبال، بما يحول دون وقوع نقمة الجيش الفرنسي على كل العائلة، يضاف إلى ذلك الفقر والبطالة التي تحمل المضطر على ركوب الصعب، ويبقى بعد كل هذه الأسباب والدوافع الخيارات التي تفرضها الحرب على كل شخص، والتي تجعله يتنكر لمبادئه وقناعاته، وقبول القتال إلى جانب أعداءه ضد قومه وبني جلدته[4]،

1– **جريدة المجاهد**، العدد 43، المصدر السابق، ص ص 6–7.

2- **Maurice Faivre**, *Les archives inédites de la politique algérienne* , Ed, L'Harmattan, mai 2000, p 42.

3- **Philippe Hedduy**, *Algérie Française 1942-1962*, Ed, Bibliothèque des Introuvables, 2008, p 249.

4- **Mohamed Hamoumou**, Op.Cit, pp 190-197

فهناك من تجندوا بدافع الانتقام أو معارضة جيش التحرير لأسباب سياسية، كبقايا حركة بلونيس، أو أسباب قبلية كتنظيم بن الشريف بالولاية الرابعة الذي انشق عن جيش التحرير وأصبح يقود جيشا من الحركة إلى غاية 1962. [1]

- <u>سياسة الحصار الغذائي والتجويع:</u>

طبق الاستعمار الفرنسي هذه السياسة لخنق الثورة، وتوسع فيها عن طريق تقسيط المواد الغذائية وفرض حصار غذائي شديد على المواطنين حتى لا يزودوا المجاهدين بالمؤن، ونشطت المصالح.إ.م في هذا الاتجاه، وعملت على ربط الشعب بها بواسطة اتصاله الدائم بالإدارة الفرنسية للحصول على احتياجاته الغذائية، ولاستمالة البعض من الناس تدريجيا للتعامل معهم والانفصال عن الثورة والمجاهدين. وفي إطار هذه السياسة، ركز الاستعمار الفرنسي جيشه في الأماكن الإستراتيجية لمراقبة جميع تحركات ونشاطات المجاهدين وأفراد الشعب، وقام بعمليات مسح وتمشيط للسهول والجبال والغابات والقرى والمداشر والمباني والمنازل، ودمر كل ما له صلة وعلاقة بالثورة، من نبات وحيوان وعقار، وسمم ينابيع المياه والآبار، وأشجار الفواكه والخضر في الحقول والبساتين، لتقتل كل من يأكلها ويشربها من الثوار وأنصارهم، وإتلاف كل ما يمكن أن يعتبر مصدرا للغذاء[2].

1- للاطلاع أكثر حول الحركات المناوئة للثورة، عد إلى، أعمال الملتقى الوطني حول:" *<u>إستراتجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة</u>*"، المنعقد بالبليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

2- **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص 194.

2- ***عزل المجتمع عن الثورة:***

بالتوازي مع الإجراءات المتخذة للتصدي للثورة والقضاء عليها، تم تطبيق إجراءات مقابلة لفصل الشعب عن ثورته لاستكمال المخطط الحربي، والتي كان لضباط المصالح الإدارية المختصة دور كبير فيها، من أجل محاربة الثورة بوسائل إدارية ونفسية، وكسب أفراد الشعب وثقة المواطنين، وهذا بالتوازي مع العمل العسكري، ومن بين هذه الإجراءات:

أ- إنشاء المحتشدات ومراكز التجميع:

تعود البدايات الأولى لمراكز التجميع إلى مطلع الثورة وبالتحدد إلى شهر نوفمبر من عام 1954 عندما شرعت القوات الاستعمارية الفرنسية بقيادة الجنرال جيل Gilles المدعومة بالطيران والمدفعية وبحضور وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران" François Mitterrand في تجميع سكان منطقة باتنة بالقوة، حيث كانت الطائرات الفرنسية تحلق فوق جبال الأوراس المنيعة لتدعو السكان إلى الالتحاق بالأماكن المعينة، بإلقائها المناشير المتتالية والمشحونة بعبارات التهديد والإنذار والوعيد للسكان فيما إذا لم يستجيبوا لذلك خلال المهلة المحددة، غير أن تلك المراكز المحدودة التي تأسست وقتذاك لم تكن بالشكل والحدّة والخطورة التي ظهرت بها في مطلع سنة 1957 عبر أنحاء التراب الوطني. وبهدف إعطاء الشرعية لهذه العملية أللإنسانية أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا بتاريخ 1957/09/17 يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق وبأسرع ما يمكن[(1)].

وأصبحت هذه المراكز، الموزعة عبر الوطن[(2)]، تخضع لسلطة "المصالح.إ.م"، وتتولى تسيرها، وتعمل على التأثير على المعتقلين وغسل أمخاخهم بالإغراءات والدعايات والتهديد والتخويف من المستقبل المجهول، وتمارس فيها أنواع الاستنطاق والتعذيب، ويتعرض نزلاءها للمصير المجهول كباقي المراكز[(3)].

1- **بومالي،** المرجع السابق، ص 41. للمزيد حول الأساليب التي كان يتم بها ترحيل السكان عد إلى: **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،** وزارة الأخبار "*مراكز التجمع*"، نشرة ديسمبر 1960.

2- حول عدد الجزائريين داخل مراكز التجمع عبر مختلف المناطق العسكرية، عد إلى الملحق رقم:20، ص 198.

3- تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية (الولاية الرابعة) الجزء الأول: التقرير السياسي، الفترة من 1959-1962، ص 175. وللمزيد عد إلى، **محمد الطاهر عزوي،** المرجع السابق.

كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تتظاهر عند انطلاقتها في عملية تجميع السكان أن ذلك يرجع لأسباب إنسانية، ولظروف أمنية، وأن الهدف منها هو تحرير السكان من إرهاب المتمردين (الثوار) وحمايتهم بشكل فعال، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك إذ تلاشت تماما الأهداف ذات المظهر الإنساني، ولم يبق سوى متطلبات العمل العسكري الذي طغى على كل الاعتبارات، كما يتبين خلال التزايد المستمر في تجميع السكان حول المراكز العسكرية. وقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الأهداف التي كانت السلطات الاستعمارية تسعى لتحقيقها بكل الوسائل بعيدة كل البعد عن الأهداف التي كانت قد أعلنت عنها للرأي العام الداخلي والدولي، ومن بين الأهداف التي سطرتها لتحقيقها فعليا في الميدان، نذكر ما يلي:

- حماية المراكز العسكرية التي تكون منعزلة، ومن بينها مكاتب المصالح الإدارية المختصة، بإقامة مراكز التجمع حولها قصد احتمائها بالسكان المحتشدين من هجمات جيش التحرير الوطني.

- فصل السكان عن جيش التحرير الوطني، وهذا وفق تطبيق تعاليم ماو تسي تونغ[1] التي تقول:" *إن وجود الجيش الشعبي وسط السكان يجب أن يعتبر كأنه سمك وسط الماء، وما دمنا لا نستطيع ملاحقة المقاتلين فعلينا أن نفرغ الماء*"، وعملية الحشود التي قامت بها مصلحة العمل النفساني، كما يعترف بذلك ضابط فرنسي، إنما هي عملية تفريغ الماء حتى يموت السمك[2].

لقد أكدت هذا الهدف جريدة " France soir" الفرنسية التي جاء فيها ما يلي: " في نهاية عام 1957 وضعت السلطات المسئولة عن العمليات العسكرية مبدءا ترى فيه الوسيلة الوحيدة للقضاء على الثوار، وذلك بحرمانهم من السند الأساسي، وهذا يعني

1- **ماو تسي تونغ** Mao Tse Tang: (1893- 1976)، ولد ونشأ ضمن محيط ريفي فلاحي. انتخب ضمن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في سن 29. ساعد من 1931 إلى 1934 على تأسيس سوفياتات جمهورية الصين وانتخب رئيسها. هزم اليابان و الكومنتاغ وأسس جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر 1949. وأخذ على عاتقه تمدن الصين وتحويلها إلى أمة عصرية قوية، بدأ بالعناية بالتعليم والتصنيع والصحة، وحول النظام الاقتصادي من رأسمالية إلى اشتراكية. للمزيد حول هذه الشخصية، عد إلى الوقع التالي: http://ar.wikipedia.org/wiki/ماو_تسي_تونغ

2- **جريدة المجاهد**، عدد 53، الصادرة بتاريخ 19-10-1959.

جمع السكان المنتشرين، الذين تستحيل عملية مراقبتهم، ويقومون بإيواء وتموين المقاتلين، سواء عن حب ورضى أو عن إكراه[1]، وهناك ضابط فرنسي آخر اعترف بهذه الحقيقة فقال: " *اكتفينا بجمع السكان داخل الأسلاك الشائكة، حتى أن جنرالا عندما زارنا ذات يوم سألنا "هل عندما يكون هؤلاء الناس خارج التجمع تحمونهم من الثوار؟" فأجبنا بأن هذه الاحتياطات والأسلاك لم تتخذ لحماية السكان مطلقا ولكن لحراستهم حتى لا يتصلوا بالثوار، وقد بدت الدهشة على الجنرال لأنه كان يعتقد في بادئ الأمر أن الأسلاك الشائكة أقيمت لمنع الثوار من التسرب إلى الدوار أو القرية أو المدينة، ولم يستطع أن يتصور أن الغرض معاكس لذلك، وهو منع السكان من الاتصال بالثوار والتعاون معهم*"[2].

– فصل السكان عن جبهة التحرير الوطني:

حيث جاء في جريدة Le Monde الفرنسية: "*إن التنقلات بين السكان سواء تمت نحو معسكرات الاحتشاد أو نحو المدن لها نتيجة واحدة هي زيادة نسبة السكان المسلمين الذين يصبحون في متناول السلطات العسكرية*".

وتضيف الصحيفة: "*... إن هذه التنقلات لم تقم إلا لفصم الروابط عن طريق الإرغام أو الرضى، ذلك أنه من السهل محاربة الثوار بعد أن تكون جميع الجسور والروابط قد قطعت بينهم وبين ممثليهم في محاربتهم وهم يحيطون بهم، فالمزارعون قد أصيبوا في خيراتهم، وأهينوا في كرامتهم وبالتالي فهم في حالة من الخضوع الكلي وليس لهم أن يقوموا بأية محاولة*" [3].

وأشارت جريدة "France Soir" إلى نفس الهدف والمتمثل في فصل السكان عن جبهة وجيش التحرير الوطني حيث تقول:" *بدأت مكبرات الصوت تعمل للقيام بحملة تذيع في جميع الاتجاهات خطبا حماسية ترمي إلى تخليص السكان من قبضة جيش التحرير الوطني. وقد بدأ التفكير في مضاعفة معسكرات التجمع ومعسكرات الحشد الجماعي في جميع أرجاء الجزائر* " [4].

1- France-Soir, Le 10-06-1960
2- Le Monde, Le 10-06-1960.
3- Ibid.
4- France-Soir, Op,Cit.

من جهة أخرى كانت تحدث تجاوزات خطيرة أثناء عملية الترحيل ضد السكان وترتكب جرائم كبيرة يحق أن يطلق عليها جرائم ضد الإنسانية[1]، وكان القادة العسكريون يحاولون تغليط الرأي العام الداخلي والدولي بأن السكان كانوا يلجئون إلى مراكز التجمع باختيارهم وعن طواعية وليس عن طريق القوة، ولكن الشهادات المختلفة التي صدرت عن ضباط وجنود في صفوف الجيش الفرنسي فندت تلك الإدعاءات والأكاذيب[2].

أصبح سكان مراكز التجمع يعيشون تحت رحمة الجيش الفرنسي المدعوم بفرق الحركة والقومية، كما تحول البعض من السكان كحراس في النظام المعروف بالدفاع الذاتي، حيث كانت المصالح.إ.م تقوم بدور بارز في مسخ المواطن، ومحاولة إبعاده، بمختلف الوسائل عن الثورة، فكان هذا الجهاز يقوم بمراقبة شديدة ومستمرة حتى يمنع وصول الأخبار إلى جبهة وجيش التحرير الوطني، كما كان يقوم بتحويل نفسي للمواطنين لكي يتنكروا للثورة، وتصبح في نظرهم المجموعات الموجودة في وسط الجبال عبارة عن أفراد من قطاع الطرق لا يمثلون إلا أنفسهم[3].

كان الفرنسيون يتوهمون أنهم عندما يجمعون الأهالي حول المعسكرات سيخنقون جيش التحرير إذ يحرمونه من العون المادي والبشري والمعلومات، ولكن النتيجة التي لم يكن يتوقعها الفرنسيون باغتتهم بكيفية أفسدت جميع خططهم وحطمت كل أمالهم، فقد نجم عن إسكان الأهالي حول المعسكرات أن الفرنسيين فقدوا الاستعلامات التي كانوا يتحصلون عليها بمختلف الوسائل، فصاروا لا يعرفون شيئا عن تنقل جيش التحرير ولا عن تحركاته، في نفس الوقت الذي لم يتأثر فيه جهاز الاستعلامات التابع لجيش التحرير بهذه الوضعية، وبذلك أصبح الجيش الفرنسي يجد حوله فراغا هائلا، فاختنق هو من حيث أراد خنق جيش التحرير، وأصبحت الدوريات الفرنسية تتعرض في كل جهة للهجمات المفاجئة وتتكبد أفدح الخسائر، ونتيجة لتلك الوضعية، وما لحق الجيش الفرنسي من ضربات مباغتة شديدة، أصبح الفرنسيون لا يجرؤون على مقابلة جيش

1- أنظر صور عن هذا الترحيل الإجباري نحو المحتشدات والتجمعات السكانية ضمن الملحق رقم:21 ص 199.

2- للاطلاع على هذه الشهادات عد إلى، **بومالي**، المرجع السابق، ص ص 43-44.

3- نفسه، ص 60.

التحرير وأصبحت القوات الفرنسية منزوية في مراكزها لا تهاجم جيش التحرير إلا من بعيد بواسطة الأسلحة الثقيلة من مدفعية وطيران، ولا تخرج إلا في قوات كبيرة تعد بالآلاف وعشرات الآلاف، وانتشر الذعر في صفوف الفرنسيين وأصبحوا متأكدين من انتصار الثورة في نهاية الأمر. وزيادة على المضار التي انجرت للفرنسيين من إسكان الأهالي حول المعسكرات، فإن القيادة الفرنسية لم تتوصل إلى قطع الاتصال بين الجبهة وجيش التحرير من جهة، وبين السكان من جهة أخرى فقد كان الشعب الجزائري يخترع كل الوسائل لتقديم المساعدات إلى جيش التحرير، لهذا نجد أن الجبهة والجيش موجودان في كل مكان حتى في المعسكرات نفسها. وبذلك لم تعد فرنسا تحكم الجزائر، بل أن المناضلين الجزائريين هم الذين يحكمون الشعب ويباشرون مهامهم باسم الشعب وباسم حكومة الجمهورية الجزائرية المنبثقة من الشعب(1).

وفي تقرير رسمي أصدره مندوب الحكومة الفرنسية في الجزائر قام به ستة موظفين كلهم فرنسيون، قدموه إلى المندوب الفرنسي، بعد بحث ومشاهدات تحققوا فيها بأنفسهم مما يتحدثون عنه، حيث بلغ عدد مراكز المعسكرات التي زاروها خمسة عشرة مركزا في نواحي الأصنام وتيارت والبليدة، وفيما يلي يمكن اختصار ما جاء في هذا التقرير في النقاط الرئيسية التالية:

- كل المراكز كونتها السلطات العسكرية بمحض سلطتها، والأسباب التي دعتها إلى تكوينها هي أسباب عسكرية محضة، وهي " تنظيف" المناطق التي ينشط فيها الثوار".

- ليس لهؤلاء الأهالي تسيير إداري رسمي، لذلك لا نستطيع بصفة رسمية أن نعطي عددهم بالضبط ولكن المؤكد لدينا هو أنهم لا يقلون عن مليون شخص، ويعترف ضباط المصالح.إ.م بأن الأهالي عندما يُجمعون بهذه الكيفية يُحدثون لهم "قلقا" أقل.

- يلاحظ أن عدد الرجال في هذه المعسكرات أقل بكثير من عدد النساء والأطفال، ويلاحظ كذلك أن عدد الأطفال أكثر من عدد النساء.

- كلما يحدث تجمع من هذا القبيل إلا وينقطع أصحابه عن أسباب الحياة انقطاعا يكاد يكون كليا، لهذا فإن الحياة المادية للأهالي، في هذه المعسكرات، يرثى لها،

1- **جريدة المجاهد**، العدد 36 المصدر السابق، ص6.

وغالبا ما تكون، هذه المحتشدات، محاطة بسياج من الأسلاك الشائكة كما تكون، في أغلب الأحيان، بالقرب من معسكرات الجنود، ومهما حاولت معهم السلطات فإن حياتهم الاجتماعية لا يمكن أن تكون مثلما كانت عليه سابقا باعتمادهم على مواردهم الخاصة(1).

– الحالة الصحية تجاوزت كل حد من التعاسة، فمثلا في كل تجمع يوجد فيه ألف طفل يموت منهم واحد أو اثنين في كل يوم، أما الحالة الصحية للأهالي بصفة عامة فإنها بلغت درجة من الضعف حتى أصبحت الأدوية فيها لا تأثير لها.

– يلاحظ أن تجميع الأهالي بهذه الصفة يجعل حالتهم الاقتصادية محكوم عليها بالفناء لأنهم جيء بهم إلى هذه المعسكرات التي انقطعوا فيها عن ذخائرهم المعاشية، كما أصيب هؤلاء السكان في حياتهم المادية والمعنوية وفي كرامتهم، لأن حياتهم كلها متوقفة على صدقات ضباط الشؤون الأهلية التي لا تتجاوز 11 كلغ من الشعير في الشهر بالنسبة للكبار بدون اعتبار إن كان لهم أطفال، يضاف إلى هذا أن عددا كبيرا من هذه المعسكرات قد انقطع عنهم هذا المورد أيضا منذ شهر ونصف دون أن نعرف سبب ذلك.

وينتهي التقرير بهذه الخلاصة: " *إن ضرورة التهدئة قد صيرت ما يقرب من مليون شخص بين أطفال ونساء ورجال مهددين بمجاعة ماحقة وان الوسائل الإدارية العادية لا يمكن أن تطبق عليهم بأية حال، لذلك ينبغي تغيير هذه الأساليب الإدارية بالنسبة إليهم، على أنه من الضروري أن يراعى بصفة خاصة النشاط الاقتصادي الذي بدونه لا يمكن لهؤلاء الناس أن يواصلوا الحياة* "(2).

وحسب التقديرات فقد ارتفع عدد المشردين الجزائريين من قراهم وأريافهم، التي دخلت ضمن المناطق المحرمة(3)، وإلى مراكز التجميع والمحتشدات في سنة 1956م إلى 117000 شخص أي ما يعادل(1.17%من السكان) وارتفع العدد سنة 1957م إلى 33500 شخص (9.39 % من عدد الجزائريين) ووصل العدد إلى 740908 سنة

1– لأخذ عينة من صور المعانات داخل التجمعات السكانية والمعتقلات التي أقامتها فرنسا لفصل المجتمع عن الثورة، انظر الملحق رقم 22 ص 200.

2– **جريدة المجاهد**، المصدر السابق، العدد 41، ص11.

3– بسبب الترحيل الإجباري، بدأت القرى والمداشر تخلو من السكان وتتحول إلى مناطق محرمة، أنظر الملحق رقم:23 ص 201.

1958م (7.40%) وفي سنة 1959م وصل العدد إلى مليون لاجئ بالمحتشدات (أي 10%) وفي سنة 1960م بلغ عددهم 1600000 شخص (16%) وفي سنة 1961م وصل العدد إلى مليونين (20%) وفي جانفي 1962م استقر العدد في قرابة الثلاثة ملايين جزائري محاصر بالمحتشدات(1).

وجاء في تقرير لجنة فرنسية لتقييم وضع الجزائريين بالمحتشدات برئاسة ميشال روكار (Michel Rocard): "*إن مراكز التجميع أدت إلى حدوث مأساة في حياة الجزائريين مست جميع الميادين وخلفت* عدم *استعمال نهائي للحياة الريفية لهم*"، كما حدد التقرير على أنه تم تشريد قرابة 100 ألف جزائري بتلمسان و48 ألف بمنطقة تيارت و40 ألف بباتنة و66800 بسطيف و35 ألف بالقبائل و50 ألف بالبليدة و66 ألف بضواحي الجزائر و 123 ألف بسكيكدة(2).

وقدر الجهاز الرسمي للثورة عدد المحتشدين بما يزيد على مليوني نسمة، وقد ورد في النشرة التي تصدرها وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحت عنوان: "مراكز التجمع" نشرة ديسمبر 1960 ما يلي: *" تحت ظل أبراج الحراسة والأضواء الكاشفة مليونان من الجزائريين يقبعون اليوم تحت رحمة الجنود الفرنسيين بعد أن رحلوا داخل وطنهم الحبيب من ديارهم، وبعد أن هدمت ضياعهم وقراهم ونسفت بيوتهم، كدسوا كتلا كتلا ليعيشوا تحت ظل أبراج الحراسة للمراكز العسكرية في مجموعات تتكون من 500 نسمة أو 1000 ن أو 5000 ن وأحيانا أكثر*"، وتضيف النشرة: "*... واليوم وفي سنة 1960 نجد أن ثلاثة ملايين من أبناء الريف الجزائري قد تلاشوا منذ سنة 1954 فمن كل ريفيين اثنين نجد واحدا فقط لا يزال في أرضه، أما الثاني فإما أنه قد لقي حتفه وإما انه لاجئ أو في معسكر التجمع، فالريف الجزائري أصبح اليوم صحراء خاوية*" (3).

هذه هي السياسة الإجرامية التي طبقتها فرنسا الاستعمارية على الجزائريين بهدف القضاء على جيش التحرير من خلال قطع يد العون المقدمة إليه من طرف الشعب

1- **Jacqueline Guerroudj**, Des douars et des prisons, edition, bouchene, Alger, 1993, p74.

2- **محمد لحسن الزغيدي**، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحريري الوطني 1956-1962م، م.و.ك، الجزائر 1984، ص. 111.

3- **بومالي**، المرجع السابق، ص ص 51-52.

المسلوب حريته، فقنبلة المداشر والقرى بدون سابق إنذار وإجلاء للسكان أصبحت سمة عادية للجيش الفرنسي، فيكفي أن يُشتبه بالمنطقة حتى تمطرها الطائرات بقنابل تزن أطنانا فيهلك من يهلك ويفر الباقي إلى أحضان المحتشدات أو كما تسمى مراكز الموت[1].

ب- فرض الرقابة على السكان وضبط تحركاتهم:

كان السكان، إلى جانب حشدهم كتلا في أكواخ حقيرة، يخضعون على الدوام لإجراءات قاسية كلها إهانات، ودوس على الكرامة، وانتهاك للحرمات، وتحطيم للمعنويات، حتى لا يفكروا في الانضمام إلى الثورة ومآزرة الثوار، وهو ما أدى إلى اتخاذ السلطات الفرنسية إجراءات تتكفل بتنفيذها المصالح.إ.م على النحو التالي:

- ترقيم المنازل والبيوت والمساكن، وإحصاء عدد السكان فردا فردا، أما بالنسبة للبدو الرحل فقد كانت تقوم بترقيم الخيام والخيول وفق الأرقام التسلسلية، وحسب المجموعات السكنية، بحيث كان لكل قبيلة حي سكني خاص بها، وبعد ذلك تتفرق السلطات العسكرية للرقابة الشديدة والتفتيش الشديد والدقيق بالليل والنهار، لاسيما بالليل، فعندما يلاحظ الحراس الضوء في أي منزل، أو يسمعوا بكاء طفل أو صراخ إنسان، فإنهم يقتربون من ذلك المنزل للاستفسار عن ذلك، وإذا لا حظوا أدنى حركة خارج المنزل فإن نيران الرشاشات، التي نصبت في جميع زوايا برج المراقبة، تكون له بالمرصاد، ومن جهة أخرى ضبطت السلطات العسكرية، بالتعاون مع المصالح.إ.م تحركات سكان مراكز التجمع من حيث تنقلهم وإيواء القادمين إليهم بمنحهم رخصا للخرج والدخول وإخضاعهم لمراقبة شديدة تتمثل في إثبات هوية الشخص، وتفتيش دقيق من طرف الجنود الفرنسيين بمساعدة فرق الحركة والقومية، وتكليف فتيات جزائريات بتفتيش النساء. وقد كانت الفرق العسكرية المكلفة بالمراقبة لا تسمح بالخروج إلا للمزارعين ورعاة الماشية مع تحديدها كمية معونتهم، التي منها ما هو يومي ومنها ما هو شهري، حتى لا يستفيد جنود جيش التحرير الوطني منها. وكانت الفرق العسكرية تركز على مراقبة المسافرين للتأكد من عدم وجود علاقة لهم بالثورة، وغالبا ما كانت تسلب

1- **جريدة المجاهد**، مصدر سابق، الصادر بتاريخ 16-11-1959، ص08.

المواطنين أمتعتهم ونقودهم بدعوى أنها موجهة لجيش التحرير الوطني[1].

كانت المصالح.إ.م هي الجهة المخولة، في مناطق نفوذها، منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة وكل الوثائق الإدارية الأخرى، كل هذا الكم من الوثائق يحمل تاريخ صدوره ومدة صلاحيته، فمثلا رخص المرور كانت صلاحيتها تتراوح مابين يوم إلى ثمانية أيام، ويوم واحد لأقل من 20 يوما، وكان الأشخاص الراغبون في زيارة ذويهم خارج قراهم، أن يظهروا شهادة الإحصاء الصالحة لمدة أقصاها شهران، وكان المُضيف والمستضيف يخضعان لتحقيق للتأكد من أنهما غير مطلوبان من العدالة الفرنسية.[2]

في حالة دخول المسافر القادم لزيارة أهله فإنه تسحب منه الرخصة التي يحملها للدخول ويسجل اسم العائلة التي سيقيم عندها، وعنوان سكنها، لأنه كان يمنع منعا باتا وجود فرد زائد على أفراد الأسرة المسجلين في بطاقة المصلحة الإدارية المختصة، بالإضافة إلى أن عدم إشعار هذه الأخيرة بوافد جديد من شأنه أن يعرض صاحب الأسرة إلى ما لا يحمد عقباه. وبهدف ضبط التحركات الداخلية أكثر لسكان مراكز التجمع، والاطلاع على ما يجري في الخفاء، قامت المصالح الإدارية المختصة بتعيين مسؤول في كل مركز للتجمع حتى يكون همزة وصل، وعين ساهرة من أجل التجسس على السكان ومعرفة ما يدور في أوساطهم بدقة بالإضافة إلى رئيس وأعضاء ما كان يسمى بالمجلس البلدي المعين من قبل إدارة المصلحة المختصة[3].

– الحراسة العسكرية الدائمة عند المدخل الوحيد، التي كانت تستعين فيه، في أغلب الأحيان، بالكلاب البوليسية المدربة لتمييز رائحة الأشخاص الذين هم محل متابعة أو رائحة الأشخاص الغرباء عن الحي، بحيث كل من يدخل ويخرج من الحي يخضع للتفتيش الدقيق مع الاطلاع على بطاقة تعريفه.

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الثانية، المنعقد بقسنطينة، من 30-31 جانفي 1985، ص 22.

2- **Louis Guiffray**, *On m'appelait boulhaya*, Editions France-Empire, Paris 1959, p121.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الخامسة، المنعقد بوهران، من 09-11 فيفري 1985، ص27.

– تطبيق حضر التجول، الذي يمتد من قبل غروب الشمس إلى شروقها، وكل من يخالف ذلك يكون جزاؤه الموت، أو تقديمه إلى مراكز التعذيب حيث يصنف ضمن المشبوهين.

– تسجيل الأسر، حيث يقوم كل رب عائلة بتسجيل أفراد أسرته لدى المصالح الإدارية المختصة، وإذا حل به ضيف يكون ملزما بالتصريح به، وفي حالة العثور على شخص لم يصرح به فإنه يعتبر مشبوها.

– ترقيم السيارات الخاصة بكل حي، فرغم أن المواطنين لم يكونوا وقتذاك يملكون عددا كبيرا من السيارات، إلا أنه يتوجب على الذين يملكونها وضع علامة معينة على سياراتهم تدل على انتماءهم إلى هذا الحي أو ذاك، بحيث إذا وجدت سيارة تنتمي إلى حي آخر، بواسطة حملها علامة خاصة، فإن ذلك يعتبر شبهة، ويخضع صاحبها لإجراءات الاستنطاق والتعذيب، وربما الاغتيال[1].

– وضع بطاقات إحصائية لكل السكان، ومتابعة تحركاتهم بالمراقبة والتفتيش والاستعلام و الاستدعاء.

– وضع بطاقة خاصة لكل الشبان الذين تتجاوز أعمارهم سن (14 سنة) لإحكام الرقابة عليهم وعلى أنشطتهم، وأماكن تواجدهم.

– إصدار رخص الخروج، و فرض الرقابة المشددة على الدخول كذلك.

– استدعاء أصحاب الحوالات والطرود البريدية لاستفسارهم والاستعلام عن مصادرها وأوجه صرفها، وحجز تلك الحوالات لديها و تجزئة صرفها لهم شهريا حسب عدد أفراد العائلة[2].

ج– مراقبة مصادر التموين :

كان تنقل المواد الغذائية يخضع لمراقبة صارمة من طرف المصالح.إ.م، وكان نقل البضائع في تجاه المدن الكبيرة، يتطلب إذنا بالمرور صالح لمدة تتراوح ما بين 2 إلى 3 أشهر، أما الكميات الكبيرة من المواد الواسعة الاستهلاك، مثل القهوة

1– **خليفة الجنيدي**، *حوار حول الثورة*، ، الجزء الأول، م.و.ف.م، الجزائر 1986،ص 436.

2– **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص 196.

والسكر والزيت فقد كان أصحابها يخضعون للتحقيق، ومحاولة منها لمنع وصول المواد التموينيــة لوحــدات جــيش التحريــر الــوطني، أخــضعت الــسلطات الاســتعمارية، امتلاك الأشخاص لهذه المواد للتحديد، فكان على كل شخص أن لا يمتلك أكثر من 10 كلغ من السميد في الشهر، وأقل من 100 كلغ منه للعائلة الواحدة[1].

وفي أغلب الأحيان تتولى هذه المصالح، توزيع المواد الغذائية على المحتاجين والراغبين في الحصول عليها، لكسب ثقتهم واستمالتهم إليهم، واستعمالهم في الأغراض التي تخدم مصالح القوات الفرنسية ضد الثورة، وذلك بطريقة ذكية وماكرة. وعندما تتأكد من ثقتهم هذه تطلب منهم قطع الصلة بالثوار، وعدم التعامل معهم، ومساعدة القوات الفرنسية على محاربتهم والقضاء عليها[2].

كما كان يتم إصدار بطاقات تموين، ومراقبة الشعب في استخدام تلك المؤن بواسطة العملاء تحت إشراف ضباط المصالح.إ.م نفسها، والمشرفة على التوزيع، التي كان لا يتم، في أكثر الأحيان، إلا بتقديم معلومات عن المجاهدين والمسبلين[3] والثورة، هذا في حين يتم إصدار بطاقات خاصة بالعملاء لرعايتهم والعناية بهم[4].

عند مرور الجيش الفرنسي بمراكز التجميع يطلب من السكان أن يلتحقوا بالحركة لأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن لهم بها أن يضمنوا معيشتهم، زيادة على ذلك فإن سياسة تجميع السكان داخل المحتشدات وحول المراكز العسكرية نتج عنها انعكاسات خطيرة على السكان حيث فقدوا مواردهم المعيشية المتمثلة بالخصوص في المواشي والخيول والأراضي الفلاحية التي تعتبر الطابع المشترك لسكان مراكز التجمع، وقد تسبب ذلك في انعدام الحليب والبيض واللحوم من نظام الأكل لسكان هذه المراكز، وأصبح حوالي نصف مراكز التجمع هذه، بدون مستقبل اقتصادي نظرا لانعدام الأراضي الزراعية حولها، وبات سكانها يعتمدون اعتمادا كليا أو شبه كلي على

1- SHAT, 1H 2028/d.1, Directive de Monsieur le Délégué Général du Gouvernement aux Autorités Civils et Militaires…Op.Cit, p 1.

2- **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص 192.

3- **المسبل:** هو كل فرد مكلف بأعمال مدنية سياسية أو إدارية لصالح الثورة، وقد سبل نفسه في سبيل ذلك، وهو لا يهاب الموت، ويعمل على اختراق صفوف العدو ليصل إلى تحقيق أهداف، **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط*، مرجع سابق.

4- **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص 196.

المساعدات المقدمة لهم من طرف ضباط المصالح.إ.م، ففي ميدان التغذية يُقدم للفرد الواحد يوميا حوالي 160 غرام من القمح وفي بعض المراكز تهبط التغذية إلى 90 غ في اليوم، وبصفة عامة لا يتناول البعض ربع الحد الأدنى للحياة(1).

وقد أشار الأسقف "رودان" في تقرير له بتاريخ ماي 1959 إلى هذه الوضعية المزرية بقوله: " *لم يبق أمام سكان مراكز التجمع سوى بعض الأعمال الوقتية مثل إصلاح الأرضي، وتعبيد الطرق، التي تمكنهم في بعض الأحيان من العثور على عمل جزئي، الذي لم يكن يفي بالمتطلبات الضرورية للمعيشة، لأن الشخص الواحد كان عليه أن يتكفل على الأقل بعشرة أشخاص، ذلك أن نسبة النساء والأرامل أصبحت مرتفعة لدى كل عائلة جزائرية*"(2).

ويختتم الأسقف "رودان" تقريره قائلا: *"إن هذه القرية (مركز التجمع المصطنعة) ليست سوى قرية من البطالين، بمعنى أدق هي قرية يسودها الجوع*". وقد أكد هذه الوضعية المأسوية تقرير الموظفين الفرنسيين الموجه إلى السيد "ديلوفري" الحاكم العام الصادر بتاريخ أفريل 1959 ونشرته جريدة "Le monde " الفرنسية جاء فيه بالخصوص: " *... ومما زاد في خطورة الوضعية المعيشية للسكان عدم حصولهم على المواد الغذائية بكميات كافية، إذ أن المصالح.إ.م توزع عليهم بكميات ضئيلة جدا بحيث لا تتجاوز في بعض الحالات11 كيلوغراما من الشعير شهريا لصاحب العائلة المطالب بإعالة عدد كبير من الأفراد بالإضافة إلى عدم انتظام هذه المعونة الرسمية لأنها كانت تخضع لمزاج الضابط أو الموظف*"، ويضيف التقرير: " *إن تلك المعونة كانت تتوقف من حين لأخر ولمدة غير محددة نتيجة غياب المسؤول، وذلك على الرغم من أنها تعتبر المورد الوحيد لكل سكان المراكز، أما بقية أشكال المعونات من ملابس وخدمات اجتماعية وطبية فتتعرض هي الأخرى للتوقف والانقطاع بدون سابق إنذار أو إعلام*". وجاء في نفس السياق في كراسة ملاحظات الأسقف "جاك بومون" بتاريخ 14-29 أكتوبر 1959 ما يلي: "*... وبالقرب من مدينة الأصنام (الشلف حاليا) رأيت تسع*

1- **جريدة المجاهد**، العدد 57، الصادرة بتاريخ 15-12-1959، ص 4.

2- France-Soir, Le 15-04-1960.

عائلات جمعت في إسطبل كبير وعائلة تتكون من ثلاثة أشخاص استلمت في مدة شهرين 6 كلغ من القمح و12 كلغ من الشعير"[1].

وجاء في تقرير آخر لأحد الموظفين الفرنسيين ما يلي: "*فبعد أن أصيب سكان مراكز التجمع في حياتهم المادية، أصيبوا في حياتهم المعنوية وفي كرامتهم، لأن حياتهم كلها متوقفة على المعونات التي يقدمها لهم ضباط الشؤون الأهلية وهذا المعونات لا تتجاوز 11 كلغ من السميد أو الشعير في الشهر بالنسبة للكبار دون أخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال، بالإضافة إلى أن عددا من مراكز التجمع كان ينقطع عنها هذا التموين من حين لآخر، ويستمر الانقطاع لفترات طويلة أحيانا*"، ويضيف التقرير: "*...إن ضرورة التهدئة قد صيرت ما يقرب من مليون نسمة بين أطفال ونساء ورجال مهددين بمجاعة ماحقة...*"، وفي الواقع فإن مراكز التجمع لم تكن تعاني من فقدان المواد الغذائية فحسب، ولكنهم كانوا يعانون أيضا من فقدان الألبسة التي يسترون بها عورتهم وتقيهم شدة البرد في فصل الشتاء بالخصوص[2].

د- *ممارسة التعذيب والتنكيل بالسكان لترهيبهم وصدهم عن الثورة:*

مع اندلاع الثورة التحريرية، تصاعدت وتيرة اللجوء إلى استخدام التعذيب، كوسيلة لتركيع الشعب الجزائري وإذلاله وتحطيم معنوياته، وبقيت الممارسات غير الإنسانية المتبعة من طرف ضباط الجيش الفرنسي ضد الجزائريين[3]، من المواضيع التي حرص الساسة الفرنسيون على التكتم والتعتيم عليها، والحيلولة دون تسرب أية معلومات قد تثير عليهم ردود أفعال داخلية وخارجية هم في غنى عنها، رغم أن كل القرائن والأدلة تبين أن التعذيب خلال الثورة أضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها، تتلقى الدعم المادي والبشري والمعنوي من طرف الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر، ولم تتوان هذه الأخيرة في تمكين هذه المؤسسة ورجالاتها، بتوفير الغطاء القانوني لها الذي يجعلها بعيدة عن أية متابعة قانونية، قد يعرقل سير عملها[4].

1- Le Monde, Le 18-04-1959.

2- **جريدة المجاهد**، عدد 41، الصادرة بتاريخ 01-05-1959.

3- للاطلاع على مشاهد من التعذيب أنظر الصور المرفقة ضمن الملحق رقم:24 ص 202.

4- **Jean-Louis Planche**, *Violences et Nationalismes en Algérie 1942-1945*, in Les Temps Modernes, N° 590, Oct-Nov 1996.

إن ممارسة مختلف أشكال التعذيب، كانت إحدى الأسس التي اعتمدت عليها السياسة العامة المتبعة من قبل كل الحكومات الفرنسية التي واكبت الثورة الجزائرية، وهو ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان "الجنرال صالان" الذي يقول: " *إن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر، اعتماد هذه الأساليب الضرورية، والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا*"[1]، وكان الجنرال ديغول قد أكد سنة 1957 طبيعة العلاقة بين النظام الاستعماري الفرنسي وممارسة التعذيب، عندما قال: "إن التعذيب جزء من النظام القائم"[2] وأيدته في ذلك زوجة Maurice Audin بقولها: "إن التعذيب لن ينته إلا بانتهاء النظام الاستعماري"[3].

كانت عمليات التعذيب والاستنطاق غالبا ما تنتهي بالتصفية الجسدية، كإجراء ينتهجه الضباط الفرنسيون للتخلص من آثار الجريمة، وقد شجعهم على أعمالهم الشنيعة هذه، التعليمة الحكومية الصادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية ووزارة الداخلية التي تطالب قوات الأمن بعدم التردد في إطلاق النار على أي شخص يثير الريبة والشك أو يحاول الفرار[4]، وكذلك محاولة منهم التخلص من بطئ الإجراءات البيروقراطية التي تميز إجراءات محاكمة السجناء، لهذا سارع العديد من هؤلاء الضباط إلى تطبيق العدالة بأنفسهم على الآلاف من المعتقلين والسجناء بالتخلص منهم إذا يقاد السجين إلى جهة بعيدة عن مكان اعتقاله حيث تتم تصفيته، ثم يدون في ملفه عبارة "قتل أثناء محاولة فراره" أو "التحق بصفوف الفلاقة"[5].

1- **إيفه بريستر**، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، الجزائر 1989، ص 296.

2- **عمار قليل**، *ملحمة الجزائر الجديدة*، الجزء الثالث، دار البعث، قسنطينة 1991، ص 45.

3- **سيمون دي بوفوار، جزيل حليمي**، *جميلة بوباشا* (*قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر*)، تعريب محمد النقاش، دار العلم للملايين، لبنان 1962، ص 243.

4- جاء في هذه التعليمة:

Dans la lutte au sol, il ne doit pas y avoir d'hésitation sur la conduite à tenir: Tout rebelle faisant usage d'une arme ou aperçu une arme à la main ou en train d'accomplir une exaction sera abattu sur le champ le feu doit être ouvert sur tout suspect qui tente de s'enfuir...Voir: **Raphaël Branche**, *La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962*, ed, Gallimard, Paris, 2001. p70.

5- Ibid, pp 73-75.

ومن ناحية ثانية كانت المصالح.إ.م حريصة كل الحرص على التصدي لكل فرد يشك فيه أو يتأكد من أن له اتصالا مباشرا أو غير مباشر بجبهة وجيش التحرير الوطني، حيث كان ضابط المصالح.إ.م يقوم بإهانته وتعذيبه أمام جمع غفير من المواطنين حتى يكون عبرة لهم، وأثناء ذلك يقوم مسؤول سياسي من المعسكر الفرنسي تابع للمكتب الثاني أو المكتب الخامس وكل ما يقدمه للحضور يكون في شكل كوميدي حيث يأتي الجنود بشخص ويقدمه ذلك المسؤول بصفته مجاهدا ألقي عليه القبض في معركة الخ، وهذا قصد إحباط معنويات السكان، ولم يكن المسؤولون العسكريون يكتفون بتلك المهازل ولكنهم كانوا يأمرون الجنود بحمل جثث الشهداء فوق البغال ويطوفون بها داخل مراكز التجمع، وغالبا ما كانت توكل هذه المهمة إلى الحركة والقومية الذين أصبحوا يقومون بأدوار كثيرة ومتعددة داخل مراكز التجمع، حيث يقومون بعملية الترجمة، وعمليات التعذيب، وعمليات المتابعة، والاعتداء على الحرمات، خاصة وأنهم كانوا مزودين بخيول للقيام بهذه المهام الواسعة[1].

لقد فقد سكان مراكز التجمع حريتهم وإرادتهم من خلال إهانتهم والدوس على كرامتهم باستمرار، إذ أنهم أصبحوا مجبرين على الخضوع والتبعية المطلقة للمسؤول العسكري أو لضباط المصالح.إ.م ولم يعد من حقهم اتخاذ أية مبادرة شخصية في أي ميدان من الميادين[2].

وطوال سنوات الثورة السبعة والنصف، تفنن الاستعمار الفرنسي في تعذيب الجزائريين وارتكب ما عجزت عنه مصالح الغستابو النازية الألمانية، والتي ليس من السهل الإحاطة بها، لذلك نقدم عينة منها تمثل نموذجا من جهة، وقطرة من بحر من جهة أخرى، على مستوى الجزائر كلها، فقد كان ضباط المصالح.إ.م يُكلفون بقمع الأهالي ويعملون على ارتكاب الجرائم والموبقات، ويقتحمون القرى والمداشر في غفلة من أهلها، ويستولون على ما عندهم من مؤن وأغذية ويقتلون ويعذبون ما شاءوا، ثم يسوقون الشبان والكهول إلى المراكز العسكرية حيث ينتظرهم التعذيب الأحمر، وكانت

1- **الجنيدي خليفة**، *حوار حول الثورة*، ج1، م.و.ف.م، الجزائر 1986، ص 440.

2- Le Monde, Le 18-04-1959.

مراكز المصالح.إ.م تمارس شتى أنواع التعذيب من خلال زبانيتها، ومن هذه الأساليب نذكر ما يلي:

أ- التعذيب الجسدي (التعذيب بالكهرباء أو التعذيب بالماء أو بالنار، نزع الأظافر الأسنان، تسليط الكلاب، التعليق منكسا).

ب- التعذيب النفسي والترهيب وزرع الخوف: كان لهذا التعذيب أثار كبيرة، نفسية وجسدية(1)، ومعظم الذين يساقون إلى هذه المراكز يدفنون في القبور الجماعية مباشرة والأقلية الناجية يعودون إلى منازلهم مشوهين أو معطوبين أو معوقين جسديا وعقليا، وذلك بسبب قسوة وسائل التعذيب التي تطبق عليهم، منها : الكي بالنار، تسليط التيار الكهربائي على أجزاء الجسد الحساسة، وباقي الأعضاء الأخرى، والغطس في المياه العفنة، ومياه الصابون، وإرغام المعذبين على شربها وإطلاق الكلاب على المساجين لنهشهم، ودق المسامير في الأجساد، وسلخ جلود الأحياء وطلييها بالأملاح، وقد تعدى ذلك إلى إجلاس الناس على رؤوس الزجاجات المكسرة وجرهم على أرضية مشوكة بالمسامير، وهتك أعراض النساء، واغتصاب شرف الفتيات بحضور الأزواج، والآباء والإخوة والأخوات والأقارب في مراكز المصالح.إ.م، والضرب بالسياط والعصي حتى الموت، أو فقد الوعي، والرفس بالأرجل، وإدخال مقابض الفؤوس والعصي والزجاجات في الأدبار، وربط المعذبين إلى سيارتين في اتجاهين ليقطعوا أنصافا وأطرافا، وإرغام الكثيرين على حفر قبورهم ودفن أنفسهم إلى الرقبة أحياء، وكنس الساحات العمومية والطرقات بالألسن، والزج بالعشرات في الآبار وغلقها عليهم حتى الموت، وحشد عدد كبير في أقبية وملئها بالماء، وتركها حتى تتعفن أجسامهم وتعليق البعض على النار. وكان ضباط المصالح الإدارية المختصة بعد التعذيب ينكلون بجثث المعذبين ودفنهم في مقابر بالعشرات والمئات بل والآلاف، وترك الكثير منهم في العراء للوحوش الضارية، والتبول عليهم وطرح فضلاتهم عليهم كذلك، لأسابيع وشهورا(2).

من خلال هذه المهام الاستعمارية التي أوكلت إلى المصالح الإدارية المختصة،

1- http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=6679

2 - **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص ص 198- 199.

استطاعت هذه الأخيرة أن تؤثر في السكان الجزائريين، وكادت أن تفصلهم نهائيا عن الثورة التي ظلت بحاجة إلى الشعب لاستمرارها و نجاحها، وعليه فإن هذه المصالح مارست كل المهام التي لم يستطع الجيش الفرنسي أن يمارسها، حيث جمعت بين ما هو مدني وسياسي وعسكري في آن واحد، واعتبرت من أكبر المخاطر التي كادت أن تقضي على الثورة التي عجزت أمامها العساكر الفرنسية، ولولا الخلايا السياسية للثورة المتمثلة في المنظمات السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني لتمكنت من ربح المعركة[1].

1- http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=6679

الفصـــل الرابـــع

إستراتجية الثورة في مواجهة المصالح الإدارية المختصة

لقد كانت السياسة الاستعمارية التي طبقها واتبعها جيش الاحتلال، قاسية جدا، وطاغية وشرسة، ولكن قادة جيش وجبهة التحرير الوطني، والشعب الجزائري بصفة عامة، كانوا أكثر قدرة، ونجاعة في المواجهة والتحدي، فتصدوا لمحاربته، ومقاومة كل خططه العسكرية، والسياسية البسيكولوجية، والاجتماعية والتنظيمية، والأمنية، والإعلامية والمخابرتية وغيرها بكيفية جد ناجحة، وأفشلوا كل أساليب جيش الاحتلال وإدارته الاستعمارية على مدى سنوات الثورة كلها[1]، كما كانت الثورة الجزائرية واعية بالتفوق الفرنسي من حيث الإمكانيات المادية والبشرية، وواعية بالحرب النفسية لفرنسا وأبعادها، وبالخطر الحقيقي التي كانت تمثله بالنسبة لها وللشعب، تشهد بذلك العديد من المقالات المنشورة بجريدة المجاهد ومناشير جيش التحرير الوطني وتقاريره حول مختلف أنشطة الجيش الفرنسي على السكان، من تجمعات وخطب في الحشود والأسواق ومناشير وأنشطة طبية واجتماعية وغيرها، وفي هذا المجال حظي نشاط المصالح الإدارية المختصة (Les S.A.S) باهتمام ومراقبة خاصين من طرف أجهزة الثورة[2]. وحتى تتمكن جبهة التحرير الوطني، من تحقيق أهدافها الإستراتيجية في التصدي لهذه المصالح الهدامة، حددت في مؤتمر الصومام الوسائل المادية والبشرية والأدبية التي تتماشى وتطورات الثورة، وقد وُفقت في اختيار الوسائل على الصعيدين العسكري والسياسي التي تُؤمن توافق الهدف مع الإمكانيات، ففي البداية عمل قادة الثورة على حصر كل المعلومات المتعلقة بالتركيبة العسكرية والإدارية والاقتصادية والنفسية للعدو، وذلك لكي يتسنى لهم معرفة نقاط قوته ونقاط ضعفه، ثم مقارنة كل ذلك مع إمكانيات الجبهة الذاتية، وبعد ذلك تم تحديد أهم النقاط التي ينبغي توجيه

1- **يحي بوعزيز**، *الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962*، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر 2010، ص 205.

2- **جريدة المجاهد**، من أشهر صحف الثورة على الإطلاق، ظهرت في شهر جوان 1956، مكان صحيفة المقاومة الجزائرية، وقد لعبت دورا كبيرا في التوعية والتعبئة السياسية والتعريف بالقضية الجزائرية، ولهذا أولاها مؤتمر الصومام اهتماما خاصا بجعلها اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، عن جريدة المجاهد ومسيرتها التاريخية خلال الثورة أنظر، **أحمد حمدي**، *الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري*، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995. وأيضا **عواطف عبد الرحمان**، "الصحافة العربية في الجزائر"، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

الضربات القاضية إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار ردود فعل الخصم، وإعداد العدة لدرء كل المفاجئات، بحيث كانت الخطة التي يتم وضعها قابلة للتعديل عند تغير الظروف الموضوعية، كذلك راعى قادة الثورة، أمورا متعددة فيما يخص القوة البشرية، كإعدادها وتعبئتها وتنظيمها ودعمها معنويا، لكي لا تفقد هذه القوة معناها، وتصبح مستغلة من طرف المستعمر، الذي يخلق منها قوة معرقلة لزحف الثورة، لأن الانتصار على العدو لن يتحقق إلا بتوحيد أبناء الشعب وتعبئة كل الطاقات، وهذا يعني خلق جبهة وطنية ثورية تضم كل القوى الوطنية المخلصة، والتي تعمل على تحرير الوطن من الوجود الاستعماري الفرنسي(1).

فما هي الإستراتجية التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني في مواجهتها لهذه المصالح التي أصبحت تشكل عقبة في وجه الثورة؟ وتخلق لها مشاكل وصعوبات؟ وما هي الوسائل والأساليب التي انتهجتها لكسب ثقة الجماهير الشعبية والتي، من خلالها، استطاعت أن تحقق الهدف المنشود؟.

1- **بومالي**، *إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956*، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، م.و.إ.إ، الجزائر، بدون تاريخ، ص ص 62-63.

1- عسكريا:

عرفنا سابقا أن من الأساليب الوحشية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، في محاصرته وتطويقه للثورة، إقامته للمراكز العسكرية عبر النقاط الجبلية، وبالقرب من التجمعات السكنية، ليسهل عليه مراقبة تحركات السكان المدنيين، وبالتالي العمل على عزلهم عن الثورة المسلحة في الجبال، وقد أدرك الجيش الفرنسي أن مواجهة الثورة بأبعادها الجماهيرية، يتطلب ضرورة موازاة العمل البسيكولوجي مع العمل العسكري، ولهذا الغرض أُنشأت المصالح.إ.م، وأصبحت مراكز للمراقبة والاستنطاق والتعذيب، ونظرا للدور الخطير الذي تشكله في عرقلة الاتصالات بين جنود جيش التحرير والسكان، ومراقبة تحركاتهم، فقد قررت قيادة الثورة القيام بإعداد مخططات لمهاجمة هذه المراكز وشل نشاطها[1]، تمثلت فيما يلي:

أ- القضاء على العناصر العاملة بمكاتب المصالح.إ.م:

وهذا باعتماد أسلوب التصفية الجسدية، وبالأخص ضد شخص ضابط م.إ.م، وبهذا الصدد كانت التعليمات الصادرة عن الثورة صريحة وواضحة بضرورة شن حرب لا هوادة فيها ضد هذه المكاتب وضد ضباطها، مثلما فعلت ذلك قيادة الولاية الخامسة، التي جاء في إحدى تعليماتها ما يلي: " *تمثل مكاتب* م.إ.م *خلية قاعدية في سياسة العدو، فهي التي تعذب وتحيك الشبكات الاستعلامية التي تعرقل عملنا الثوري، لذلك فهي تمثل الهدف الأول الذي يجب علينا مواجهته، لذا يتوجب على كل قادة المناطق العملياتية تحطيم هاته البنية التحتية القمعية للعدو وشن حرب لا هوادة فيها ضد مكاتب* م.إ.م *على مستوى المناطق، حيث يمكن لقادة المناطق شحذ روح التنافس بين جنودهم بتحديد عدد من المكافآت (كمنح ترقيات في الرتب العسكرية، ومنح أوسمة، وغيرها...) لكل مجاهد أو فدائي يطيح برأس ضابط* م.إ.م، *وبكلمة فإن الحرب ضد هذه المصالح يجب أن تكون شرسة ودائمة*[2].

1ـ لاطلاع على مثل هذه الهجمات، الموجهة لضرب هذه المراكز وقادتها، عد إلى، مجلة أول نوفمبر، العدد 66، الصادرة سنة 1984، ص ص26-27.

2- **Philippe Héduy**, *Algérie Française 1942-1962 , Société de Production Littéraire*,1980, p 201.

استجابة لهذا النداء، ونتيجة للأعمال الشنيعة التي قام بها ضباط م.إ.م، ضد الأهالي، كانت ردود الفعل تتمثل في محاولات الانتقام عن طريق التصفية الجسدية، بواسطة فدائيين سخروا أنفسهم لمثل هذه العمليات، لبث الرعب والهلع في الجنود والعملاء المنتمين إلى هذه المكاتب، خاصة إذا تعلق الأمر بالمس بكرامة وشرف السكان[1].

لقد اعتمد جيش التحرير الوطني، من أجل تنفيذ عملياته ضد هذه المراكز، على الفارين الذين التحقوا بالثورة[2]، الذين كان لهم دور كبير في تقديم يد العون والمساعدة للمجاهدين لتنفيذ عملياتهم ضد هذه المراكز بإحكام، فهم يعرفون بالتدقيق المركز ومواقعه ونقاط ضعفه[3]، وكان تنفيذ مثل هذه العمليات العسكرية يتطلب مجموعات قليلة العدد، خفيفة السلاح، في مكان وزمان محدود، وكان التخطيط لها يتطلب أن يكون الهجوم والاشتباك في مدة قصيرة لكسب الوقت في الانسحاب، لأنه إذا طال فإن قوات العدو تستنجد بقوات أكبر، الشيء الذي يجعل وحدات جيش التحرير الوطني تعجز عن مواجهتها[4].

1- أنظر في هذا الشأن شهادة المجاهد محمد بلقاسم المدعو"الجوكي" من منطقة المسيلة، الذي ثأر لشرف امرأة جزائرية التحق زوجها بالثورة، بعد أن تم اعتقالها من طرف ضابط م.إ.م، والاعتداء عليها وتعذيبها، حين فشل، هذا الأخير، في الحصول على معلومات تخص زوجها الذي تأكد التحاقه بالثورة، في: **مجلة أول نوفمبر**، عدد 90-91، مارس- أفريل 1988،ص ص 80-82.

2- للاطلاع على شهادات بعض الفارين من المجندين الفرنسيين والتحاقهم بجيش التحرير، واستفادة هذا الأخير من المعلومات المقدمة إليه من طرفهم، وإطلاع الرأي العام على الممارسات الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي تجاه الأهالي والأسرى والموقوفين، عد، إلى، **جريدة المجاهد**، العدد 13، الصادرة بتاريخ 1957/12/01، ص 2+10. وبلغة الأرقام، حول عمليات الفرار من سنة 1954 إلى غاية جانفي 1962، أنظر،

Charles Robert Ageron, Op.Cit. pp. 619-620.

3- **مجلة أول نوفمبر**، العدد 66، المرجع السابق، ص 43. ولأخذ صورة حية عن مثل هذه الهجمات وكيفية الإعداد لها، والنتائج المحققة من خلالها، عد إلى **جريدة المجاهد** العدد 47، الصادر بتاريخ 27-07-1959، ص ص 7-8.

4- **المركز الجزائري للإعلام والثقافة ببيروت**، الجزائر أخبار ووثائق، عدد 41 الصادرة بلبنان في 1973/10/1، ص 10.

بالإضافة إلى ما سلف ذكره، فقد كان النظام العسكري يتوفر على جهاز للمخابرات يتجلى دوره في تقصي الحقائق وجمع المعلومات بكل دقة عن تحركات العدو، وإحصاء عدده وعدته ومواقعه، وكذلك تتبع خطوات الخونة والمتعاونين معه، ودراسة الثكنات العسكرية، كما كانت كل فرقة تتوفر على مجموعة تقنية تقوم بتدريب الشباب المجند على استعمال الأسلحة والمتفجرات والألغام وفن التخريب الذي يعتبر جزءا من العمليات العسكرية [1]. ولكسر الحصار والطوق الذي ضربته السلطات الفرنسية على الشعب الجزائري داخل المحتشدات ومراكز التجمع، قام جيش التحرير الوطني بمحاولات عديدة لإنقاذ المواطنين الموجودين داخل المحتشدات، فكانت قوات جيش التحرير الوطني، تهاجم بعض المعسكرات التي كانت في وسطها قرى للحشد وتُخرج هؤلاء الأشخاص الموجودين داخل هذه القرى وتنقلهم إلى الجبال[2] ولتحقيق ذلك، اتخذ جيش التحرير الوطني، أسلوب الهجمات المباغتة، بقصد إدخال الرعب في نفوس عساكر العدو، وكذلك من أجل إبراز الوجود الفعلي للثورة، إذ أن هذه العمليات كانت تجد حماسا كبيرا لدى الجماهير. وغالبا ما كانت عمليات الاقتحام تأتي ردا على أعمال التعسف التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الجماهير أو تأتي ردا على اعتقال أو تعذيب أو قتل أحد المناضلين[3]، وقد ساعد كثيرا الرد الفوري للمجاهدين على قوات العدو على تعزيز ثقة الجماهير بجيشها وثورتها[4]، فكان لها تأثير بالغ في نفوسهم، وحماسا كبيرا في أوساط الشباب بصفة خاصة، الذين أبدوا رغبتهم الأكيدة في الانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، كما دعمت تغلغل الثورة في أوساط الجماهير وحتى في أوساط المترددين والمتشككين نتيجة فقدهم الأمل في الاعتماد على حماية الاستعمار لهم[5].

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية بجاية"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتبازة من 01 إلى 03 ماي 1983، ص8.

2- لأخذ أمثلة واقعية عن ذلك، عد إلى، **الجنيدي خليفة**، *المصدر السابق*، م.و.ف.م، الجزائر 1986، ص 439.

3- حول الاعتقالات، أنظر الملحق رقم 25 و26 ص ص 203-204.

4- **المركز الجزائري للإعلام والثقافة ببيروت**، الجزائر أخبار ووثائق، المرجع السابق، ص 04.

5- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، "تقرير ولاية سطيف"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 إلى 10 ماي 1983، ص7.

وبالفعل فقد حققت الثورة، في مضمار مكافحة ضباط مكاتب م.إ.م، بعض النتائج، تمثلت في القضاء على 73 ضابطا ، بالإضافة إلى 33 ضابط صف و 42 ملحقا مدنيا و 612 عنصرا من حرس المخزن، وهي نتائج متواضعة بالنظر إلى العدد الكبير لهذه المكاتب، الذي زاد في وقت ما عن 730 مكتب[1].

ب- اختراق المصالح.إ.م والقيام بنشاط استعلامي وتجسسي لصالح الثورة:

كان العمل على اختراق الجيش الفرنسي يتم من خلال الاتصال بعناصره وبالأخص الضباط وضباط الصف والكتاب وأمناء المخازن، لنسج شبكة من المتواطئين بداخله، وبمختلف تشكيلاته، وتحقيق ذلك كان يتم من خلال تفعيل الحس الوطني لهاته العناصر إن كانت جزائرية، أو بشراء ضمائرها ماليا إن كانت أجنبية، أما الهدف من ذلك فيتمثل في القيام بعمل ما داخل الثكنات ومقرات م.إ.م، أو تنظيم عمليات التحاق للجنود بأسلحتهم نحو الثورة، وكان هذا الأمر يستوجب الاستعانة بمناضلين لا شبهة فيهم لدى العدو، والاستعانة أيضا بعناصر لا تنتظر إلا التكفير عن ذنبها لدى الثورة لأجل أخطاء ارتكبتها في الماضي، وبالفعل، هناك أعضاء إداريون تعاونوا مع الثورة وقدموا لها خدمات جليلة، وكان النجاح في هذه المهمة يتوقف على استعمال الطرق والوسائل العلمية[2]، التي هي ليست شيئا آخر غير نشاط الاستعلامات والتجسس المبني على أسس وقواعد منهجية، حيث تكون الغاية منه هو خلق تواطؤ داخل صفوف الجيش الفرنسي للحصول على المعلومات في الميدانيين العلمي والنفسي، من ذلك مثلا معرفة مخطط التحصينات داخل الثكنات والمراكز العسكرية، كالأسلاك الشائكة، والحواجز والخنادق، وصفارات الإنذار، ومصابيح الإضاءة القوية ومداها، ومخازن البارود والسلاح، ثقيلا كان أم خفيفا، ومعرفة نوع التشكيلات العسكرية، قائدها، رتبته وأصوله العائلية وعنوانه؛ ومعرفة أيام خروج الجيش ووجهته وعدد القوات التي ستشارك في العملية وعدد القوات المتبقية في المعسكر أو الثكنة... إلى غير ذلك من المعلومات، علما أنه في عملية اختراق الجيش الفرنسي، كثيرا ما تم الدفع بعناصر

1- Pierre Montagnon, Op.Cit, p 146.

2- SHAT, 1H 2582/d.1, Fiche de renseignement sur l'organisation rebelle, (étude de documents appartenant vraisemblablement à Si Tayeb, chargé des liaisons et renseignements de la Wilaya IV) n° 5653/ EM.10/OPE/P, Alger, 5 Octobre 1957, p 03.

مثقفة، تم تكوينها سلفا إلى الانخراط في بعض تشكيلاته، كفرقة الرماة الجزائريون وفرق اللفيف الأجنبي، لتعفينها من الداخل وتنظيم عمليات فرار منها[1].

لقد استطاع جيش التحرير الوطني اختراق تلك المراكز والمحتشدات، بحيث أنه أصبح داخل تلك المناطق المطوقة، لجنة ومسؤول لجنة تشرف على السكان، وكانت هناك تبرعات تُجمع ورسائل تدخل، وأوامر الجبهة تأتي إلى السكان، وكان الفدائيون[2] يتسربون ليلا إلى داخل تلك المناطق المعزولة بحيث نجد أن الثورة كانت دائما وأبدا في تلك المناطق التي ظن الاستعمار انه عزلها عن الثورة، وبذلك أصبحت تحركات الجيش الاستعماري مكشوفة، بحيث نجد أخباره تتسرب ليلا إلى جيش التحرير أولا بأول، وكذلك أخبار المعتقلين[3].

أما بالنسبة لأعوان الجيش الفرنسي، فقد كانت التعليمات الموجهة بشأنهم، تشمل ما يلي:

1- مراقبة "الطابور الخامس" التابع للجيش الفرنسي والمتكون من عناصر جزائرية معادية للثورة، تعمل على نشر التثبيط وإشاعة الانهزامية بين الشعب لضرب معنوياته، حيث كانت الأوامر هنا تتمثل في البحث عن مروجي الأخبار الكاذبة ومراقبة أحاديثهم لرصد غاياتهم وأهدافهم ودراسة طباعهم وأمزجتهم، ثم إعدامهم إذا اقتضى الأمر، كما أن الأوامر تتمثل أيضا في العمل على إحداث طابور خامس للثورة لمضادة النشاط الهدام للطابور المذكور.

2- مراقبة كل الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم ثم أفرج عنهم بعد فترة من طرف الجيش الفرنسي، بما في ذلك العناصر المترددة على المدينة والقادمة منها إلى الريف، والعناصر المترددة على مكاتب م.إ.م، لاحتمال تواطؤهم مع الجيش الفرنسي والسلطات

1- SHAT, 1H 2582/d.1, Bulletin de renseignement n° 421/ZSA/2.S du 22 février 1958 portant sur des documents appartenant vraisemblablement à un commissaire politique et trouvé le 15 février 1958 au douar Haouara au cours d'une fouille de terrain, p 5.

2- **الفدائي**، تعني كلمة الفداء في مصطلح الثورة التحريرية الجزائرية، فداء النفس وتقديمها تضحية سواء بنيل الغاية أو الاستشهاد، وكلمة الفدائي كانت تطلق على المناضل الذي تكلفه الجبهة بالقيام بمهمة صعبة وخطيرة في نفس الوقت، حيث يكون مستعدا على الدوام للتضحية بنفسه من أجل الوطن. للمزيد أكثر حول الفداء (نظامه ودوره في الثورة)، عد إلى، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 45، الصادرة بتاريخ 1980.

3- **الجنيدي**، المصدر السابق، ص438.

الفرنسية من أجل الاندساس بين الشعب والقيام بأنشطة معادية للثورة[1].

لقد عملت جبهة.ت.و، كل ما في وسعها على اختراق هذه المراكز، وإيجاد أعوان بداخلها، من خلال قيام الثورة بعملية استرجاع للعناصر التي يمكن استمالتها، وبالأخص عندما تكون هناك ظروف مواتية تسمح بذلك، كمرور الحكومة الفرنسية مثلا بضائقة مالية تحتم عليها إجراء تقليص في ميزانية الجزائر، مما يترتب عليه تعليق بعض المنح، فيكون العاملون بتشكيلات "الحركة" و"فرق المخزن" هم أول المتضررين من ذلك، مما انعكس على معنوياتهم وكان لديهم القابلية للتعاون مع الثورة، هذا إلى جانب أن اطلاع الثورة على المناخ النفسي السائد في عدد من التشكيلات العسكرية الفرنسية، وبالأخص فرق اللفيف الأجنبي والرماة الجزائريون، قد مكنها أحيانا كثيرة من استغلاله والاستفادة منه، كما حدث ذلك في غير من مرة بفرق اللفيف الأجنبي التي كانت تتكون في غالبية عناصرها من مرتزقة يفتقدون التوافق والانسجام، فكان الخلاف ينشب بينهم وبين مسؤوليهم الفرنسيين، فتتوتر العلاقات وينعكس ذلك على معنويات هؤلاء الجنود المرتزقة، ويصبحون على استعداد لفعل أي شيء، بما في ذلك الفرار، فيلتجئون إلى الثورة، وتُعينهم هاته عن طواعية[2].

وبالفعل، سجل الفرنسيون جهودا حثيثة للثورة عملت على اختراق مختلف قواتهم العسكرية وتشكيلاتهم الشبه عسكرية لبلوغ العاملين فيها من الجزائريين: *"إن المتمردين يجتهدون لاختراق كل هيئاتنا: مثل المصالح.إ.م، والمفرزات العملياتية للحماية (DOP) وفرق الحركة وفرق المخزن... وغيرها، ساعين في نفس الوقت إلى إحلال عناصر موالية لهم بها، وفي نواحي عديدة، تخضع الكثير من م.إ.م للمراقبة المستمرة لإحصاء من يدخلها من الجزائريين، الذين تُسجل أسماؤهم للتأكيد من مدى حصولهم على تراخيص من مسؤول الناحية أو عدمه"*[3].

1- SHAT, 1H 2582/d.1, Bulletin de renseignement n° 421/ZSA/2.S du 22 février 1958, Op.Cit, p 5.
2- Redouane Ainad, Tayeb, Histoire d'algérie: Sidi bel abbes, de la colonisation à la guerre de libération en wone 5- Wilaya V (1830-1960). Avec la collaboration de Tayeb Nehari, officier de L'A.L.N, ENAG édition, Alger, 1999, pp 371-372.
3- SHAT, 1H2410/d.1, Efficacité et lacune de note action en Algérie, janvier-février 1959,p 3.

2- سـيـاسـيـا:

بما أن العمل السياسي هو الأرضية الأساسية للعمل العسكري، الذي هو عبارة عن أداة تنفيذ لتحقيق أهداف جبهة التحرير الوطني، فقد عملت هذه الأخيرة على تقوية صفوف جيش التحرير الوطني، وذلك بمده بالعناصر البارزة في النضال الثوري ليكونوا نبراسا ومثلا أعلى في الجهاد والتضحية[1].

لقد اتبعت الجبهة سياسة حكيمة وذلك بتجنيدها شخصا أو شخصين من جميع الأعراش والدواوير والنواحي بهدف تعميم الثورة على مختلف جهات القطر الجزائري، حتى لا تكون مقتصرة على منطقة دون أخرى أو على فئة معينة من الشعب الجزائري[2]، ووضعت شروطا خاصة بالانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني، مرت بعدة مراحل حسب تطور مراحل الكفاح المسلح.[3]

ومن التدابير التي اتخذتها الثورة في المجال السياسي نذكر:

أ- إفشال الإصلاحات السياسية والإدارية الفرنسية التي تروج لها المصالح.إ.م:

عملت الجبهة على إفشال ما يسمى بـ"الإصلاحات السياسية والإدارية"، التي كانت فرنسا تعتزم تطبيقها لإشراك الجزائريين في الحياة السياسية والإدارية للجزائر دون جبهة التحرير، حيث قامت فرنسا بتنظيم انتخابات محلية بلدية، وتنصيب مندوبيات خاصة، شارك فيها بعض الجزائريين باختيار من فرنسا وبإيعاز منها، وهو الأمر الذي رفضته جبهة التحرير وتصدت لتحقيقه بكل السبل، لأنها تعتبره مجرد طور من أطوار السياسة الفرنسية، الغاية منه المناورة وإيهام الرأي العام الداخلي والخارجي، وبالأخص منظمة الأمم المتحدة، بنجاح "حرب التهدئة" وبأن الجزائريين يشاركون وبقوة داخل المندوبيات الخاصة في تسير شؤونهم الخاصة"، وبالتالي تمييع المطالب الحقيقية للجزائريين، المتمثلة بالخصوص في مطلب الاستقلال، وقد تناولت مناشير جبهة التحرير الوطني

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، "تقرير ولاية تلمسان"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08-10 ماي 1983، ص 08.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية قالمة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08-10 ماي 1983، ص 10.

3- للاطلاع على هذه الشروط، أنظر، **أحسن بومالي**، *إستراتجية الثورة الجزائرية*...، مرجع سابق، ص 84 وما بعدها.

كشف أبعاد ومرامي هذه المناورة الفرنسية جاعلة منها مناورة من مناورات السلطات الفرنسية لإخفاء الإخفاقات ومغالطة الرأي العام الفرنسي والعالمي، وإسرافا في استغلال النوايا الحسنة للجزائريين(1)، لذلك فإن هذه المناورة هي مناورة مكشوفة، فالحقيقة هي أن الاستعمار قد فشل في استعمال سياسة القوة، وأن نداءاته للمقاتلين بالاستسلام ووضع السلاح بقيت بدون صدى، كما أن الرأي العام العالمي قد فهم المشكل الجزائري وهو يستعد الآن لإدانة السياسة الفرنسية بالجزائر، لذلك كان النداء الموجه للجزائريين يتمثل في مقاطعة هذه المساعي بالكلية، أي عدم الترشح وعدم التصويت: " *لأجل ذلك فإنك لن تشارك في هذه الاجتماعات، لتثبت نضجك السياسي للرأي العام العالمي، وتبدي احتقارك وكرهك لمن يريدون التلاعب بك، وتثبت أيضا مدى وفاؤك لجيش التحرير ومدى امتنانك واعترافك لأولئك الذين جادوا بحياتهم من أجل سعادتك، فكان هتافهم دوما: تحيا الجزائر* حرة مستقلة*، تحيا جبهة التحرير* "(2).

أما بالنسبة للمناضلين في جيش وجبهة التحرير فقد كانت التعليمات الصادرة إليهم تتضمن ما يلي:"... *فمن المهم إذن تنوير إخواننا بشأن اللعبة الماكرة للعدو، وأن نبين لهم بأن التعاون مع العدو داخل المندوبيات الخاصة معناه العمل ضد مصلحة الجزائر والجزائريين، أي الخيانة، لذا يجب أن يكون تحذير المتطلعين لمنصب "المندوب الخاص" ودعوة الحاصلين على هذا المنصب كي يقدموا استقالتهم منه، من أهم أولويات عملنا، كما يجب النضال وبكل وسيلة، وفق التعليمات الصادرة، ضد تنصيب المندوبيات والمشاركة في الانتخابات، لأنه سيكون من غير الحزم الاستهانة بالآثار النفسية التي ستحدث في فرنسا وفي العالم من تنظيم مثل هذه الانتخابات في الجزائر*، هذه *الانتخابات التي لا يمكن تنظيمها إلا عندما تكون الجزائر حكومة حرة*". ويُختم المنشور بدعوة المناضلين إلى تدشين حملة دعائية تحت عنوان " المندوبيات الخاصة والانتخابات تحت حكم الاحتلال"(3).

1- SHAT, 1H2587/d.2, Tract: La vérité sur les délégations spéciales, Wilaya III, Zone III.
2- SHAT, 1H2587/d.2, Tract émanant de la Wilaya I, Zone A et B, opposé de 2 décembre 1959 vers 15 H.00 sur les murs du stade de L'A.S.B. à Batna.
3- SHAT, 1H2587/d.2, Tract émanant de la Wilaya I, Zone A et B, opposé de 2 décembre 1959 vers 15 H.00 sur les murs du stade de L'A.S.B. à Batna.

لقد كانت التعليمات الصادرة من القيادة إلى المناضلين بمختلف المستويات تتمثل فيما يلي:

1- تحذير الأشخاص الذين يتلقون عروضا بالمشاركة في المندوبيات الخاصة.

2- تنبيه المعنيين الذين يكونون قد انساقوا وراء عروض مماثلة.

3- التصفية الجسدية، وبدون محاكمة، لكل شخص يتعاون مع العدو داخل المندوبيات الخاصة[1].

وبالفعل فقد تلقى الكثير من أعضاء المندوبيات الخاصة رسائل تنبيه وتحذير وتهديد، كما تعرض العديد منهم للخطف، ونفذ في عدد آخر منهم حكم الثورة بالإعدام، مما أحال حياتهم إلى جحيم، ومثال ذلك المندوب بمدينة الأخضرية، الذي استهان بتحذير الثورة وكان الجزائري الوحيد الذي بقي متمسكا بمنصبه في المندوبية الخاصة، ولأنه يعلم بأن الثورة تطلبه فقد لزم بيته وامتنع عن الخروج منه إلا للضرورة، ومع ذلك فقد لقي حتفه بفناء بيته، بعد أن دخله إليه أحد الفدائيين فأرداه قتيلا برصاصتين في الكبد، ورغم أن السلطات الفرنسية طوقت المكان واستوقفت كل من كان متواجدا فيه، فإن أحدا منهم لم ينبس ببنت شفة، مما يعكس قوة الثورة في ضرب أهدافها وتنفيذ ما وعدت به، ومدى انضباط الشعب في لزوم الصمت، وقد وجدت الثورة في العمل الفدائي سلاحا تكتيكيا ونفسيا على درجة عالية من الردعية، فهو بحق " قنبلتها النووية"، حيث نقرأ: " إن العمل الفدائي هو أداة معتبرة فالوقع النفسي الناتج عن عملية تصفية جسدية هو أكبر من الوقع النفسي الذي يمكن أن ينتج عن اشتباك. فالعمل الفدائي يحسس الرأي العام للعدو، ويرسخ ثقة الشعب فينا، ويصيب أعصاب المستعمر الفرنسي بالانهيار، فالعمل الفدائي هو بمثابة القنبلة النووية للمناضل الثوري، هذه القنبلة هي أيضا سلاح تكتيكي، فهي برغم كل الاستراتجيات، تشل وتقوض معنويات العدو"[2].

1- SHAT, 1H2587/d.2, Tract émanant de la Wilaya I, Zone A et B, opposé de 2 décembre 1959 Op,Cit.

2-SHAT, 1H 2582/d.1, Lettre du Capitaine chef de la Zone VII, Wilaya V, au frère 25, objets enseignements, 29 mars 1958.

وفي هذا الشأن، أقر أحد الضباط الفرنسيين بنجاح دعوة جبهة التحرير الوطني إلى مقاطعة التعامل مع الإدارة الفرنسية خاصة المصالح.إ.م، حيث يقول: "...فالإدارة الفرنسية كانت تتمثل بعد زوال البلديات في هذه الجهات الفقيرة في بلاد القبائل في ضباط م.إ.م، الذين يقومون في نفس الوقت بدور رئيس البلدية، وساعي البريد، ومحصل الضرائب، والحاكم...الخ، وبواسطة مكاتب ضباط م.إ.م تصل السكان بالحوالات البريدية التي تأتيهم من أفراد عائلاتهم العاملين بفرنسا، وقد أصدر جيش التحرير في وقت من الأوقات أوامر بمقاطعة ضباط م.إ.م وعدم الاتصال بهم، وفعلا فإن العائلات توقفت عن اتصالها بأولئك الضباط، ولم تعد تذهب إليهم لتحصيل الأموال التي تأتيها من فرنسا، وضابط م.إ.م، هو أيضا الذي يوزع الأغذية على المحتاجين، والمنح العائلية وأجور قدماء المحاربين، وبما أن مكاتب م.إ.م قد قوطعت، فقد تراكمت الحوالات البريدية، وتراكمت المواد الغذائية في مكاتب ضباط م.إ.م، رغم أن السكان كانوا في حاجة أكيدة إليها لأن أدنى اتصال بضابط م.إ.م يعد استسلاما وخضوعا، لكن جيش التحرير لاحظ أن هذه الوضعية أثرت على صحة السكان ووضعيتهم، فغير موقفه وأصدر أمره إلى السكان بأن يستأنفوا الاتصال بمكاتب م.إ.م، لكن لا يجوز أن نستخلص من ذلك أن اتصال السكان بضباط م.إ.م يعد خضوعا لنا، كلا، والأدل على ذلك من أن أولئك السكان الذين يقبلون من مسافات بعيدة ليتصلوا بحوالة من فرنسا أو بشيء من المواد الغذائية، والذين يقطعون جهات، لا تخضع لرقابتنا مطلقا، أننا عندما نسأل أولئك السكان عما يجري في تلك الجهات، يجبوننا دائما بأنهم لا يعرفون شيئا عن المقاومة الجزائرية، مع أننا لا نشك في أنهم على اتصال بجيش التحرير"[1].

أما بالنسبة لحصيلة الثورة في مجال محاربة المندوبيات الخاصة وإفشال الانتخابات التي نظمتها فرنسا، وروجت لها المصالح.إ.م، في إطار الإصلاح الإداري والسياسي، كان عدد الجزائريين المشاركين في المندوبيات الخاصة بحلول أول جانفي 1958 هو: 3789 مندوبا خاصا، فقامت الثورة، التي استشعرت الخطر، بإعدام عشرة منهم في شهر

1- **جريدة المجاهد**، عدد 53، الصادرة بتاريخ 19-10-1959، ص ص 6-7.

جانفي، وثلاثة في شهر فيفري، واثني عشر في شهر مارس، وثلاثة عشر خلال شهر أفريل من نفس السنة، أي بمجموع يقدر بـ 38 مندوبا، ويبدو أن هذا العدد من الضحايا لم يكن رادعا بما فيه الكفاية، إذ سرعان ما ارتفع عدد المشاركين في المندوبيات الخاصة، ليبلغ في شهر أفريل من نفس السنة 7337 مندوبا خاصا، أي بزيادة تقدر بالضعف[1]، هذا ويورد الباحث شارل روبرت أجرون، أنه من بين 1756 مدني جزائري قتلوا ما بين جويلية 1959 وجوان 1960، هناك، 118 مدني كانوا أعضاء ضمن المندوبيات الخاصة[2]، أما الباحث موريس فافر، فيورد من جهته أنه في أوت 1960، اشتدت ضغوط جبهة التحرير على المنتخبين، فكانت الحصيلة تتمثل في قتل ثمانية رؤساء للبلديات وأربعة وستون مستشارا بلديا، وجرح أربعة عشر منتخبا محليا واختطاف سبعون آخرون، وبالإضافة إلى تلقي تسعة وأربعون ومائة منهم لرسائل تهديد، قام ثلاثة ومائة منهم بتقديم استقالتهم[3].

ب- توعية وتعبئة الجماهير الشعبية وتنظيمها:

في الحروب الثورية، يمثل التنظيم – بكل ما ينطوي عليه من معاني التخطيط المحكم لترشيد استعمال الوسائل وبلوغ الأهداف– أحسن أداة يمكن أن تتوفر عليها حركة ثورية من أجل عقلنة وسائلها وترشيد استعمال إمكانياتها، بما يحول دون إهدار طاقاتها، وبما يؤدي إلى تعويض العجز المسجل لديها أمام قدرات العدو وإمكانياته، فيتحقق لها شيء من التوازن يُمكَنها من بلوغ أهدافها بأقل كلفة وخسارة، وفي هذا المقام، يمثل الشعب، الذي تنشد الثورة تحريره، منجما غنيا بالوسائل والإمكانيات، التي يمكنها تقديم الكثير للثورة، وهو أمر لا يتأتى للثورة الاستفادة منه إلا أذا عرفت هذه الأخيرة كيف تثمنه بطريقة عقلانية ومنظمة باعتماد التنظيم، وهو ما سعت فعلا الثورة الجزائرية إلى تحقيقه من خلال عملها الدءوب لتنظيم الشعب الجزائري للاستفادة من طاقاته وتعبئته في معركة الشرف لاستعادة حريته وسيادته على أرضه[4].

1- SHAT, 1H2411/d.1, Message d'action psychologique n° 19, service d'action psychologique et d'information du Ministere de la Défence Nationalet des Forces Armées, 18 avril 1958.

2- **Charles Robert Ageron**, Op.Cit, p. 626.

3- **Maurice Faivre**, *Les archives inédites de la politique Algérienne 1958-1962*, Ed, L'Harmattan, Paris 2000. p 40.

4- SHAT, 1H2582/d.1, Introduction: l'organisation et la somme des princes…, Wilaya IV, (s.d), p 1.

ولجعل الشعب على دراية تامة بتطور الثورة وما تحققه من انجازات يومية بكل ربوع الجزائر، حتى يستطيع مسايرتها وتقديم مساهمته الخاصة في تحملها ونصرتها، هو ذلك الحضور الذي يؤمنه تواجد المقاتلين وعيشهم بين ظهراني الشعب، وتقاسمهم لحياته اليومية في آمالها ومعاناتها، وفي هذا الحضور اليومي والبسيط للثورة بين الشعب، يقع العبء الكبير على المحافظ السياسي[1] كي يُثمن هذا الحضور بتنظيمه للتجمعات الشعبية لتعريف السكان بالثورة وبأهدافها وتعريفهم بفرنسا وتاريخها الطويل في محاربة التطلعات الوطنية للجزائريين، مقدما شواهد حية على ما فعلته في الماضي وما تفعله في الحاضر لسحق هذه الآمال والتطلعات، مفندا كل مزاعمها الدعائية ضد الثورة، باعثا الأمل وروح التضحية في نفوسهم وحاثا إياهم على الإصرار والصبر لبلوغ الهدف المنشود، ضاربا لهم أروع الأمثلة من حياة كبار رجال الدين وأبطال الجزائر عبر مختلف حقب التاريخ، وغالبا ما كانت هذه التجمعات يتم تنظيمها ليلا، بحضور المحافظ السياسي وبعض مسئولي جيش التحرير وأعضاء لجنة الثلاثة وأعضاء مجلس الشعب، وطبعا بحضور كل البالغين من الذكور بالدوار، وتُحال فيها الكلمة إلى المحافظ السياسي ثم إلى غيره من المسئولين، الذين كانوا يركزون مجمل تدخلاتهم على تناول القضايا ذات الصلة بالثورة، كمعطيات الحرب في الجزائر، وتصريحات قادة الثورة وما يقابلها من تصريحات الساسة والعسكريين الفرنسيين، كل ذلك اعتمادا على ما تنشره الصحف وتذيعه الإذاعات، اللتان كانتا مصدرا إعلام لا غنى عنه بالنسبة لمسئولي الثورة وبالأخص بالنسبة للمحافظ السياسي[2].

كانت هذه التجمعات تتم في أماكن خاصة تُلقى فيها الخطابات التي تبرز الدور العظيم الذي يؤديه المواطنون من أجل البلاد، كما يطلعونهم على الجرائم الشنعاء التي

1- **المحافظ السياسي**، أو المرشد السياسي، أو المفوض السياسي: كان هذا الاسم يطلق على ضابط أو ضابط صف من المجاهدين، للقيام بمهام محدودة، وكان يشترط في هذا المجاهد الثقافة الواسعة، والوعي السياسي الرفيع، للمزيد حول طبيعة عمل هؤلاء المحافظين السياسيين، عد إلى، **أحسن بومالي**، *استراتجية الثورة*..، المرجع السابق، ص 124 وما بعدها.

2- **Azzedine (Cdt**), *Les Fellagas*, ENAG, Alger 1997, p 161.

يقوم به العدو في أوساط السكان، لتنتهي إلى أن الثورة لم تقم بهذا إلا من أجل تحرير البلاد، ورفع كرامة أبناء هذا الوطن عالية، ليُختم التجمع بتعيين بعض الأشخاص الذين لهم قدرة وجاه بين السكان كمسئولين، وتكليفهم بمهام جمع الأموال وتعبئة المواطنين، وكان الحرص، في مثل هذه الظروف، الاتصال بالشباب المجند في صفوف العدو، لتموين جيش التحرير بالذخيرة والسلاح والألبسة، وليكون مجاهدا ضمن صفوف جيش التحرير الوطني. كما كان رجال الثورة يهددون بالإعدام كل من رفض تحمل المسؤولية، وفعلا تم إعدام العديد منهم ليكونوا عبرة لغيرهم(1).

ومن بين الأساليب المعتمدة من طرف الثورة، للتقرب من السكان، ومحاولة إقناعهم بضرورة مناصرة الثورة لأنها السبيل الوحيد لإخراجهم من هذا الوضع البغيض، هو تكليف مجاهدين من أبناء المناطق الذين لهم إخوة أو أبناء مسلحون، بزيارة عائلاتهم، والتحدث لهم عن الثورة وأهدافها، كما كان يتم تكليف البعض من السكان بمسؤولية جمع الأموال ومراقبة تحركات العدو...الخ. ويطلب منهم تسليم أسلحتهم لإخوانهم جنود جيش التحرير الوطني لأنه " من العار أن يحمل الجزائري سلاحا موجها لصدر أخيه الجزائري، وهو ما يجعلكم سخرية أمام المعمرين والأوروبيين على السواء"(2).

وفي اتصالاتهم ولقاءاتهم بالأهالي، كان المحافظون السياسيون ينقلون أوامر جيش التحرير الوطني إلى المواطنين، وفي نفس الوقت يقومون بمحاربة الإشاعات الاستعمارية التي تحاول القضاء على التأييد الشعبي لجيش التحرير الوطني(3). وعليه فالمحافظ السياسي يضطلع بدور أساسي، في التوعية والتبليغ، ورفع معنويات الجماهير، لوضع حد لمحاولات المستعمر المثبطة للعزائم، والمشوهة للحقائق(4).

وعلى غرار ما سبق ذكره، فإن نشاط المحافظين السياسيين كان يصبو إلى تحقيق الأهداف التالية:

- شرح مبادئ الثورة وأهدافها للجماهير.

1- **مجلة أول نوفمبر**، عدد 90-91، المرجع السابق، ص ص 76-77.

2- نفسه، ص 78.

3- **الجزائر أخبار ووثائق**، المصدر السابق، ص 16.

4- **الجنيدي**، المصدر السابق، ص422.

- تأسيس خلايا عمل يسند إليها مهمة تثقيف وتوعية المناضلين والمواطنين على السواء.
- إيجاد الدعم المادي والإمداد اللازمين لتطوير الكفاح المسلح ومواصلته بقوة أكبر، وهذا بواسطة جمع الأسلحة بمختلف أنواعها.
- إقامة شبكات للاتصال.
- عزل وتصفية المتعاونين مع قوات العدو[1]
- الإشراف على التربية والتعليم من حيث البرامج والإطارات.
- إصدار الأوامر المتعلقة بالعمليات الفدائية الفردية.
- تجنيد الراغبين في الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني.
- يقوم بتنظيم وتوعية سكان القرى التابعة لقطاعه ويعتبر المربي والمنشط والموجه الأساسي للجماهير.
- يقوم بالدعاية، والدعاية المضادة للاستعمار، بهدف رفع معنويات المجاهدين والجماهير وتحطيم معنويات العدو.
- إطلاع الجماهير على الانتصارات التي تحرز عليها جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي، وكذلك إطلاعها على مواقف الدول الشقيقة والصديقة.
- بث العيون في القرى والمشاتي بل وفي كل عائلة[2].

ولتسهيل مهمة المجاهدين في الوصول إلى السكان، وأداء مهامهم على أحسن حال، أصدرت الجبهة تعليمات صارمة للمواطنين تحثهم فيها على الالتزام بها، وقد ركزت، في أغلبها، على السهر على أمن وسلامة المجاهدين، وتوفير احتياجاتهم المختلفة وهذا من خلال:

- القضاء على الكلاب لأن نباحهم يثير انتباه وارتياب عملاء الاستعمار ويتسنى لهم بالتالي اكتشاف المجاهدين عند مرورهم بمكان ما.

1- **مجلة الجيش**، عدد 224، الصادرة بتاريخ 1982/11/01، ص 35.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**،" تقرير ولايات الوسط"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08-10 ماي 1984، ص 10.

- إزالة الحواجز والزرائب المقامة حول الديار والبساتين وبين الحقول تسهيلا لتحركات المجاهدين عند اتصالهم بالمواطنين، وأثناء المعارك والاشتباكات، ونصب الكمائن.
- توفير كل ما يحتاجه المجاهدون من مأكل وملبس ومال ودواء وسلاح ومعلومات واتصال.
- مواصلة جمع بنادق الصيد والذخيرة الحربية وبعض القطع المتخلفة من أسلحة الحرب العالمية الثانية[1].
- إجبار كل مواطن على دفع الاشتراكات أولا، ثم دفع التموين واللباس والدواء والمشاركة في شبكة الاستعلامات والأخبار[2].
- إقامة شبكات استخبارات شعبية ترصد تحركات العدو، أي جمع كل المعلومات السياسية والعسكرية عن العدو بحيث تعتبر هذه الشبكات عيون الثورة[3].

كان على جبهة التحرير الوطني أن تقنع الجماهير بضرورة الثورة، بأنها الحل الأمثل للتحرر واسترجاع السيادة الوطنية، وبدونه لا يمكن لهذا الشعب أن تقوم له قائمة، كما كان يتوجب عليها إشعارهم بما يحاك ضدهم من مؤامرات، في شكل برامج ومشاريع وإصلاحات، تدعي سلطات الاستعمار، بأنها ستعيد لهذا الشعب عزته وكرامته، حيث كانت مكاتب م.إ.م تتولى الدعاية لها، والعمل على تنفيذها، ومحاولة إقناع الأهالي بأنها الحل الأمثل للتخلص من حياة البؤس والفقر والتعاسة والتخلف. أما الأمر الآخر فهو محاولة تعبئة الجماهير، من أجل أن يساهموا في الثورة، من أجل تحقيق أهدافها النبيلة، بالنفس والنفيس، لذا عمل المرشدون السياسيون على إقناع الجماهير بأن الثورة الشعبية لا تعمل لصالح فئة دون أخرى، وإنما هي منبثقة من الشعب وتعمل لصالح الشعب، وأنها عبارة عن عملية تصفية وتطهير للأوضاع المتعفنة، وغايتها ليست إلا تأدية رسالتها

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية جيجل"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة من 01-03 ماي1983، ص 04.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية تيزي وزو"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة من 01-03 ماي1983، ص 05.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية أم البواقي"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 08-10 ماي1983، ص 09.

التاريخية الطبيعية، وهي تطوير الجماهير التي انبثقت منها لتقوم بدورها التاريخي المتمثل في تطهير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسي[1].

لقد صار المجاهدون أينما حلوا يستقبلهم المواطنون بالترحاب والاحترام الكبيرين، بلغ حد التقديس في بعض الأحيان، وهذا كان دافعا قويا للكثير من الشباب بإقدامهم على تنفيذ عمليات فدائية دون سلاح من أجل قبولهم في صفوف جيش.ت.الوطني.[2]

ج- عملها تجاه منشطي الشباب:

كان منشطو الشباب هم الآخرون محل متابعة ومطاردة من قبل الثورة لاضطلاعهم بدور هدام لا يقل خطورة عن دور الفرق الطبية الاجتماعية المتنقلة، من أنهم يُشغلون الشباب بأمور ثانوية الغاية منها صرفهم عن الثورة وعن التطلع إلى تحقيق الأهداف الوطنية العليا، إلى جانب ذلك، فإن هؤلاء المنشطون هم أيضا أداة في يد م.إ.م لنسج شبكات استعلامية لفائدة هاته المكاتب بين السكان: " *لأن ضباط م.إ.م هم الآن واعُون بالجدار النفسي الذي يفصلهم عن الشعب فهم لذلك يستعملون أكثر فأكثر منشطين للشباب من المسلمين الذين يقومون في سرية تامة بالدخول في اتصالات مع السكان، ليكتفي بعد ذلك هؤلاء الضباط بجذب الخيوط في الخفاء*"، ولأن نشاط هؤلاء الشباب يضر بالثورة، فقد تعقبتهم بالإنذار أولا ثم بالعقاب ثانيا، لأن موقفهم المتمثل في اللعب على الحبلين هو موقف غير مريح، فمن جهة هم جزائريون ومسلمون ومن جهة أخرى يتعاملون مع الفرنسيين دونما اعتبار للأرواح الجزائرية المزهقة، لذا يتوجب وقف هذه المهزلة: " *لقد طال أمد هذه المهزلة في الصداقة مع الفرنسيين، فإما أنكم معنا وبالتالي يتوجب عليكم طاعتنا، وإما أنكم ضدنا وبالتالي فانتم تهزؤون بالدم المسفوك*"، ومطلب الثورة من هؤلاء كان يتمثل غالبا في تقديم الاستقالة ووقف كل "الصداقات" المعلنة وبالأخص الخفية مع الفرنسيين ومن والاهم، فالثورة لا يخفى عليها شيء: " *نحن على علم بكل شيء، بل أحسن بكثير من السلطة الفرنسية نفسها، التي ستكون عاجزة عن توفير الحماية لكم، لأنها دائما وفي كل مرة تصل متأخرة ولن تستطيع إلقاء القبض*

1- **بومالي**، *استراتجية الثورة...*، المرجع السابق ص ص 125- 126.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية سطيف"، المصدر السابق، ص 07.

على مرتكب الجريمة، وبالأخص أنه لن يكون هناك شهود، فاحذروا من الهزأ بنا، وإلا فالموت ينتظركم وينتظر من يدعمكم"[1].

د- نشاطها تجاه المرأة:

فيما يتعلق برد فعل الثورة الجزائرية على النشاط النفسي الفرنسي المطبق في اتجاه الجزائريات، حيث كانت المرأة الجزائرية موضوع نشاط نفسي شديد ومكثف، من أجل الاستحواذ عليها وتسخيرها لخدمة أهدافه الاستعمارية، جاعلا من نشاطه النفسي على المرأة وسيلة للقضاء على الثورة[2]، لتحقيق ذلك، رفع شعار "*تحرير المرأة وتحسين أوضاعها الاجتماعية*"، جاعلا من هذا الشعار تحد يرفع في وجه الثورة الجزائرية، وكأن لسان حاله يقول: " إذا كانت الثورة الجزائرية فعلا ثورية فما عليها إلا اتخاذ إجراءات ملموسة تُغير جذريا من واقع المرأة الجزائرية". وفرنسا في رفعها لهذا الشعار لم تكن تحذوها نية حسنة وخالصة تجاه المرأة الجزائرية، وإلا أين كانت هاته "النية الحسنة والخالصة" منذ عقود: فهي لم تقدم شيئا للمرأة الجزائرية غير البؤس والدمار، ثم ما الغاية من طرح مسألة كهذه في توقيت مثل هذا، إذا لم يكن القصد شيئا آخر غير جعل الشعار" تحد" يُرفع في وجه الثورة الجزائرية لإدخالها في حرب على جبهات ثانوية، ثانوية مقارنة بقضيتها المصيرية المتمثلة في تحرير وطنها، هذا وقد كانت فرنسا، تملؤها الثقة في النفس في الانتصار على الثورة الجزائرية في هذا المجال بالذات، لأن الثورة بزعمها لن تستطيع أن تقدم للمرأة الجزائرية الشيء الكثير لأن صفوفها قد أثخنت بالوافدين عليها من جمعية المسلمين الذين- بما أتوا من مرجعية محافظة- لن يسايروا الثورة مطلقا في مسار "تحرير المرأة الجزائرية"... لذلك كان النشاط النفسي الفرنسي على المرأة الجزائرية بالريف والمدن، موضوع متابعة وتحليل دقيقين من قبل مصالح الثورة، للوقوف على أهدافه ووسائل عمله وإيجاد السبل الأنجع للرد عليه.[3]

1- SHAT, 1H 2582/d.1, Lettre du Capitaine Chef de la Zone VII, Wilaya V, au Frere 25 mars, objet renseignements, 29 mars 1958.

2- SHAT, 1H 2536/d.1, Construction d'une organisation politique de base, (s.d), p 2.

3- SHAT, 1H 2461/d.1, Directive F.L.N: Propagande et contre propagande à mener vis-à-vis de la femme musulmane (Copie d'un document récupéré dans la sacoche de Si Boumediane, adjoint politique en Nahia 4 Nord, Mintaqua 1958 en LQ 60 C 9, Wilaya V (s.d), p 1.

للتصدي لهذا النشاط، اتخذت الثورة مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

– أولا، توجيه نشاط دعائي مكثف ضد مختلف هيئات العدو، العاملة في حقل النشاط النفسي على المرأة الجزائرية لكشفها وفضح أهدافها والتحذير من خطرها، وضمن هذا الإطار، يمكن إدراج النشاط الدعائي للثورة ضد الفرق الطبية الاجتماعية المتنقلة، التي سُجل بشأنها، خلال العديد من المرات، انزعاج ظاهر لمسؤولي الثورة من نشاطها، أما بالنسبة لشعار تحرير المرأة، الذي ترفعه مختلف هذه الهيئات، فقد تم تصويره بأنه دعوة إلى "سلخ المرأة الجزائرية عن قيمها، كخطوة ممهدة لتنصيرها، مما سيترتب عنه انحطاط في سلوكها وضياع لشرفها"[1].

– ثانيا، وبالمقابل، قامت الثورة ببلورة دعاية مضادة في اتجاه المرأة الجزائرية لتحصينها من دعاية العدو، محاور هذه الدعاية تم تكييفها لتتوافق مع وضع المرأة في الريف أو في المدينة، فبالنسبة للمرأة للجزائرية بالريف، تضمنت هذه الدعاية المحاور التالية:

– تذكيرها بالعديد من الجرائم والتجاوزات والانتهاكات المرتكبة من طرف جيش العدو، بذكر أماكنها وتواريخها، بما في ذلك ذكر ما ارتكبه من مجازر ضد النساء والأطفال.

– مساءلتها عم فعلته فرسا بالجزائرية حيث جعلتها مجرد خادمة في البيوت، ومحل إذلال مستمر من طرف المستعمر أو ابنه.

– تنويرها بالمخاطر التي يرتبط عليها انسياقها وراء المخططات الفرنسية، كقبولها التصويت والمشاركة في الانتخابات، التي صورت مشاركتها فيها بأنها " قبولها منها بأن تتحول إلى فرنسية وأن تتنكر لدينها ووطنها، وبالتالي قبولها بأن تصبح الجزائر أرضا فرنسية"[2].

– تحذيرها من إرسال أطفالها إلى المدرسة " لأن العدو سيعلمهم لغته ليسلخهم عن دينهم، حتى إذا كبروا، تنكروا لوالديهم وتزوجوا بفرنسيات، وأصبحوا جنودا يدافعون عن فرنسا".

1- SHAT, 1H 2586/d.1, Note de service, n° 1680/RM, 10/5/OPS/S, Alger, 31juillet 1958.
2- SHAT, 1H 2461/d.1, Directive F.L.N: Propagande et contre propagande à mener vis-à-vis de la femme musulmane, Op.Cit, p 3.

أما بالنسبة للمرأة الحضرية، فقد كانت محاور دعاية الثورة باتجاهها تتمثل في شد انتباهها إلى طرق أخرى للتحرر، انتهجتها نساء أخريات، هن مسلمات مثلها، من بلدان مسلمة ومستقلة كمصر وتركيا وسوريا، وبالتالي ليس من الضروري " أن تتحول الجزائرية إلى فرنسية كي تتحرر". أما بالنسبة إلى ما تتلقاه المرأة الجزائرية من مساعدة ورعاية طبية واجتماعية من العدو، فهو شيء طبيعي " لأن العدو يبحث عن ثقة الشعب، لأنه أصبح يخشى هذا الشعب، بعد أن أصبح هذا الشعب قويا بثورته، وهو يفعل الخير ويفعل الشر ولا يفعل الخير إلا عندما يشن الحرب"[1].

لكن، يبقى الإجراء المهم في كل هذا، الذي اتخذته الثورة ردا على الأنشطة النفسية والدعائية الهدامة لفرنسا، هو فتحها باب الثورة واسعا أمام المرأة الجزائرية، كي تقدم مساهمتها كاملة في عملية تحرير وطنها، وفي هذا المقام، سيكون من المبكر والسابق لأوانه، وفي مثل هذه الظروف بالذات، مطالبة الثورة بالفصل في موضوع ترقية وتحرير المرأة الجزائرية ومطالبتها بالإفصاح عن الوضع الذي تعتزم منحه لها غدا، في الجزائر المستقلة، وإن كنا نجد شذرات لهذه المسألة متفرقة هنا وهناك، وهي وإن كان من الصعب اعتبارها بوادر وإرهاصات لمشروع ثوري في هذا الموضوع، فهي تكشف على الأقل بأن مسألة ترقية المرأة الجزائرية لم تكن غائبة تماما في اهتمامات قيادة جبهة التحرير، حيث نقرأ في إحدى الوثائق ما يلي: " إن الجزائريات يعشن منذ عقود في ظروف مادية ومعنوية وفكرية تعود إلى القرون الوسطى، مما جعلهن يشكلن النصف غير الواعي لجسد الأمة الجزائرية، وهو ما يستدعي تقديم علاجات مستعجلة، تكون موافقة لروح ثورتنا الوطنية وموافقة للمتطلبات الجديدة والمتعددة، لتحضيرهن لمهامهن المتعلقة بتحرير البلاد وبناء المستقبل الجزائري، ضمن نطاق صلاحيتهن الطبيعية، كزوجات وأمهات وربات بيوت ومواطنات، وأمام المشاكل المتعددة التي ما فتئت تطرح عليهن، فإن جبهة التحرير تنصحن بأن يستمدن من المبادئ الإيجابية للأخلاق الإسلامية غذائهن الروحي دون أن يمنعهن ذلك من أن يستلهمن بذكاء من أمثلة ونماذج تطور المرأة بالمجتمعات المتطورة، متى وافقت هذه القيم بلدنا ونضالنا

1- SHAT, 1H 2461/d.1, Directive F.L.N: Propagande et contre propagande à mener vis-à-vis de la femme musulmane, Op.Cit, p 3.

التحرري من أجل انعتاق وطننا[1]، علما أن الثورة، في نداءها الذي وجهته إلى الطلبة الجزائريين بقصد مقاطعة المدارس الفرنسية، لم تستثن الطالبة الجزائرية، التي دعتها للالتحاق بجبهة وجيش التحرير لتقديم مساهمتها في عملية تحرير الوطن، وهو ما عزز صفوف جيش التحرير بأعداد من الطالبات الوافدات، مما دفع لاحقا بقيادة جيش التحرير إلى إحداث إطار خاص يضبط مشاركتهن في الثورة، ذلك ما نلمسه من مبادرة الولاية الثانية إلى إنشاء سلك النساء المجاهدات اللاتي كن يضطلعن بدور مزدوج:

– الأول، وهو دور طبي، يتمثل في العمل كممرضات لتقديم العلاج للمجاهدين بمستشفيات جيش.ت.و، وتقديم العلاج أيضا للسكان المدنيين خارج هذه المستشفيات.

– الثاني، هو دور اجتماعي وسياسي: اجتماعي يتمثل في العمل كمساعدة اجتماعية في خدمة المرأة الجزائرية لمنحها نصائح وإرشادات تعينها على تدبير شؤون بيتها وتربية أطفالها ومراعاة قواعد الصحة والنظافة... وسياسي يتمثل في توعية هذه المرأة، بتحسيسها وتنويرها بالأوضاع السياسية القائمة، حيث يناط بها أن تشرح لهذه الأخيرة ما هو جيش التحرير وما هي جبهة التحرير وما هي أهداف الثورة الجزائرية، بما في ذلك تبيان واجب هذه المرأة تجاه الثورة، هذا، وقد كان النشاط السياسي لهاته النساء المقاتلات يخضع للمسؤولية المباشرة للمحافظ السياسي للقسمة، وقد أسدى هذا السلك خدمات جليلة للثورة[2]، وهو ما تؤكده شهادة السيد أنيسة بركات بقولها " *لقد كانت أنشطتنا متعددة داخل جيش التحرير: فتارة نحن ممرضات، وتارة مساعدات اجتماعيات، وتارة كاتبات في السكريتاريا، وأحيانا أخرى مسؤولات عن التنظيم النسوي. لقد كنا نقدم باستمرار، وبهمة لا تعرف الكلل، العلاج والإسعافات للمجاهدين الجرحى. كما كنا نقوم أيضا بإجراء زيارات للمرضى المدنيين. ونعالج النساء والأطفال والرجال. ونقدم إرشادات ونصائح قيمة حول مبادئ الصحة العامة لسكان الريف، وكنا نعمل أيضا على تحسين ظروف المرأة الريفية. وخلال فترات الهدوء، كنا نعقد اجتماعات*

1- SHAT, 1H 2586/d.2, Extraits de deux documents rebelles, annexe à la Note de service n° 861/EM.10/PSY/DR, Alger, 27 fevrier 1957, p 6.

2- **بن دارة** ، المرجع السابق، ص ص 322-324.

سياسية للنساء لنؤجج فيهن اللهيب الثوري، من خلال شرحنا لهن أهداف الثورة وتطورات الأوضاع، حتى يعين بصورة أفضل مدى نبل قضيتنا ويشاركن بحماس وشجاعة في معركة التحرير. وعند نفاذ مخزون الأدوية، كنا نقدم مساعدتنا إلى كتابة المنطقة، حيث كنا نحرر مئات المناشير الدعائية، ونكتب وصلات جمع المال، ونترجم التعليمات العسكرية الداخلية إلى العربية، بما في ذلك القرارات ومعلومات أخرى"[1].

وقد لعبت المرأة الجزائرية دورا رائدا في هذه الثورة، وقاسمت الرجل المجاهد كل أعماله، ومشاقه المدنية والعسكرية والسياسية، فتولت الطهي والإطعام والإيواء للمجاهدين وباشرت عمل الإعلام كنقل الأخبار، وترصد حركات العدو، وإيصال الرسائل والمعلومات وتولت التمريض، والعلاج للمرضى، والجرحى والمعطوبين، وتنقلت في الجبال والشعاب، وحملت السلاح وشاركت في المعارك، وأخفت المجاهدين، ونقلت إليهم المؤن والأغذية، والملابس والمعلومات والأخبار وشجعتهم على الصمود والثبات والاستبسال في المقامة والجهاد، وأعطت المثل في الصبر والجلد والتحمل، وكانت خير مثل، وعلى كل لسان لكل لسان الجزائر وغيرها، ومن أمثلتهن ورموزهن مليكة قايد، وفضيلة سعدان، وأختها مريم والجميلات الثلاثة: جميلة بوباشا، جميلة بوحيرد، وجميلة بوعزة[2].

يتضح، مما سبق، أن حظ النشاط النفسي للثورة في اتجاه المرأة الجزائرية من النجاح كان لا يستهان به، فقد نجحت الثورة بوسائلها المحدودة في أن تتصدى للنشاط النفسي الفرنسي ضد المرأة الجزائرية، واستطاعت أن تكسب الجزائرية وأن توجه جهودها وجهة صحيحة لخوض معركتها الأهم، هي معركة تحرير وطنها، وذلك بعدما حاول المستعمر صرفها إلى خوض معارك خاسرة في وقتها ولن تعود عليها بشيء. وإذا كان الاستعمار قد سعى من وراء نشاطه النفسي على المرأة الجزائرية تسخيرها أداة لتحقيق أهدافه الاستعمارية، فإن الثورة قد نجحت في جعل المرأة تكافح من أجل تحقيق

1- **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص ص 208-209.

2- للمزيد حول دور المرأة في الثورة التحريرية، **أنيسة بركات**، *نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية*، م.و.ك الجزائر، 1985.

هدفها الأسمى، المتمثل في استقلال وطنها الجزائري، والذي لا يمكن بدونه تصور أي ترقية لفرد من أفراده. نجاح الثورة هذا، لا يفسره ولا يبرهن عليه إلا ذلك السخاء في التضحية الذي قابلت به المرأة الجزائرية الثورة، والذي هو بلا شك يتجاوز في حجمه كل الأرقام والإحصائيات"[1].

هـ - إنشاء أجهزة إدارية خاصة:

في إطار سياستها الرامية للتصدي لنشاط المصالح الإدارية المختصة، وإفشال مشاريعها المزيفة ودعايتها المغرضة، عمدت جبهة التحرير الوطني إلى إرساء هياكل قاعدية، وهذا من أجل سد حاجيات السكان المتزايدة، وعزل الجماهير عن الإدارة الفرنسية تماما وهذا من خلال تأسيسها للخلايا الشعبية عبر القرى والمدن الجزائرية تحت إشراف المرشدين السياسيين، واحترازا منها حتى لا ينكشف أمرها للعدو فهي تقوم بنشاطاتها في سرية تامة بحيث لا يعرف أعضاء خلايا قرية أو مدينة بعضهم بعضا في أغلب الأحيان، ولا يتم الاتصال بينهم إلا عن طريق رؤساء الخلايا[2]، وكانت قيادة الثورة تختار، لهذه المهمة، العناصر المناضلة، التي توفرت فيها شروط الكفاءة والشجاعة[3]، أما المهام التي كانت تقوم بها الخلايا الشعبية فهي عديدة ومتنوعة، من بينها:

- منع المواطنين من التوظيف في الإدارة الاستعمارية بمختلف أصنافها.
- منع المواطنين من دفع الضرائب للخزينة الاستعمارية.
- منع المواطنين من طرح قضاياهم في المحاكم الاستعمارية.
- منع المواطنين من التوجه إلى مكاتب الانتخابات.

1- **Achour Chourfi**, *Dictionnaire de la révolution Algérienne,1954-1962*, Ed, Casbah, Alger 2004, p 157.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية المدية"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد من 01-03 ماي 1983، ص 06.

3- حول كيفية اختيار هذه العناصر عد إلى، **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية وهران"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08 إلى 10 ماي 1983، ص 05.

– إجبار المواطنين الذين تقلدوا مناصب سياسية وغيرها مثل (القايد، الباشاغا، الحرس البلدي champêtre...الخ) على الاستقالة فورا من الإدارة الاستعمارية[1].

إلى جانب ذلك فإن جبهة التحرير الوطني عملت على إيجاد إدارة منظمة تشرف على تسيير الجزائريين في كامل القطر، تقوم مقام الأجهزة الإدارية الفرنسية التي يشرف عليها ضباط المصالح الإدارية المختصة، فالثورة الجزائرية لم تنتظر استقلال الجزائر لتضع يدها على الجهاز الإداري، بل إنها بدأت قبل الأوان، بين نيران المعارك ودوي الرصاص، تطبق النظم وتدير البلاد وتشرف على كل شيء، فهذه مجالس الشعب في البوادي والأرياف هي التي يلجأ إليها المدنيون الجزائريون لفض النزاعات وتسجيل المواليد وعقود الزواج، وهذا نظام الدرك والحراسة يشرف على الأمن، ويتلقى الأخبار فهو بمثابة العين اليقظة لجيش التحرير يزوده بالمعلومات، وهؤلاء حراس الغابات يشرفون على تنظيم من يعملون هناك في حرية تامة بعد أن انسحب رجال الأمن الفرنسي من غاباتنا، أمام زحف جيشنا الظافر، ولكي تتحكم في الوضع وتراقب نشاط المصالح الإدارية المختصة عن كثب، قامت جبهة التحرير الوطني بتعيين محافظين سياسيين مكلفون بالاتصال[2] بمسؤولي الأقسام والدواوير، ويزودون الثورة بما تحتاجه من مئونة وأدوية ولباس، وعلى غرار ذلك فهم يعملون على جمع الأموال، ورفع معنويات المواطنين عن طريق الاتصال المستمر بالسكان، وإذا لاحظوا في جهة ما، محاولات قادة العدو لتضليل السكان والاقتراب منهم، يشعرون المسؤول العسكري بذلك، ويقوم هذا الأخير بإعداد الخطة المناسبة لشن هجمات أو نصب كمائن...الخ بالمكان المقصود لكي يحبط كل مخططات العدو وألاعيبه البسيكولوجية، وقد يشترك في المهام المذكورة مسؤول المخبرات فهو بدوره يلتقط الأخبار من السكان حول تحركات عساكر العدو ودور ضباط الشؤون الأهلية[3].

1– **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية عنابة"، المصدر السابق، ص 05.

2– **جريدة المجاهد**، العدد08، الصادرة بتاريخ 5 أوت 1956، ص03.

3– **مجلة أول نوفمبر**، عدد 90–91، المرجع السابق، ص77.

يعمد المحافظ السياسي بكل دوار إلى تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء تسمى "لجنة الثلاثة" تتولى تشكيل الخلايا الثورية بكل عرش، وتتكون، هذه اللجنة، من رئيس الدوار والمساعد الإداري المكلف بالتنسيق ومراقبة وتوجيه عمل رؤساء مجالس الشعب لكل عرش، إلى جانب المساعد السياسي المكلف بمراقبة وتوجيه مسؤولي تنظيم جبهة التحرير بكل عرش أيضا. وعلى غرار تشكيل هذه اللجنة عل مستوى الدوار، يشرع في تشكيل لجان ثلاثة مماثلة على مستوى كل عرش ومساعديه الإداري والسياسي.

– المساعد الإداري: وهو حتما رئيس مجلس الشعب لهذا العرش، ويتولى بنفسه الإشراف على العمليات المحلية لجمع الأموال (الاشتراكات، التبرعات، الضرائب..) لصالح الجبهة والسهر على توعية الشعب من خلال عقد تجمعات إعلامية ومحادثات تربوية، وتنشيط حصص نقدية ودعائية، تمكن لإيديولوجية الثورة بين السكان.

– المساعد السياسي: وهو المسؤول عن تنظيم جبهة التحرير بهذا العرش أيضا، وهو يمارس سلطة جبهة التحرير في الإشراف على ثلاثة متعاونين: الأول، مكلف بالتموين. والثاني، عون اتصال وبريد، والثالث، عون مكلف بالعمل الفدائي[1].

ومن خلال توزيع المهام أعلاه، يظهر أن دور "لجنة الثلاثة" هو أن تكون أداة ربط بين الشعب وجبهة التحرير، تقدم الاقتراحات وتراقب ميول الشعب وتخطر سلطات الثورة عنها، كما أنها تحقق الحضور الفعال لجبهة التحرير بوسط السكان من جهة وحضور هؤلاء في الثورة من جهة أخرى. وبتشكيل لجنة الثلاثة، يشرع في انتخاب مجلس الشعب المتكون من خمسة أعضاء، الذين يتوزعون المهام كالتالي:

– العضو الأول: وهو مكلف بالصحة وإمساك وتعهد سجلات الحالة المدنية (من ولادات ووفيات، زواج وطلاق...) التي يقوم المحافظ السياسي بمراجعتها مرة كل ثلاثة أشهر، علما أن كل شخص من السكان ثبت في حقه إهمال تسجيل عقد من هذه العقود في أجل خمسة أيام، أو قام بتسجيله في سجلات الحالة المدنية الفرنسية، هو شخص يستوجب التغريم.

1- SHAT, 1H 2582/d.2, directives politiques à tous les commissaires politiques, Wilaya IV, Zone II, Région IV. p 1.

– العضو الثاني، وهو عضو مكلف بالمسائل المالية والاقتصادية، وبالأخص جمع الأموال من اشتراكات وهبات وضرائب وغرامات، ودفع المنح لعائلات المجاهدين والمعتقلين السياسيين والمسبلين وضحايا القمع والمحتاجين... وغيرهم، بما في ذلك تغطية تموين وحدات جيش التحرير.

– العضو الثالث، مكلف بالمسائل القضائية والإسلامية، فهو رئيس المحكمة المكونة من ثلاثة أو أربعة أعضاء للنظر والفصل في الخصومات والنزاعات التي تقع بين سكان العرش، كما يدخل ضمن مهامه أيضا تعهد وترميم المساجد والمدارس والسهر على السير الحسن للدروس بها.

– العضو الرابع، مكلف بالشرطة والمياه والغابات، حيث تقترب مهامه من المهام الأمنية والتنظيمية للشرطة في كل ما يتعلق بالمخالفات التي تسيء إلى النظام العام، كما يتولى أيضا البحث عن نقاط الماء وتعهدها والحفاظ على الغابات وحث الفلاحين على خدمة أراضيهم.

– العضو الخامس، وهو رئيس مجلس الشعب، ويتولى الإشراف والتنسيق على عمل الأعضاء الآخرين وتعويضهم بآخرين في حال عجزهم عن تأدية مهامهم أو عند إلقاء القبض عليهم من طرف العدو، كما يضطلع أيضا بالتنسيق بين مجلس الشعب ولجنة الثلاثة باعتباره يجمع في شخصه بين المساعد الإداري ورئاسة مجلس الشعب[1].

يعقد مجلس الشعب اجتماعين في الشهر، غالبا بعد صلاة الجمعة، أين يُقدم كل عضو تقريرا عن أنشطته الشهرية أمام المجلس. وبالطبع فقد كان يُراعى في اختيار هؤلاء الأعضاء أن يكونوا من بين العناصر الأكثر نزاهة ووطنية وذكاء، ومن المحبوبين من طرف الجميع، الذين لهم القدرة على تحمل الأعباء التي تفرضها مسؤولياتهم. وبتشكيل لجنة الثلاثة ومجلس الشعب يصبح سكان العرش مؤطرين تأطيرا محكما يشعرهم بضرورة المشاركة في النضال، حيث يجد كل شخص نفسه ملزما بشكل أو بآخر على إيجاد مكان له في الثورة[2]، علما بأن الثورة قد عملت على نشر هذا

1- SHAT, , 1H 2582/d.2, directives politiques à tous les commissaires politiques… Op.Cit, p1.

2-**Philippe Tripier**, _Autopsie de le guerre d'Algérie_, Paris, Ed, France-Empire, 1972, pp 102-103.

التنظيم على أوسع نطاق بحيث لا يخلو منه أي ربع من ربوع الجزائر، بما في ذلك المناطق الواقعة تحت الحراسة المشددة للعدو، كالمحتشدات والمعتقلات والسجون ونقاط تجميع السكان حول معسكرات الجيش، التي كان الحرص شديدا على إيجاد مجالس للشعب بها، فالإدارة الثورية تتبع السكان حيثما كانوا في حلهم وترحالهم، فبالرغم من الحراسة المشددة للعدو كان السكان دائما يتوفرون على مجالسهم ومسؤوليهم، ويحصلون على المساعدة والمناشير والأوامر ويقدمون في نفس الوقت لجيش.ت التموين والمعلومات[1].

يذكر أحد ضباط المصالح.إ.م مُعترفا بما حققته الثورة في هذا الميدان قائلا:" *إن جيش التحرير قد وسع نطاق جهازه الإداري، ففي كل قرية توجد منظمة إدارية تابعة لجبهة التحرير إزاء النظام الإداري الفرنسي، وتُرسل جبهة التحرير إلى كل قرية مرشدين ينظمون الحياة الاجتماعية للسكان ويسجلون المواليد وعقود الزواج والوفيات، ويتثبتون من عائلات المجاهدين، ويدفعون منحا مالية للأرامل والعائلات، وتجمع كميات مالية هامة للمحافظة على هذا الجهاز وسد حاجياته، وتقوم شبكة من الأعوان المتخصصين في جمع هذه الأموال وفق تنظيم محكم، نعم إنها شبكة سرية، لكننا لا نشك في وجودها، وجميع الجهود التي بذلناها لتحطيم هذه الشبكة لم تتوصل إلى القضاء عليها، ومن بين الأموال التي تجمعها هذه الشبكة توجد بالضبط تلك التي تأتي من فرنسا ويوزعها ضباط م.إ.م، ومهما يكن من أمر فإن جبهة التحرير تملك موارد مالية واسعة تمكنها من سد حاجاتها بل ومن إعانة السكان أيضا. إن التجار وأصحاب المواصلات والنقل على الخصوص يدفعون الأموال لجبهة التحرير الوطني، لكننا مضطرين إلى أن نتركهم أحرارا في هذا الدفع، فهم يُمونون السكان، ويمونون مراكزنا في بعض الأحيان، فهم إذن ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، وعندما نلوم تاجرا على دفعه المال لجبهة التحرير يجيبنا:" هل تضمنون حمايتي وتعطوني قافلة مسلحة أو تقومون بنقل بضائعي بأنفسكم"، مما جعلنا نقبل بالأمر الواقع، حتى ولو كان ذلك يهدد النظام ويعرض حياة البلاد للاضطراب*

1- **بن دارة**، المرجع السابق، ص317.

حيث لم نجد في جهتنا من السكان من ينظم إلينا من تلقاء نفسه[1].

بهذه الكيفية، استطاع رجال الثورة دعم النظام بالتحاق وفود جديدة من مناطق عدة، جندوا في صفوف جيش التحرير الوطني، وتأكد للعدو من جديد أن الثورة زاحفة من نصر إلى نصر، لا يمكن أن يوقف زحفها لا مخطط شال ولا مكاتب الشؤون الأهلية، وهذا ما سهل لقادة الثورة تأدية واجبهم في أحسن الظروف[2].

دعائيا وإعلاميا:

كانت جبهة التحرير الوطني مقتنعة منذ الوهلة الأولى أن الأسلوب العسكري وحده لا يكفي لإخضاع المستعمر لمطالبها المحددة في بيان أول نوفمبر من جهة، وتعبئة الجماهير وتنوير الرأي العام الدولي بالقضية الجزائرية من جهة ثانية[3]. وكانت الجبهة تدرك أهمية الإعلام ودوره في المعركة التحريرية، وأن نجاح الثورة يتوقف إلى حد كبير، على الكفاح المسلح أولا ثم على التنظيم السياسي ثانيا[4].

وهكذا دخلت جبهة التحرير الوطني ميدان الإعلام بإمكانياتها المتواضعة للدفاع عن مبادئ الثورة وأهدافها، وتحطيم حصون الدعاية الاستعمارية المضللة للرأي العام الوطني والدولي، رغم تأكدها من أنها تواجه عدوا متمرسا وعريقا في هذا الميدان، غير أنها اعتمدت على العقيدة التي هي سلاحها الأوحد، عقيدتها في عدالة قضيتها، عقيدتها بحتمية انتصار الثورة عندما تدعمها الجماهير ماديا ومعنويا[5].

1- **جريدة المجاهد**، عدد:53، المصدر السابق ص ص 6-8.

للمزيد "حول تفكك الإدارة الاستعمارية بالجزائر"، حيث حل محلها نظام وطني وضعته الثورة في كل بلدة وكل قرية وكل مجموعة من عائلات البادية، ولمعرفة كيفية تكوينه والأعمال المنوط بها وانعكاساتها على الحياة العامة للأهالي.. عد إلى، **جريدة المجاهد** العدد 13، المصدر السابق، ص03 ما بعدها.

2- **مجلة أول نوفمبر**، عدد 90-91 المرجع السابق، ص 78-79.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية البليدة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بتيبازة من 01-03 ماي 1983، ص 06.

4- **عواطف عبد الرحمان**، *الصحافة العربية في الجزائر 1954-1962*، معهد البحوث للدراسات العربية، القاهرة، مصر 1978، ص48.

5- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية تلمسان"، المصدر السابق، ص 05.

وكرد فعل على ما كانت تقوم به السلطات الفرنسية، ومن بينها المصالح الإدارية المختصة، تجاه الأهالي، لبلوغ أهدافها المتمثلة في التقليل من شأن الثورة، وتحذير أفراد المجتمع الجزائري من مغبة التورط في التعاطف معها ومساندتها، كان على جبهة التحرير أن ترد بالمثل، وهذا من خلال:

أ- النشاط الإعلامي الموجه للشعب الجزائري وأنواعه:

لبلوغ أهدافها، في هذا المجال، اعتمدت جبهة التحرير الوطني كل الوسائل المتاحة، في ذلك الوقت، نذكر منها:

- الإعلام الشفهي أو الإعلام المباشر:

كان الإعلام الشفهي أو الإعلام المباشر الأكثر انتشارا والأسرع تأثيرا في الرأي العام الوطني. وغالبا ما كان يوجه إلى المواطنين أثناء الاجتماعات التي يعقدها المرشدون السياسيون في المداشر والقرى قصد إطلاعهم على انتصارات جبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي، وتزويدهم بالتعليمات الصادرة عن الجبهة، بخصوص مقاطعة الإدارة الاستعمارية، بالإضافة إلى جمعهم معلومات دقيقة عن تحركات العدو وعملائه وخططه الخ. ونقلها لقادة الثورة في قالب نظامي محكم لإبطال مفعولها وللرد عليها في الوقت المناسب وبالوسائل الملائمة[1]، وقد كان الإعلام الشفهي يعتمد على الجانب الديني، كالدعوة إلى الجهاد، حيث كان المرشدون السياسيون يلقون خطب حماسية في تجمعات المواطنين في المداشر والقرى ويبرزون فيها على الخصوص تفضيل المجاهدون عند الله على المتقاعسين، كما جاء في قوله تعالى، في الآية 94 من سورة النساء" *لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدين في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضَل الله المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما"*، بحيث كانت تلك الخطب التي يلقيها المرشدون السياسيون تلهب الجماهير حماسا وغيرة

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين،** " تقرير ولاية تلمسان"، المصدر السابق، ص 10.

وطنية تجعلهم يتسابقون إلى تلبية نداء الجهاد في سبيل الله لنيل شرف الشهادة[1]، إلا أن نقل الأخبار والتعليمات شفهيا لها خطورتها على الثورة وعلى الفرد الناقل معا،[2] لذا كان يُختار لهذه المهمة الرجال من ذوي العزم والإيمان القادرين على مواجهة الصعاب وتحمل الصبر على المكروه[3].

- الرسائل:

كانت الرسائل المكتوبة تسير جنبا إلى جنب مع الرسائل الشفهية (الإعلام الشفهي) حيث كانت الجبهة توجه رسائل شخصية متعددة، من بينها رسائل موجهة إلى الفئات التالية:

- المتعاونون مع العدو، تحذرهم بواسطتها من خطورة ذلك على الشعب وعلى حياتهم معا، وأحيانا تطلعهم على الحكم الصادر ضدهم، ووقت تنفيذه.

- المتعاونون مع العدو، تحذرهم بواسطتها من خطورة ذلك على الشعب وعلى حياتهم معا، وأحيانا تطلعهم على الحكم الصادر ضدهم، ووقت تنفيذه.

- الجنود المنضمون إلى صفوف الجيش الاستعماري، تحث فيها المرتزقة على الخصوص من الجنود الأجانب على مغادرة صفوف الجيش الفرنسي والرجوع إلى أوطانهم، وفي نفس الوقت تحث الجنود الجزائريين، الذين غررت بهم السلطات الاستعمارية، أن يلتحقوا بصفوف الثورة للدفاع عن وطنهم[4].

- المعمرون، تطالبهم فيها بالإعانات المالية وعدم التعرض لمناضلي الثورة، وإذا لم يمتثلوا لتعليماتها فإنها ستعاملهم معاملة الخونة وستنفذ فيهم الحكم الذي تصدره عليهم محاكم الثورة[5].

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية المسيلة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بتيبازة من 01- 03 ماي 1983، ص23.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، تقرير ولاية الجلفة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بتيبازة من 01- 03 ماي 1983، ص 08.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، تقرير ولاية أم البواقي"، المصدر السابق، ص 33.

4- **الجزائر أخبار ووثائق**، المرجع السابق، ص 131.

5- **مجلة أول نوفمبر**، عدد 39، الصادرة بتاريخ 1979، ص 102. للاطلاع على احد النماذج لهذه للرسائل الموجهة من طرف الجبهة إلى مرتزقة الجيش الفرنسي، عد إلى، *مجلة البصائر*، عدد 330، الصادرة بتاريخ 26-08-1955، ص6.

- المناشير:

إن الصحافة التي تكونت في بداية الثورة، كانت على شكل مناشير، فكانت تطبع المعلومات التي لم تكن في متناول الجميع، أي التي توجد بين أيدي المرشدين السياسيين فقط، حيث يتم توزيعها عبر المداشر والقرى والمدن[1]. كما تُرسل بواسطة البريد إلى خارج القطر الجزائري وخاصة إلى فرنسا، ولمدة طويلة، قبل أن يتفطن العدو للعملية، ويشدد المراقبة على الطرود والرسائل الموجهة إلى الخارج[2].

كانت جبهة التحرير الوطني تلجأ إلى المنشور عندما تعلن عن قرار ما، بقصد تعميم ذلك القرار على الجماهير، بحيث كان يوزع بواسطة المناضلين في جميع نواحي القطر الجزائري، ويكون توزيعه في وقت واحد، بل في ساعة ودقيقة واحدة، وذلك وفقا للتعليمات التي كانت تصدر عن قيادة جبهة التحرير الوطني مقدما، وفي الغالب كان التوزيع في الأوقات التي تكون فيها الشوارع مكتظة بالمواطنين مثل منتصف النهار، أو السادسة مساء، لأن في هذه الأوقات يتم خروج العمال والمواطنين من أعمالهم، أو يتم توزيعها ليلا ما بين الساعة السابعة والعاشرة في حالة ما إذا كانت رقابة العدو مشددة في النهار، حيث يوضع المنشور في صناديق البريد أو يُرمى تحت الأبواب[3]، وبواسطة هذه المناشير يقوم المناضلون بشرح مبادئ الثورة وأهدافها، وتوضيح مواقف الجبهة تارة أخرى، والرد على مزاعم المستعمرين أحيانا، وتحذير الرأي العام الوطني من مغالطات المستعمرين واستفزازاتهم في كثير من الأحيان[4]. وقد شكلت مناشير الثورة أسلوبا للتأثير السياسي والمعنوي على الجماهير، حيث كانت تنطلق دائما في تحليلاتها وتعليقاتها من مبدأ أن التفاف الجماهير حول الثورة، هي الوسيلة الوحيدة لتمكين الثورة من تحقيق النصر، بحيث أصبحت الجماهير مقتنعة بضرورة جمع الطاقات واستغلالها من أجل دحر العدو تحت شعار " النصر أو الاستشهاد."[5]

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية المسيلة"، ص23.

2- **مجلة أول نوفمبر**، عدد 2، الصادرة بتاريخ 1972، ص ص 47-49.

3- **مجلة أول نوفمبر**، عدد 39، المرجع السابق 1979، ص 49.

4- نفسه، ص 102.

5- **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، صادر بتاريخ 1973/08/01، ص 23.

في الحقيقة أن الإعلام المباشر قد حقق نتائج معتبرة من بينها ما يلي:

– رفع معنويات المواطنين وجعلها بمثابة الدرع الواقي لجبهة التحرير الوطني[1].

– انشغال المواطنين واهتمامهم بالانتصارات التي يسجلها جيش التحرير كل يوم.

– تجاوب الكثير من جنود اللفيف الأجنبي مع نداءات جبهة التحرير الوطني، وذلك بفرارهم من وحداتهم والتحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني الذي كان يحسن معاملتهم، ثم يطلق سراحهم عن طريق عواصم عالمية للالتحاق بذويهم وأهليهم[2].

– التأثير في أوساط المعمرين نتيجة بث الدعاية بواسطة عمال المزارع، الذين كانوا يُضخمون قوات جيش التحرير، وإمكانيات الثورة المادية منها والبشرية بصفة عامة، بحيث صار يستجيب لطلباتها ويدفع مبالغ مالية، ويقوم بتقديم الأدوية، وعدم مضايقة مناضلي جبهة التحرير، بل والتستر عليهم في الأوقات الحرجة[3].

وقد تناولت العديد من المناشير فضح أطوار سياسة ضباط م.إ.م، التي تشكل تناقضاتها جزءا من تناقضات السياسة الفرنسية ككل، حيث نقرأ في منشور بعنوان: "العبقرية المبدعة لضباط م.إ.م" ما يلي: " *إنه لمن المذهل حقا ما يمكن أن تتفتق عنه قريحة ضباط م.إ.م، فهل ستفشل طريقة (توزيع الحلوى على الصغار) هي الأخرى؟ إذن سيطبقون طريقة أخرى تتمثل في (تقديم العلاج والمساعدات)، نعم العلاج لأولئك الذين وقعوا، بسبب هؤلاء السادة، فريسة للأمراض، والعلاج أيضا لأولئك الفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب من طرفهم، وأخيرا أيضا العلاج لأولئك الأطفال الذين حرموا الأب، لأنهم قتلوه. أما المساعدات فهي لأولئك الجياع، الذين أحرقت غلاتهم وهدمت دورهم وأتلفت ونهبت ممتلكاتهم*"[4].

كان المنشور يمثل وسيلة أخرى من وسائل الثورة لإعلام الشعب، حيث نميز فيه تعدد الأغراض، فهناك "المنشور الإخباري" الذي يتناول مسائل بعينها من مسائل

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، "ملتقى ولاية الجلفة"، المصدر السابق، ص 8.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، "ملتقى ولاية تلمسان"، المصدر السابق، ص 10.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، "ملتقى ولاية البليدة"، المصدر السابق، ص 24.

4- SHAT, 1H 2587, Tracts FLN-ALN: " Le génie créateur des officiers S.A.S " et " Les colonialistes jouent les ruses ".

قضايا الساعة ذات الصلة بتطورات القضية الجزائرية، كاختطاف طائرة الخمسة، ومقاطعة المدارس الفرنسية، وإضراب الثمانية أيام، وتدويل القضية الجزائرية في أشغال منظمة الأمم المتحدة... وغيرها[1]، كما نجد فيه تناولا لتطورات السياسة الفرنسية، كتصريحات لاكوست وديغول، الإصلاح الإداري والسياسي، تنصيب المندوبيات الخاصة، سياسة المصالح.إ.م، أحداث الثالث عشر من ماي 1958، وغيرها. كما نجد من بين هذه المناشير ما يشبه "البلاغات العسكرية" التي تتناول التصريح بالأنشطة العسكرية لجيش التحرير، والتي تتضمن غالبا ذكرا لنتائج هجماته وكمائنه التي نصبها ضد الجيش الفرنسي، حيث نجد فيها ذكرا لتواريخها وأماكنها ونتائجها على الجانبين، بما في ذلك أحيانا أسامي ضباط الجيش الفرنسي الذين حضروها، وإلى جانب هذان النوعان نجد مناشير أخرى غايتها مواساة الشعب والرفع من معنوياته إلى جانب تنبيهه وتحذيره من مخططات الاستعمار التي تستهدف تركيعه وفصله عن ثورته[2].

*- الصحافة:

من القنوات الإعلامية الأخرى، النشريات المحلية التي كانت تصدرها المناطق، وكانت منطقة الأوراس أولى مناطق الوطن التي أصدرت هذا النوع من النشرات، إذ أصدرت نشرية صحفية اسمها "*الوطن*" في عام 1955، تتضمن أخبارا داخلية وخارجية[3]، ثم ظهرت نشرات مشابهة من ناحية المضمون في بقية المناطق ، مثل "*الجبل*" ، "حرب العصابات"، "*صوت الجبل*"، "*صدى التيطري*"، هذا عن الداخل، أما عن الإعلام الموجه للخارج فقد كان يتم بواسطة الندوات والتصريحات التي يعقدها ممثلو جبهة التحرير الوطني في المدن والعواصم العالمية، ثم يتم نشرها عن طريق وكالات الأنباء الدولية[4]، ونشير هنا أن العديد من الدول الشقيقة من البلاد العربية سخرت حيزا للتعريف بالثورة الجزائرية وتطوراتها في مختلف وسائل إعلامها المكتوبة

1- للاطلاع على هذه الأحداث بالتفصيل، أنظر، **الغالي غربي**، المرجع السابق.

2- SHAT, 1H 2582/d.1, circulaire concernant l'organisation rebelle, découverte le 28 janvier 1958 en LY4LB4, p 5.

3- **مجلة الذاكرة**، العدد03، 1995، ص 142.

4- **يوسف عبديش**، "*وزن الإعلام في حرب التحرير الوطني*"، في: **(الإعلام خلال الثورة التحريرية)**، ملفات وثائقية، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1984، ص37.

والمسموعة، ومثال ذلك جريدة "الأهرام" المصرية التي كانت تغطي نشاط الوفد الجزائري وتنشر مقالات تخص القضية الجزائرية[1].

وفي خطوة للقضاء على هيمنة الصحافة الاستعمارية الفرنسية، أصدرت جبهة التحرير الوطني صحيفة "المقاومة الجزائرية"[2] في أواخر عام 1955، لتكون أول صحيفة ثورية ذات طابع وطني، ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني وتشرح مواقفها وتتبع أخبارها، وبالفعل ساهمت هذه الصحيفة مساهمة كبيرة في تنوير الرأي العام العالمي عن ما يحدث داخل الجزائر، زيادة عن دورها في تعبئة وتوجيه الرأي العام الجزائري[3]، وأرفقت جبهة التحرير هذه الصحيفة بإصدار صحيفة ثانية، هي صحيفة المجاهد في 15 /06/ 1956، التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني بعد توقيف إصدار صحيفة المقاومة في 15 جويلية 1957 بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذ[4]. لقد أعطت صحيفة المجاهد نفسا جديدا للإعلام الثوري، وخاصة بعد أن أصبحت مصدرا معتمدا للعديد من الوكالات العالمية، بفضل تضمنها تقارير دورية عن التطورات اليومية للثورة الجزائرية، وكذلك الكم الهائل من المقالات والدراسات التحليلية، للعديد من القضايا السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحولها، إلى بوتقة أيديولوجية وملتقى لكل التيارات الفكرية المنبثقة من نار الثورة، إنه جهاز مركزي يتعدى مجرد الوظيفة الإخبارية.[5]

1- **محمد لامين بشيشي**، « دور الإعلام في معركة التحرير » ، في: الثورة الجزائرية أحداث وتأملات ، جمعية أول نوفمبر ، باتنة ، 1994 ، ص 180.

2- صدرت هذه الجريدة لأول مرة في باريس، ثم صدرت لها طبعتان واحدة في تونس والثانية بالمغرب وبسبب ظروف الحرب، انعدم التنسيق بين الطبعات الثلاث من ناحية الأسلوب وطريقة التحرير، وهذا والأمر كان وراء إلغاء كل طبعات هذه الصحيفة وتوحيدها في صحيفة واحدة هي المجاهد، التي أصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، أنظر، **عواطف عبد الرحمان**، المرجع السابق.

3- نفسه، ص 53.

4- **رضا مالك**: " *المجاهد جهاز الثورة الإيديولوجي*" في: الإعلام خلال الثورة التحريرية، ملفات وثائقية، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1984، ص 15.

5- **عواطف عبد الرحمان**، المرجع السابق، ص 55.

- الإذاعة:

نظرا لمحدودية وسائل الثورة في مجال إنجاز المناشير، وما يمثله نشرها وتوزيعها من مخاطر على رجال الثورة، ونظرا للأمية المتفشية في المجتمع الجزائري، فنحن نقدر، بان الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية، والتي كانت بحوزة الثورة، هي المحطات الإذاعية التي كانت تبث برامجها انطلاقا من تونس والمغرب ومصر، والتي كان يتم التقاطها بالريف الجزائري، خاصة وأن أغلب سكان الريف كانوا يتوفرون على مذياع، وهذا لإبراز الانطلاقة والتعريف بالثورة التحريرية وأبعادها الحقيقية، حيث واجهت الدعاية الفرنسية الكاذبة، التي حاولت أن تقلل من انجازات الثورة وما حققته من انتصارات[1].

لقد لعبت بعض الإذاعات العربية ومنها "إذاعة صوت العرب"، و"إذاعة القاهرة"، دورا بارزا في التعريف بالقضية الجزائرية بين الأوساط العربية، إذ كانت الإذاعة تخصص حصصا يومية، تدعو فيها الجزائريين للجهاد وتشيد بانتصارات جيش التحرير الوطني، وفي نفس الوقت تهاجم الممارسات الاستعمارية الفرنسية المسلطة على الشعب الجزائري[2].

ومما عزز ثقة الشعب الجزائري فيما تنشره مختلف وسائل الإعلام الصادرة عن الثورة، هو عدم تجسيد وعود فرنسا فيما تطرحه من مشاريع لتغيير الوضع، مما جعله بتشبث بالثورة ويعلق عليها كل آماله، نستشف ذلك من خلال شهادة أحد الضباط الفرنسيين الذي يقول:" *فيما يخص السكان الجزائريين، يمكن القول بأن جميع الوعود التي نعدهم بها أصبحت لا تؤثر فيهم، لسبب بسيط هو أننا لم ننجز منها شيئا، ذلك أننا أولا لا نملك الوسائل اللازمة لتحقيق الإنجازات، فالميزانية تستهلكها العمليات العسكرية نفسها ومن ناحية أخرى نجد أوروبيي الجزائر يعارضون معارضة تامة في كل سياسة متحررة، فالأوروبي القاطن هنا لا يريد أن يقدم أي تنازل لفائدة الجزائري، وهذا ما جعل الجزائريين لا يأبهون بوعودنا* "[3].

1- SHAT, 1H 2582/d.1, circulaire concernant l'organisation rebelle… Op.Cit, p 5.

وللمزيد حول دور الإذاعة في تعبئة الجماهير ومساهمتها الفعالة في تنويرهم بالمعلومات الصحيحة حول ما يجري داخل الوطن وخارجه، عد إلى **جريدة المجاهد** عدد 91، الصادرة بتاريخ 1961/03/13، ص 10.

2- **محمد لامين بشيشي**، المصدر السابق، ص 180.

3- **جريدة المجاهد**، العدد:53، المصدر السابق، ص8.

ب- نشاطها الدعائي الموجه للمجندين الفرنسيين:

بالتوازي مع أسلوب التصفية الجسدية ضد ضباط م.إ.م والمتعاونين معهم، باشرت الثورة حربا نفسية ودعائية متعددة الأشكال ضد هؤلاء:" *سوف نناهض السياسة الماكرة والخداعة لهؤلاء الضباط بسلوك ينسجم وتقاليدنا الدينية، وبشجاعة لا حدود لها، وبتفان تام وإخلاص صادق، وسوف نفند دعاية م.إ.م بإصدار مناشير محلية، بالعربية والفرنسية، نوزعها بين سكان الدواوير* "[1].

كان المجندون الفرنسيون، خاصة العاملين بالمصالح.إ.م، جبهة أخرى من جبهات الأنشطة النفسية للثورة، إن لم نقل أهمها، وكيف لا وهم يمثلون أشد خطر يُخشى منه على الثورة، فالنشاط النفسي للثورة، في اتجاه هؤلاء، كان يسير على مسارين اثنين هما: الأول، ويتمثل في قطع الطريق على مصالحها الاستعلامية، من خلال متابعة ومطاردة أعوانها من العملاء والخونة، كي تصاب مصادرها الاستعلامية بالنضوب، فلا تستطيع النيل من الثورة بأي شكل من الأشكال، وهو ما تمت ترجمته عمليا من خلال اعتماد الثورة للكثير من الإجراءات الوقائية، التي نذكر من بينها الإجراءات التالية:

- العمل على غرس وترسيخ روح الانضباط في صفوف المجاهدين وتعريفهم بماهية التجسس، وتوعيتهم بأشكاله ووسائله وبأخطاره على التنظيمين العسكري والمدني، وتبيان سبل الوقاية منه.
- التحلي بالكتمان وحفظ السر، " لأن حفظ السر هو أيضا سلاح".
- إتباع النظام في تأدية العمل، والحذر من الإهمال والتسيب، لأن النظام يعيق مهمة الجاسوس، في حين أن الفوضى تساعده.
- التقيد بالالتزام والاحترام الدقيق للتعليمات،
- حثهم على إخطار قيادتهم وفي الوقت المناسب بكل شاردة وواردة[2].

-. حث مصالح الاستعلام والاتصال على تكثيف نشاطها في مجال مراقبة ومطاردة عملاء العدو من الخونة والجواسيس، المندسين في الصفوف وكشف أعمالهم التخريبية ضد الجيش والشعب، حيث أن نشاط الثورة في هذا الاتجاه كان يبتغي، في

1- SHAT, 1H 2582/d.2, directives politiques à tous les commissaires politiques, Op.Cit, p 1.
2- SHAT, 1H 2586/d.1, Securité Militaire: l'espionage, document FLN-ALN, rédigé par Si Abdelkader du conseil de Zone (?) Wilaya?, (s.d.), p 6.

المقام الأول حماية الثورة ومختلف هيئاتها من التجسس والاختراق، وعليه، فكثيرا ما كان الشعب، عن قهر، مصدرا استعلاميا للعدو: " *فضباط م.إ.م، الذين كانوا يبذلون ما في وسعهم لاختراق الإدارة المدنية للثورة، كانوا يعلمون بأن الشعب على اتصال دائم بالثورة، فهو يرى كل شيء ويعرف كافة المسؤولين وكل المراكز والكثير من المستودعات التي تتوفر على السلاح والذخيرة والمؤونة والألبسة والأدوية*"، فكان ضباط م.إ.م يبثون أعوانهم في الدواوير لترصد أخبار الثورة، وبمجرد حصول هؤلاء على معلومات ذات أهمية وقابلة للاستغلال، كمرور أحد المسؤولين بأحد الدواوير، أو تواجد فصيلة عسكرية بأحد المراكز...الخ، كانوا يقومون بتبليغ ذلك بأسرع ما يمكن إلى أقرب مركز للجيش الفرنسي"[(1)]. الثاني، يتمثل في استهداف هذه المصالح بدعاية مضادة للنيل من معنوياتهم وروحهم القتالية، وضرب تلاحمها من خلال استهدافها بدعاية هجومية تنسف مرجعياتها الأخلاقية والعقائدية التي يُقاتل من أجلها في الجزائر، كما كانت تستهدف أيضا فضح أساليبها وسلوكياتها ألالإنسانية التي تعتمدها وتطبقها في شن هذه الحرب، وقد كانت محاور هذه الدعاية الهجومية، تهدف إلى توعية وإفهام الجندي الفرنسي، سواء القادم من المتروبول (فرنسا) أو من المستعمرات، بأن الحرب التي يشنها في الجزائر هي حرب غير عادلة ويدينها الضمير الإنساني ولن تخدم في شيء لا فرنسا ولا المواطن الفرنسي، وبدرجة أقل الجندي الوافد من المستعمرات، لأنها حرب تسعى فقط لتحقيق وخدمة مصالح وأطماع حفنة من الانتهازيين، من المعمرين وأصحاب الأموال، ولأجل ذلك، فإن هذه الحرب لن يكون من نتائجها إلا إطالة أمد معاناة شعب يتعرض للإبادة على يد هذا الجيش، لا لشيء إلا لأنه يطالب بالحصول على حريته واستقلاله والعيش سيدا فوق أرضه، وأن فرنسا التي تشن هذه الحرب" القذرة" لن تجني منها في النهاية سوى العار، هذا، وقد كانت هذه الدعاية تتخذ من المنشور وسيلتها الأولى لبلوغ مختلف مكونات وعناصر هذه المصالح وكان يتم إلقاءه تارة في طريق الجيش الفرنسي وتارة أخرى، بإرساله عبر البريد في شكل رسالة شخصية إلى هذا الضابط أو ذاك [(2)].

1- **بن دارة**، نفس المرجع السابق، ص 331.

2- SHAT, 1H 2586/d.1, document FLN-ALN intutilés: " Guide à l'officier de renseignement, conseils pratiques, le Conseil regional" et " Sécurité militaire: espionage" Signé Si Abdelkader du conseil du Zone Ouest Oranais, Wilaya V, annexe à la note n° 461/RM.10/5ETU/S. 1 Avril 1959, p 7.

لقد كان المنشور، غالبا ما يكون، عبارة عن دعوة موجهة إلى هذا الجندي الفرنسي وغيره من المجندين الأجانب[1]، كي يتفكروا في حالهم ويتدبروا مآلهم ويعملوا على أخذ زمام مصيرهم بأيديهم، قبل فوات الأوان، وكي لا تذهب حياتهم سدى، تحقيق ذلك يتم بمطالبتهم بالعودة إلى أوطانهم ورفضهم الخروج في العمليات العسكرية، والبعض الآخر، من هذه المناشير فيه دعوة لهؤلاء الجنود إلى الالتحاق بجيش التحرير، الذي يتعهد بصون حياتهم وتبليغهم مأمنهم ليعيشوا مجددا بين أهلهم وذويهم أو البقاء ضمن صفوفه للقتال معه، وفي هاته الحالة سوف يستفيدون من كامل الحقوق، بما في ذلك حقوق أخرى لا يستفيد منها جنوده[2].

لقد أدرك الجنود الأجانب العاملين في الجيش الفرنسي أنهم هم الذين يُقدمون، قبل، الفرنسيين إلى المخاطر الكبرى، خاصة عندما تبين أن قيادة الدبابات أصبحت من الأخطار المحدقة، فصار أغلب من يُجبرون على قيادتها هم من الأجانب، فأصبحوا يفرون[3] بأعداد كبيرة من الجيش الفرنسي ويلتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني[4].

ج- نشاطها الموجه للمجندين الجزائريين العاملين بالمصالح .إ. المختصة:

نقصد بذلك المجندين الجزائريين بمختلف التشكيلات العسكرية والشبه عسكرية، التي أنشأتها هذه المصالح، لضرب الثورة بها، فإلى جانب المنخرطين النظاميين والاحتياطيين الذين تم استدعاؤهم في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية بالجيش الفرنسي، كان هناك المنخرطون بفرق الحركة Les Harkis والفرق الأمنية GMS (Les Groupes Mobiles de Sécurité) وفرق المخزن Les Mokhaznis [5].

1- كان المنشور الموجه إلى هذه الفئة، هو منشور حرر بكيفية تبتغي مخاطبة ضميره وقلبه باعتباره إنسان تورط في حرب لا تعنيه، وأحيانا ما يكون في شكل مساءلة تدعو الجندي الفرنسي إلى التدبر وإعمال الفكر في سبب مجيئه إلى الجزائر وعن الحرب التي يخوضها، وعن العدو الذي يقاتله، وعن الأشخاص أو الجهات التي يدافع عنها... للمزيد، عد إلى، . **Azzedinne (Cdt)**, Op. Cit. p 165

2- **بن دارة**، المرجع السابق، ص 344.

3- حول عمليات الفرار والالتحاق بالثورة، عد إلى،

Redoune Ainad Tabet,*Histoire d'Algérie : Sidi Bel Abbes,de la colonisation à la guerre de libération en zone 5- wilaya V (1830-1962)*, Alger ENAG/Editions, 1999, p p 369-372.

4- **جريدة المجاهد**، العدد 60، الصادرة بتاريخ 25-01-1960، ص 05.

5- **Djoudi Attouri**, *Le Colonel Amirouche entre légende et histoire*, ed, Ryma, Alger, 2004. p 96.

من هنا نفهم الحرص الذي أولته الثورة في توجهها إلى هذه الشريحة من المجندين، الذين إن هم لم يكونوا مع الثورة فهم بالتأكيد لم يكونوا كلهم ضدها، فصلة الدم والدين التي تجمعهم بإخوانهم المنخرطين في الثورة، ثم عدالة القضية التي يقاتل من أجلها هؤلاء، تجعل المجندين وسطا أكثر نفاذية واستقبالا لخطاب الثورة من غيرهم. هذا، وقد رأينا الظروف والملابسات العامة التي كانت وراء " انخراط" هؤلاء المجندين في الصفوف الفرنسية، والتي كانت بلا شك تجعل الكثيرين منهم يعتريه شعور بالخزي والمهانة لموقفه الخاص، الذي يجعله يقاتل في صف عدوه ضد شعبه[1].

كانت مناشير جيش التحرير الموجهة إلى هاته الفئة تركز غالبا على المحاور التالية:

– إيقاظهم من غفلتهم بإفهام هؤلاء بأنهم يتواجدون في صف عدوهم، عدو شعبهم ووطنهم، وبأنهم يقاتلون معه إخوانا لهم، مجاهدون ووطنيون يرفضون العيش تحت الذل والاستعباد، ويُضحون بأنفسهم كي يعيش هذا الوطن حرا مستقلا، فهم بذلك أداة في يد الاستعمار الذي يستعملهم لتحقيق غاياته، فأصبحوا في قتالهم لإخوانهم" كالحديد الذي يفُل بعضه بعضا"، كما جاء ذلك في أحد المناشير، بدليل أن جثث القتلى التي تبقى في الميدان بعد الاشتباكات هي ليست إلا لجزائريين من القوم ومن جيش التحرير الوطني[2]، ولكن ذلك الزمن الذي كان يتم فيه " ضرب محمد بمحمد" (أي الجزائري بالجزائري) قد ولى: *" فالجزائري، مثلما جاء في أحد المناشير، لا يمكنه، بأي حال، قتال أخيه الذي يقاتل من أجل العدالة والحرية والمساواة"*[3]، وبالتالي فقتال هؤلاء القومية يخلو من كل مثل أعلى، لأنهم إنما يقاتلون ضد دينهم وعقيدتهم، كل ذلك من أجل سنتيمات لا تسمن ولا تغني من جوع[4]، كما أن فرنسا لن تعترف لهم بالجميل بدليل أنها لو كانت تفعل لفعلته مع الجزائريين الذين ساعدوها في تحرير وطنها، فردها عليهم لم يكن شيئا آخر غير الذبح والتقتيل، خلال مجازر 08 ماي 1945، وإلى جانب هذا فإن هناك ما هو أدهى وأمر، فهؤلاء "القوم" هم أول ضحايا الاشتباكات

1- SHAT, 1H 2587/d.1, Tract ALN, intitulé: " appel aux soldats musulmans et aux goumiers " p 1.

1- SHAT, 1H 2587/d.2, Tract ALN, intitulé: " appel aux goumiers ". p 1.

3- SHAT, 1H 2587/d.2, Tract ALN, intitulé: " appel aux goumiers ", tract récupéré le 2-3-1957 par le I/57R.I. dans la région 15 Kms sud-est Oued Amizour, Secteur de Bougie, (s.d).

4- SHAT, 1H 2587/d.1, Tract ALN, intitulé: " appel aux soldats musulmans et aux goumiers " p 2.

العسكرية، لأن الجيش الفرنسي، الذي، في حين بقي هو متخلفا إلى الوراء، دفع أمامه بقومي ليسير نحو وجهة الموت، كما تدل على ذلك لافتة كتبت عليها كلمت الموت باللغتين الفرنسية والعربية. كتابة في أسفل المنشور جاء فيها ما يلي: " *القومي يتقدم والرومي يطبع فيه*".

– مطالبتهم ودعوتهم إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير، الذي هو جيشهم، من أجل تحرير وطنهم العزيز، حتى لا يتخلفوا عن الركب، مثل ما فعل ذلك إخوان لهم سبقوهم في ذلك، التحقوا بأسلحتهم وعتادهم. وفي هذا المقام كانت بعض المناشير تورد ذكرا للملتحقين بأسمائهم وأعدادهم وأماكن التحاقهم والوحدات الفرنسية التي كانوا ينتسبون إليها، للدلالة على أن الالتحاق ليسا أمرا ممكنا فقط وإنما هو واقع أيضا، هذا، وقد كان يجري، إلى جانب مطالبة هؤلاء بالالتحاق، دعوتهم أيضا إلى عدم استعمال أسلحتهم وإطلاق النار على إخوانهم بجيش التحرير خلال الاشتباكات(1).

– المناشير المتضمنة للنداءات الداعية إلى الالتحاق لم تكن تخلو أحيانا من لهجة تهديد:" نحرص هنا على تذكير المتخلفين والمتأخرين بأن الوقت لم يفت بعد لتصحيح أخطائهم وأن أعز رغبة لجيش التحرير الوطني هي منحهم العفو، لتوحيد كل أبناء الجزائر لخوض معركة واحدة"، عدد من هاته المناشير، وبغرض دفع القومية ومن كان على شاكلتهم إلى الالتحاق بجيش التحرير، كانت تسترسل في تصوير الحرج الذي يوجد عليه موقف هؤلاء، حيث لا مخرج لهم منه سوى الالتحاق بجيش التحرير: "إن عائلاتكم، على غرار باقي العائلات الجزائرية، قد مسها القمع المسلط على كل الجزائر. وإن أفرادا من عائلاتكم، هم إخوة وأخوات وبني عمومة وأصدقاء لكم، هم الآن في صفوف جيش التحرير الجزائري، فهل سيتجرؤون على إطلاق النار عليهم؟، وبالمقابل هل لكم الشجاعة على عدم فعل ذلك؟ إذن سوف تتعرضون لنقمة العدو الذي يسيركم، فلم يبق أمامكم إذن سوى منفذ واحد، يمليه عليكم شرفكم وكبرياءكم ومستقبلكم، التحقوا فورا بإخوانكم الذين يقاتلون من أجل تحرير الجزائر..."، وهناك مناشير أخرى كانت تحذر من التبعات والعواقب المستقبلية الوخيمة التي ستقع نتائجها

1- SHAT, 1H 2587/d.2, Tract dessiné ALN-FLN, Wilaya IV, Zone II, (s,d).

عليهم وعلى ذريتهم من بعدهم، غدا يوم الاستقلال، من جراء استمرارهم في موقف العمالة للفرنسيين، حيث نقرأ في أحد هاته المناشير ما يلي: " وأنتم ماذا سيكون موقفكم غدا أمام إخوتكم؟ بما ستبررونه؟ وما سيكون ردكم لتبرير موقفكم الحالي إذا لم تغادروا صفوف العدو في أقرب وقت؟ لأنه سيأتي يوم يكون الوقت فيه قد فات..."[1].

منشور آخر، صادر عن الولاية الثالثة، ألمح إلى أن موقفهم الحالي في العمالة للاستعمار ستقع تبعاته على أبناءهم من بعدهم: " نحن نحذركم من كل ما سيعاني منه أولادكم غدا من جراء سلوككم اليوم، إذا ما قررتم مواصلة السير على نهج الخطأ، كما أننا لفتنا انتباهكم أيضا إلى الاحتقار الذي يكنه لكم الجنود الفرنسيون، الذين يعاملونكم كمرتزقة وخونة لوطنكم وعن الجحود والنكران اللذين ستقابل بهما فرنسا خدماتكم المقدمة إليها، كما بينا لكم مدى الحرج الذي سيكون عليه موقفكم غدا، بعد الحصول على الاستقلال، أيها القوم، إخواننا، كونوا صرحاء مع أنفسكم، ولتكن عندكم الشجاعة لتسألوا أنفسكم عن المآل الذي يقودكم إليه عنادكم في العمل ضد مصلحة وطنكم، وبعد كل هاته النداءات، تكون الثورة قد أعذرت وأنذرت، فلا عذر لمعتذر غدا: *" أيها العسكريون (أي المجندون) الجزائريون" اليوم، أقيمت عليكم الحجة، ولم يبق لكم عذر مقبول، لقد ناديناكم ونبهناكم وحذرناكم أكثر من مرة، فاليوم يتوجب عليكم الاختيار إما الالتحاق بنا ومغادرة الجيش الفرنسي، وإلا أنتم في عداد أعداءنا، وفي هاته الحالة الأخيرة، سيصدر في حقكم حكم الإعدام وسيتم تنفيذه حتى ولو بعد الاستقلال، وهو الأمر الذي لن يتأخر طويلا، فقد اعذر من أنذر، فلا تلوموا إلا أنفسكم*"[2].

هذا ونشير إلى أنه إلى جانب استعمال الثورة للغة التشديد والتهديد في خطابها إلى هؤلاء، قد لجأت أيضا إلى استعمال وسائل أخرى للضغط عليهم كإصدار فتاوى تكفيرية في حقهم، التي تجعل من حجهم وصلاتهم عملا لا طائل منه، ثم اعتمادها لوسائل

1- أحد هذه المناشير يورد ذكرا لالتحاق أربعين قوميا من عدة دواوير، يضافون إليهم سبعين مجندا التحقوا بكل من عين توتة وبسكرة من الأجانب من تونسيين ومغاربة ولفيف أجنبي. للاطلاع أكثر، عد إلى المصدر التالي:
SHAT, 1H 2587/d.1, Tract ALN, intitulé: " appel aux soldats musulmans et aux goumiers "(s.d).

2- SHAT, 1H 2587/d.1, Tract FLN: " appel aux musulmans Algériens de l'armée Française",traduction d'un tract ronéotypé en arabe trouvé dans le massifdu Bou Taleb (Zone opérationnelle Ouest) le 20-09-1956.

ملتوية لزعزعة ثقة العدو فيهم من خلال توجيه رسائل لهم، تورطهم وتشكك في ولاءهم له، علما أن لهجة وخطاب جيش التحرير نحو المجندين الجزائريين، وبالأخص نحو القومية من فرق الحركة وفرق المخزن، قد عرفا تطورا نوعيا ملحوظا خلال الحرب، مثلما يسجل ذلك الباحث شارل روبرت أجرون: " *فبعد أن كان الموقف المبدئي للثورة يتمثل في اعتبارهم "خونة، مهدوري الدم"، تطور هدا الموقف ليصبحوا مجرد إخوة خاطئين يجوز في حقهم الصفح*"، لذلك تم إصدار سلسلة من المناشير بعنوان: " ورقة السماح" Titre de Pardon والتي هي بمثابة شهادة عفو وصفح لمن يريد الفرار من الصفوف الفرنسية والالتحاق بجيش التحرير. وقد جاءت هاته المناشير على شاكلة مناشير "الإذن بالمرور" التي أصدرها الفرنسيون، والتي في غالبيتها نلمس روحا مشحونة حماسا وهمة، روحا تنم عن معنويات عالية، حيث نجد فيها فخرا وافتخارا بجيش التحرير، الذي أصبح من أقوى جيوش العالم العربي والذي أصبح أيضا، بما له من بنادق رشاشة ورشاشات، يمتلك، زمام المبادرة في الميدان أمام الجيش الفرنسي، كما نجد فيها أيضا ثقة بالنفس وافتخارا بالعرق والدين، مثلما جاء في أحد المناشير: " *يأيها الجنود المسلمين وأيها القومية، لقد حان الوقت أن تفهموا بأنكم مسلمين وجزائريين، من جنس أرقى وخالص*"، كما نجد فيه أيضا ثقة في النصر والمستقبل: " فهيا التحقوا بجيشكم، جيش التحرير، لأن الاستقلال قريب والنصر أكيد بعون الله"[1].

وتذكر بعض المصادر أن عددا لا بأس به استجاب لدعوة جبهة التحرير الوطني والتحق بالثورة، مما أفادها في الحصول على الكثير من المعلومات الهامة، التي سهلت عليها مهمة القضاء على العدو في كثير من المراكز التي يحتمي بها، كالثكنات والمحتشدات ومراكز التجمع... الخ. [2]

1- للمزيد حول الدعوات الموجهة للمجندين الجزائريين بمختلف التشكيلات، للالتحاق بالثورة والعمل في صفوف جيش التحرير الوطني، والتي حملت في طياتها كل أنواع الترغيب والترهيب، عد إلى:

Charles Robert Ageron, Op.Cit, pp. 561- 564.

2- للمزيد عد إلى، **جريدة المجاهد**، عدد 89، الصادرة بتاريخ 1961/02/13، ص 7.

4- اقتصاديا واجتماعيا:

تفطنت جبهة التحرير الوطني إلى مدى خطورة النشاط الذي كانت مكاتب المصالح.إ.م وعملائها يقومون به تجاه السكان، لإيهامهم بأن السلطات الفرنسية تسعى لتغيير سياستها تجاههم، ومن ذلك المساعدات الغذائية المقدمة، والعلاج، وفتح فرص التعليم...الخ، ولشل حركة هذا النشاط، والتصدي له من قبل جبهة التحرير الوطني، وإظهار زيفه وعدم جدواه، قامت هذه الأخيرة بتحرك موازٍ، مس كل القطاعات الحيوية، كالإدارة والقضاء والتعليم والصحة والتموين ... وغيرها[1]. وبالرغم من كل الإجراءات القمعية التعسفية الاستعمارية، أكدت جبهة التحرير الوطني، على الاهتمام بهذا الجانب الضروري، حيث حرصت على تنظيم الأسواق العامة، خاصة لسكان الأرياف وفي المناطق الجبلية[2]، حيث أن هذه الأسواق، التي كان الشعب يتردد عليها، مصدر متاعب عديدة للثورة، فالعدو الذي كان على علم بأن الشعب على اتصال دائم بالمجاهدين كان يجتهد في جعل هذه الأسواق الأسبوعية مصدرا استعلاميا لا ينضب عن الثورة، و كانت تمثل فرصة مواتية لضباط المصالح.إ.م لنسج شبكاتهم الاستعلامية بين السكان والاتصال بأعوانهم لتقصي أخبار الثورة، وهو ما حدى بهذه الأخيرة، في أحيان كثيرة، إلى حظر ذهاب السكان إليها وإجبار المترددين عليها على الحصول مبدئيا على رخصة خاصة من رئيس مجلس الشعب، بما في ذلك تغيير أيام هاته الأسواق والعمل، من أجل الاستعاضة عنها، على التجارة المحلية بكل دوار، من خلال منح تجار الدواوير قروضا طويلة الأمد لتشكيل مستودعات تجارية بعين المكان[3]، كما أصدرت قرارا يمنع المواطنين من الذهاب إلى الأسواق التي تشرف عليها الإدارة الاستعمارية، وقد خلق لها بطبيعة الحال مشاكل من حيث تموين المواطنين، لكنها استطاعت أن تجتاز هذه المحنة بنجاح، لأن 90% من المواد الغذائية كانت في بداية الثورة من إنتاج محلي ولم يبق لها سوى الحصول على الأشياء الضرورية كالدواء والقماش، وتعتبر هذه أول نواة للإدارة الجزائرية المستقلة، لأن هذه التجربة صارت

1- **مجلة أول نوفمبر**، العدد: 90-91 ، المرجع السابق، ص48.

2- **الجزائر أخبار ووثائق**، المرجع السابق، ص 21.

3- SHAT, 1H 2582/d.1, Directives Politiques, Wilaya IV,Zone II, Région IV, signées Mohamed, (s.d), p 3.

معممة على مناطق القطر ثم قننت في مؤتمر الصومام[1]، وبالتالي أصبحت الأغلبية الساحقة من الأهالي منظمة تنظيما محكما تحت إطارات جبهة التحرير الوطني وإدارة الثورة التي أكدت وجودها في كل ميدان[2].

كما حرصت، جبهة التحرير الوطني، منذ البداية على حفظ كرامة عائلات الشهداء والمجاهدين والسجناء والمناضلين الدائمين، وذلك بتقديمها منحة شهرية لعائلات الفئات لمذكورة، ثم عممت هذه المنحة بحيث صارت تشمل أيضا عائلات الفقراء والمحتاجين والمعلمين[3]، بل وحتى عائلات الخونة، وذلك حفاظا على كرامة هذه الأسر كجزائريين من جهة، وتفويت الفرصة على الاستعمار في ضمهم إلى صفوفه من جهة ثانية، الشيء الذي جعل إعدام بعض الخونة من طرف الجبهة يبقى مجهولا في الأوساط الشعبية[4]، وقد تعرضت إحدى الكاتبات الفرنسيات في مقال لها نشرته صحيفة المجاهد تذكر فيه ما يلي:" *قضى الفرنسيون أكثر من قرن في بناء وغرس أنظمة إدارية في كامل التراب الجزائري، ولكن الثوار استطاعوا في ظرف ستة أشهر أن يقضوا على هذه الأجهزة الإدارية نهائيا، والغريب أن وضعها كان حسب طرائق علمية استنبطها الخبراء من عادات البلاد ومن ميول أهاليها، وقد حاولت السلطات الفرنسية تعويضها منذ 1955 بارتجال الأساليب المستعجلة (في إشارة إلى المصالح.إ.م)، وعلى يد العسكريين الذين لا يعرفون البلاد ولكنهم على الرغم من ذلك يحاولون الوصول إلى نتيجة ايجابية، أما حظوظ النجاح فإنها ضئيلة إذا اعتبرنا أن الجو الحربي أصبح يسطر على القطر الجزائري من أقصاه على أقصاه*"[5].

1- **جريدة الجمهورية**، الصادرة بالجزائر بتاريخ 29-03-82، ص 05.

2- **جريدة المجاهد**، عدد 24، الصادرة بتاريخ 1958/05/29، ص7. وكدليل على ما قامت به الثورة من مشاريع وانجازات، والتي تصب كلها في خدمة المجتمع، عد إلى نفس الصفحة من نفس المصدر.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية البليدة"، المصدر السابق، ص 11.

4- **بومالي**، *إستراتجية الثورة...*، المرجع السابق، ص 145.

5- **جريدة المجاهد**، عدد24، المصدر السابق، مقال تحت عنوان: " *كاتبة فرنسية تشرح نجاح الثورة في الميدان الاجتماعي*" ، ص7.

أ- اهتمام الثورة بالجانب الصحي:

أما في الميدان الصحي، فقد هناك مراكز صحية في كل مكان، أنشأها جيش التحرير الوطني لاستقبال الجرحى والمتعبين من أعضاءه، وتقديم المساعدات الطبية للأهالي، وهذا زيادة على بعض الممرضين والممرضات الذين يتجولون في القرى من حين لآخر[1]، لعلاج المرضى، موازاة مع ما كانت تقوم به فرق المساعدة الطبية التابعة للمصالح.إ.م، حيث لم تنس الجبهة الدور الخطير للعلاج ووسائله اللذين لا يقلان عن دور السلاح، فعملت على تكوين ممرضين وممرضات بواسطة أطباء جزائريين مناضلين، وسعت في الحصول على وسائل العلاج من أدوية ومطهرات وآلات الفحص...وغيرها[2]، وهكذا كانت وحدات جيش التحرير الوطني، هي الأخرى، تنطلق من مراكزها نحو المداشر والقرى لمعالجة المرضى من المدنيين وهي مزودة بوسائل التمريض، التي كان أغلبها بدائية، كما كان يستعان بمواطنين ذوي الخبرة في الطب الشعبي التقليدي، خاصة في علاج كسور العظام والجروح الناتجتان عن الإصابات[3]، وقد استغل جيش التحرير الوطني الكهوف في الجبال، وجعل منها مستشفيات عمل بها أطباء وممرضون جزائريون لاستقبال المجاهدين المصابين بجروح خطيرة،[4] وفي هذا المقام كانت الفرق الطبية والاجتماعية المتنقلة التابعة للمصالح.إ.م، محل متابعة ومطاردة من قبل الثورة، حيث، ومن أجل الحيلولة دون توجه الشعب نحو هذه الفرق، قامت المصالح الدعائية للثورة بالترويج لإشاعة مفادها أن هذه الفرق، وتحت غطاء تقديم المساعدة الطبية والاجتماعية، تقوم بتنفيذ عملية واسعة للقضاء على خصوبة النسل عند السكان من خلال منح هؤلاء مواد كيماوية تؤدي إلى العقم، بل جرى أيضا الحديث عن حرب جرثومية ضد الشعب[5].

1- **مجلة أول نوفمبر**، عدد: 90-91 ، المرجع السابق، ص48.

2- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية تلمسان"، المصدر السابق، ص 12.

3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية أم البواقي"، المصدر السابق، ص 12. للمزيد حول الاهتمام بالجانب الصحي، انظر إلى وزارة المجاهدين، قرص مضغوط، مرجع سابق.

4- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية تلمسان"، المصدر السابق، ص 12.

5- **Mohamed Harbi et Gilbert Meynier**, *Le FLN, documents et histoire 1945-1962*, Fayard, 2004, p116.

وممارسة المستعمر لعمليات جراحية لخصي الرجال، أجريت لهم بالمعتقلات، وهناك منشور صادر عن الولاية الثانية يترك الانطباع بأن الأمر ليس مجرد إشاعة وإنما هو حقيقة مبنية على وقائع تشهد عليها[1]، أما الأسباب الدافعة إلى ذلك، وحسب ما جاء في المنشور الذي وزعته جبهة التحرير الوطني، تتمثل فيما يلي: " *أننا شعب يتوفر على واحدة من أعلى نسب النمو الديمغرافي في العالم" (50% من الشباب تقل أعمارهم عن عشرين سنة)، ومن الطبيعي أن يُخيف هذا المستعمر ويدفعه إلى استعمال وسائل من شأنها أن تسرع في عملية انخفاض نسب النمو* "[2].

ب- اهتمام الثورة بالتعليم

في إطار سياستها الرامية لفصل المجتمع عن الثورة . كما أسلفنا . سعت المصالح الإدارية المختصة، إلى الاهتمام بهذا الميدان الحساس، الذي يساعدها على زرع أفكارا تغريبية في أذهان أبناء الشعب الجزائري، وسلخهم عن انتماءهم العربي الإسلامي، يمكنها في آخر المطاف من القضاء على الشخصية الجزائرية ومقوماتها الأساسية ثم إذابتها في المجتمع الفرنسي، بل وتخلق منه عناصر مناوئة للثورة وأهدافها وقيمها، وهو ما كنت تسعى لتحقيقه، بمختلف الوسائل والأساليب، إلا أن هذه الأساليب الماكرة لم تنطل على جبهة التحرير الوطني، فبذل مفتشو الثورة مجهودا جبارا في هذا الميدان، ونظموه تنظيما محكما، وفتحوا المدارس في كل مكان، وعينوا لها معلمين أكفاء زُودوا بدورهم بتعليمات دقيقة قيمة، وببرامج في المستوى وأصبح التعليم يُمول من طرف الثورة بعد مؤتمر الصومام[3]، كما كان إجباريا خاصة بالنسبة للأطفال، ما بين الست سنوات والثانية عشرة سنة، وقد سطرت القيادة مشروعا يجب بمقتضاه أن تكون لكل قرية مدرسة خاصة. أما المعلمون فقد أقبلوا جماعات من المدن ليثقفوا ساكني الجبال، وهذا

1- وفي هذا المضمار، يمكن سرد ما ورد في تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ المقدم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المنعقد في دورته بالقاهرة في أوت 1957، الذي تضمن ذكر لحالة وفاة جماعية لـ 22 طفل تقل أعمارهم عن 3 سنوات، توفوا كلهم في نفس اليوم بعد تلقيهم لحقنة من طبيب عسكري بمكتب م.إ.م دومالرب Domalherbe أنظر،
Acheur Cheurfi, Op.cit. p 416-417

2- SHAT, 1H 2582/d.1, Lettre du Capitaine Chef de la Zone VII, au frere 25 objets renseignements, 29 Mars 1958.

3- للمزيد حول مدى اهتمام رجال الثورة بهذا الميدان والجهود المبذولة في سبيل إنجاحه، انظر، **مجلة أول نوفمبر**، العدد، 90-91، مرجع سابق ص48، الإضافة إلى الأعداد التي سبقتها وتلتها.

رغم محاربة العدو لهذه المدارس وتهديمها[1].

وحرصا منها على تنمية هذا القطاع بما يستجيب وطموحات الثورة المستقبلية، عمل قادة الثورة بتجنيد كل الطاقات، وأعفوهم من التجنيد في فرق وكتائب جيش التحرير الوطني، ولم يكتفُ بهذا، فوجهوا بعثات طلابية إلى تونس خلال السنوات 1956، 1957 و 1958 ليواصلوا دراستهم هناك وفي كل بلدان المغرب العربي، وتم تخصيص أموال الأوقاف للإنفاق عليهم، كما تم التكفل بكل الطلبة الجزائريين وإرسالهم إلى الخارج في بعثات مختلفة إلى بلدان المشرق العربي، وأوروبا والأمريكتين، لدراسة مختلف فروع التخصصات الأدبية والعلمية، المدنية والعسكرية[2].

ج- اهتمام الثورة بالقضاء:

كان القضاء من بين الأمور التي أولتها الجبهة عنايتها منذ البداية، حيث كان المرشدون السياسيون يأمرون المواطنين بأن لا يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية، وأسندوا حلها إلى لجان تتكون خاصة من العلماء والفقهاء، فكان إذا مر مسؤول من جيش التحرير الوطني على ناحية وطرحت له المشاكل ينظر، فإن كانت سياسية اجتهد في حلها حسب التعليمات الثورية، وإن كانت ذات صبغة دينية أو اجتماعية كلف بها علماء وفقهاء الناحية، وكل ما من كان يخالف حكم العلماء أو أوامر الجبهة، يعد من الخونة ويعاقب حسب جريمته وعلى قدر مخالفته[3]، وقد كان في الحالات القضائية الخاصة أو الاستحالة، ترسل لجنة القضاء المواطنين حاملين رسالة مكتوبة عليها خاتم جيش التحرير إلى قضاة معروفين من ذوي الثقة، ويكون الجواب من قيل القاضي المعين سري يرسل إلى جيش التحرير، يتضمن الحكم النهائي في قضية ما[4]. وقد كان لقرار منع التقاضي في الإدارة الاستعمارية، على الخصوص، صداه البعيد في أوساط الجماهير، وأثر في نفس الوقت على معنويات العدو بحيث أصبح يشعر أن

1- **جريدة المجاهد** : العدد 10، الصادرة بتاريخ 1957/09/05، ص06-07.

2- **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص 207.

3- **مجلة الجيش**، عدد 128، الصادرة بالجزائر بتاريخ 1974/11/01، ص 35.

4- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية أم البواقي"، المصدر السابق، ص 14.

جبهة.ت.و قد تحكمت في زمام الأمور[1]، حيث لم يعد هناك قضية فرنسية واحدة يطلع عليها القاضي الفرنسي بعدما كونت جبهة التحرير قضاة يحتكم لديهم في جميع القضايا، بحيث لم يبق في المحاكم الاستعمارية إلا القضايا العسكرية[2]، هكذا إذن، اهتم قادة الثورة بمعالجة المشاكل والقضايا التي تحدث بين المواطنين، وكلفوا المشرفين على شؤون الأوقاف الإسلامية، وعلماء الدين للتكفل بها وإصدار الأحكام في إطار الشريعة الإسلامية ومنع أصحاب القضايا من اللجوء إلى القضاء الفرنسي ، فاستجاب الجميع لذلك أيضا وأطاعوا بكل عفوية خدمة للثورة وأهدافها، وإفشالا للسياسة الاستعمارية التي كانت تسعى دائما من أجل فصل الشعب عن الثورة[3]، وقد أكد هذه الحقيقة أحد مراسلي جريدة لوموند الفرنسية Le Monde، إذ يقول في تحقيقه الطويل عن بلاد القبائل الذي نُشر في أواخر شهر فيفري 1956 ما يلي: "*إن الثورة الجزائرية أوجدت إدارتها في شكل إدارة سرية تأخذ الضرائب وتقضي بين الناس وتفصل في النزاعات، وبذلك صارت محكمة تيزي وزو الفرنسية خالية لا يتقدم إليها أحد بنازلة وصار المحامون بدون قضايا يكتسبون منها، مما اضطرهم إلى طلب إعانة مالية من وزارة المال الفرنسية*"، وهذه الشهادة تدعمها شهادة أخرى كتبها صحفي فرنسي زار ولاية وهران في شهر سبتمبر من نفس السنة، فكتب على إثر ذلك يقول: "*لقد شاهدت كثيرا من الدلائل التي تبرهن على أن جبهة وجيش التحرير الوطني يسيطران على مناطق واسعة جدا من الأرض الجزائرية، وبالعكس من ذلك فإن الإدارة الفرنسية أصبحت معدومة في الواقع، وهكذا نرى السكان المدنيين يعيشون بصفة سرية في جزائر مستقلة يديرها جزائريون وفقا لتجاربهم الخاصة، نعم إن السلطات الاستعمارية تأخذ الضرائب من الأهالي في الجهات التي تتمركز فيها قواتها ولكن سجلات الحالة المدنية فارغة إذ أن المدنيين صاروا يسجلون موالدهم عند الولادة في السجلات الجزائرية ويتحكمون لدى المحاكم الشعبية في جميع المنازعات المتعلقة بالأملاك والإرث والطلاق*"[4].

1- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، " تقرير ولاية المسيلة "، المصدر السابق، ص .

2- **مجلة أول نوفمبر**،العدد 90-91، المرجع السابق، ص 48.

3- **يحي بوعزيز**، المرجع السابق، ص ص 207-208.

4- **جريدة المقاومة الجزائرية**، لسان جبهة وجيش التحرير الوطني، العدد15، الصادرة بتاريخ 15-11-1956، ص 03.

5- انعكاسات هذه الإستراتيجية على مسار الثورة:

لقد كان من الثمار التي جنتها الثورة، بفضل هذه المجهودات الجبارة ،المبذولة من طرف رجالها، للتصدي لنشاط المصالح.إ.م، أن أصبح التنظيم السياسي والإداري، الذي أوجدته الجبهة، هو الركيزة الأساسية للثورة بين صفوف الجماهير، بل صار يمثل الجيش المتقدم للنظام العسكري الذي كان يخطط للعمليات العسكرية انطلاقا مما يستوحيه من النظام السياسي والإداري. وبوجود الخلايا الشعبية، التي تهتم بمختلف شؤون الثورة، والمنتشرة في كل دشرة أو قرية أو مدينة، ارتفع الوعي وسط الجماهير نتيجة نشاطاتها المكثفة، وصارت الجماهير تبدي حماسا كبيرا للتطوع في صفوف جيش التحرير الوطني[1]، وقد تطور نضال الجماهير تدريجيا، فانتقل من الأشكال العادية للنشاط السياسي (كتقديم طلبات الانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، توزيع المناشير، التبليغ بالمتعاونين مع العدو، دفع الاشتراكات...) إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية والقضائية، والامتناع عن دفع الضريبة للخزينة الاستعمارية، وعدم الامتثال تماما للأوامر الصادرة عن الإدارة الاستعمارية...الخ[2].

إن هذا التنظيم المحكم لجبهة التحرير الوطني على الصعيدين العسكري والسياسي جعل قوات الاحتلال تعجز عن إلحاق الخسائر بصفوف الثورة إذ أصبحت هذه الأخيرة محاطة بسياج متين أساسه الجماهير العريضة، فهذه العلاقة العضوية بين الجبهة والجماهير، جعلت كافة محاولات مشاريع الاستعمار العسكرية منها والسياسية تبوء بالفشل الذريع، حيث أن هذا التلاحم لم يقتصر على منطقة دون أخرى، وإنما شمل كافة مناطق الثورة، وفي الحقيقة أن هذا الانقلاب النفسي لم يكن ليتحقق لولا الطابع الشعبي الجماهيري الأصيل للثورة، التي صهرت في بوتقة النضال جميع فئات الشعب الجزائري، وصقلتها صقلا جديدا، بحيث جعلت كل فرد يشعر أنه ولد في الثورة من جديد، وبذلك انتقل المواطن الجزائري من حالة الإنسان العادي البائس إلى حالة المناضل الثوري الواعي بالأحداث الداخلية والخارجية يشارك مشاركة فعالة في تحرير الوطن من المحتل الغاصب[3].

1- **جريدة المجاهد**، العدد 42، الصادرة بتاريخ 1958/05/18، ص 09.

2- **البصائر**، عدد 327، الصادرة بتاريخ 1955/07/15، ص 08.

3- **الجزائر أخبار ووثائق**، المصدر السابق، ص 17.

لقد وجدت فرنسا نفسها، بعد شنها للحرب الاستعمارية الضروس، أنها عوض أن تسترجع ما ضاع لها من نفوذ، وجدت، على العكس من ذلك، أنها قد خسرت البلاد الجزائرية بأكملها، وأنها لم يعد في إمكانها أن تشرف على إدارة البلاد[1].

هكذا استطاعت جبهة التحرير الوطني، في ظرف قصير نسبيا، أن تستقطب الجماهير وأن يُصبح تنظيمها تنظيما يتماشى مع الخط الذي انتهجته، وأصبحت الجماهير هي المحيط الحيوي الذي تتحرك فيه وحدات جيش التحري الوطني وتشكيلات الفدائيين وخلايا المناضلين وهي المعين الوحيد الذي تستمد منها قوتها ومنعتها[2]. وفي هذا المقام، يجدر بنا أن نقدم هذه الشهادة لأحد الضباط الفرنسيون، التي نشرتها مجلة المجاهد، وهو يؤكد فشل السلطات الفرنسية في عزل الشعب عن الثورة والثوار، هذه الشهادة التي سجلها فرانسوا ماسبيرو[3]، وهي واحدة من الشهادات التي جمعها في كتيب تحت عنوان "كراسات حرة"، يُقر فيها بهذا الفشل، حيث يقول: *" الشعب الجزائري مصمم على الاستقلال ولئن كانت الدعاية الرسمية الفرنسية تصور الشعب الجزائري في صورة (المحايد) الذي ينتظر نهاية الحرب ليعبر عن مشاعره، فإن هذه النظرية خاطئة، لأن الشعب الجزائري مصمم بأجمعه على انتزاع الاستقلال، نعم لقد برهنت ست سنوات من الحرب على هذه الحقيقة لكن ينبغي تأكيدها مع ذلك، خصوصا وأن هناك من يزعم أن الشعب قد تعب وفشل وأنه يقبل بأي سلم كان... إن الجماهير الجزائرية ليست محايدة إنها تنتظر الاستقلال وتنتظره بالعمل له، والاستقلال في نظر هذه الجماهير ليس معناه الاستقلال فقط، ولكن معناه تحقيق الثورة وقلب الأوضاع رأسا على عقب والحياة في عالم أفضل"*[4].

1- **جريدة المقاومة**، نفس المصدر السابق، ص 03.

2- **مجلة الجيش**، عدد 224، المرجع السابق، ص 36.

3- **فرانسوا ماسبيرو**، François Maspero: ولد عام 1932 في باريس، كاتب ومترجم، وصاحب مؤسسة نشر بباريس تحمل اسمه، أصدر خلال الثورة التحريرية كتيب باسم "*كراسات حرة*" جمع فيه كثير من الشهادات التي تفند نجاح السلطات الفرنسية في احتواء الثورة وعزل الشعب عنها. للمزيد حول هذه الشخصية، عد إلى الموقع التالي:
http://fr.wikipedia.org/wiki/François_Maspero

4- **جريدة المجاهد**، العدد: 73، الصادرة بتاريخ 1060/7/25، ص 07.



الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، المتعلقة بموضوع " ***المصالح الإدارية المختصة*** Les S.A.S"، والتي علقت عليها السلطات الفرنسية آمالا كبيرة في تحقيق التهدئة من جهة، وضرب الثورة وإبطال مفعولها من جهة أخرى، توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

1 . أن المواجهة بين الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية الاستعمارية ، لم تقتصر على الجوانب العسكرية البحتة، وإنما تعدتها إلى اعتماد أساليب متنوعة، وانتهاج وسائل متعددة المظاهر والأشكال، وعلى جبهات مختلفة، حيث لم يتوان كل طرف في تسخير واستغلال كل ما يملك من طاقات وإمكانات بشرية ومادية وإيديولوجية لإلحاق الهزيمة بغريمه.

2 . إن أخطر ما في هذه الإستراتيجيات الفرنسية، تلك التي تخص استخدام سلاح الحرب الدعائية والنفسية، وخطورة هذا السلاح أنه موجه للتأثير في معنويات الجزائريين من مدنيين وعسكريين في آن واحد، ومحاولة استمالتهم لصالح فرنسا في مرحلة أولى، ثم استخدامهم كوسيلة للقضاء على الثورة في المرحلة الثانية، حيث جندت الإدارة الاستعمارية إمكانيات معتبرة، وأنشأت العديد من المصالح والمديريات والدوائر عبر الوطن، يديرها مختصون في الشؤون الأهلية تم تدريبهم وتكوينهم، لهذا الغرض، يكونون على قدر كبير من الاطلاع على الخصائص الإثنية واللغوية، وعلى دراية بالثقافة الإسلامية، التي تمكنهم من فهم الواقع الجزائري والتعامل معه بكيفية خاصة، ومن مظاهر هذه الحرب، الحملات الدعائية المغرضة والإدعاءات الكاذبة التي تصب في خانة تشويه الثورة والثوار، وفي نفس الوقت تلميع صورة فرنسا في أعين الجزائريين، وحثهم على التمسك بها والتعاون معها. ومن الإمكانيات المسخرة لهذا الغرض، تلك الفرق الطبية والاجتماعية العسكرية المتجولة، التي تتظاهر بتقديم المساعدة للمعوزين من الجزائريين، وأيضا فرق مكبرات الصوت وتوزيع المناشير التي كانت تتنقل بين الأسواق الأسبوعية في المداشر والقرى، مستخدمة الوسائل الإعلامية السمعية البصرية والمقروءة لبث سمومها وأفكارها.

3- أثبتت الدراسة أن الجزائريين لم يكونوا أقل كفاءة ومقدرة من الفرنسيين في استنباط الأساليب والتكتيكات والحلول، والتي مكنتهم من التكيف والتأقلم السريع مع ظروف كل مرحلة، حتى أنهم تغلبوا على الجانب الفرنسي في العديد من الميادين السياسية والعسكرية والإعلامية والدبلوماسية، وهذا رغم الفوارق الكبيرة وقلة الإمكانيات وحتى انعدامها وبدائيتها، إلا أن إصرارهم وإيمانهم بقضية عدالتهم، كان الحافز وراء استماتتهم وتغلبهم على كل العوائق والصعاب من دسائس ومؤامرات واختراقات.

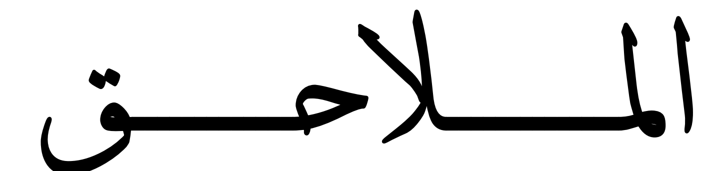
4- إن الإستراتيجية التي خطط لها رجال الثورة مكنت جبهة التحير الوطني وجيشها الباسل من الصمود والوقوف في وجه الأرمادا العسكرية والهجمة الإعلامية الدعائية التي جندتها الحكومة الفرنسية، وأثبتت جدارتها بفضل تخطيطها المحكم الذي أفشل مشاريع العدو الموجهة لضرب الثورة وفصل المجتمع عنها وهذا من خلال تزويد الشعب الجزائري بمؤسسات قارة وهياكل اقتصادية ثابتة وإدارة وطنية رشيدة، تسيرها مجالس شعبية منتخبة ديمقراطياً، كما أنها أنشأت مجالس للقضاء والصحة والتعليم بالطريقة التي تضمن لها استمراريتها وتعزيز مكانتها في نفوس الشعب الجزائري، ومن ثم تفوقها على العدو.

5- إن جزءاً هاماً من أيديولوجية جبهة التحرير الوطني قد تجسد على أرض الواقع خلال فترة الكفاح المسلح ويتمثل ذلك في الانقلاب الجذري الذي حصل في ذهنية المواطنين والمواطنات وفي التمكن من توعية الجماهير الشعبية وتعبئتها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في النصوص الأساسية للثورة، مما اكسبها صدى واسعا وتأييدا قويا محليا ودوليا، الأمر الذي جعل تعلق الشعب بثورته يتنامى ويزداد يوما بعد يوم، ويظهر هذا من خلال الانتشار الواسع لها عبر الوطن، والتحاق الجماهير الشعبية بها، بمختلف أطيافها نساء ورجالا وقد تجلى هذا في التشكيلات السياسية والثورية كاتحاد العمال الجزائريين، واتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين واتحاد التجار... وغيرها، مما يدل على أن الثورة حققت

غايتها في التصدي للمشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفرنسية بجدارة، واستطاعت أن تثبت وجودها ميدانيا، وتحقق أهدافها بكل ثقة وإصرار.

وفي النهاية، يجب أن أقر بأن عملي هذا، لا يعدو كونه مبادرة وتجربة أولى في مجال الدراسات الأكاديمية، لذا فهو لا يخلو من النقائص، خاصة المعرفية منها، ولا زال يحتاج إلى بحث ودراسة وتعمق ويتطلب مجهودا إضافيا ليصل إلى مطاف الدراسات الراقية.

والله المُستعان على ذلك.


الملاحق

ملحق رقم: 01

الصحافة الفرنسية تتناول أخبار اندلاع الثورة التحريرية والإجراءات المتخذة لإخمادها


COMBAT
LE JOURNAL DE PARIS

Vague d'attentats en Algérie : 7 morts

C.R.S et parachutistes sont envoyés d'urgence

Pas de solution dans la violence

Aujourd'hui en Conseil de cabinet
Décision sur le traitement des fonctionnaires

Regards sur le Portugal
Avec M. Paolo Cunha ministre des Affaires étrangères

Eisenhower va-t-il perdre sa majorité ?

http://www.djelfa.org/archive/journaux_fra/combat-2-11-54.jpg


Le Parisien libéré

Le terrorisme gagne l'Algérie
Dans la nuit de dimanche à lundi
TRENTE ATTENTATS ONT FAIT HUIT MORTS et plusieurs blessés
Trois compagnies de C.R.S. envoyées en renfort ont pris l'avion dès hier soir
Trois bataillons de parachutistes suivront incessamment

LA TOUSSAINT
Jour des Morts
La France se recueille dans le souvenir des êtres chers disparus

Horrible drame près d'Epernay
UN ENFANT DE 5 ANS est dévoré par des chiens sous les yeux de son père !

"PAS D'EMBAUCHE POUR LES JEUNES"
LE NOUVEAU DRAME DU PAYS MINIER
Entre Auchel et Bruay
92 jeunes gens sur cent cherchent en vain du travail
ET AUCUN D'EUX NE PEUT PRÉTENDRE AUX ALLOCATIONS DE CHOMAGE

http://www.djelfa.org/archive/journaux_fra/parisien-2-11-54.jpg

ملحق رقم: 02

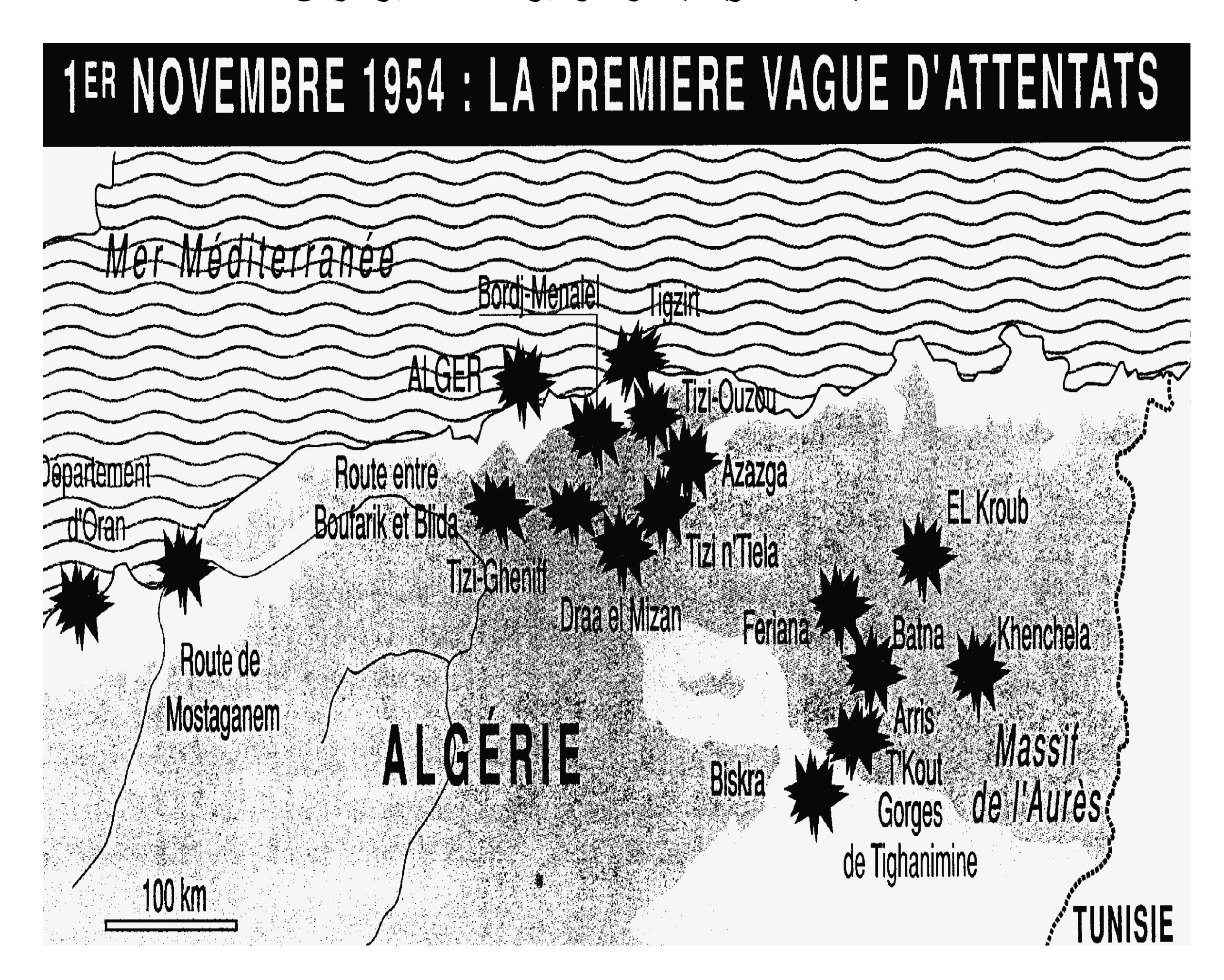
جدول إحصائي لمجمل عمليات يوم الاثنين 1954/11/1

المسئول	المنطقة	عدد الهجمات	القتلى من الفرنسيين	الجرحى
مصطفى بن بولعيد	الأوراس	43	06	06
مراد ديدوش	الشمال القسنطيني	02	00	01
بلقاسم كريم	القبائل	14	02	01
رابح بيطاط	الوسط	07	00	12
العربي بن مهيدي	الغرب	14	02	03
	المجموع	80	10	23

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر : تاريخ الجزائر 1830 ــ 1962 ، قرص مضغوط .

------------------------ ------------------------ ------------------------ ------------ ------------

العمليات العسكرية ليلة أول نوفمبر 1954 عبر الوطن



Le Figaro : Lundi 1/11/1994.

ملحق رقم: 03

الصحف الفرنسية تتناول موضوع اندلاع الثورة والإجراءات التي ستُتخذ ضدها.
وكذا تصريحات فرانسوا ميتران بشأنها



4 PAGES DE SPORTS
Echo Sport...
UNE PAGE ILLUSTRÉE

L'ÉCHO D'ALGER

VERNICIRE

M. MITTERRAND dans une déclaration radiodiffusée

L'ALGÉRIE C'EST LA FRANCE ET LA FRANCE NE RECONNAITRA PAS CHEZ ELLE D'AUTRE AUTORITÉ QUE LA SIENNE

Chaque jour verra l'autorité de l'Etat s'affirmer d'avantage et le statut de l'Algérie entrera de plus en plus dans les faits

Investissements et grands travaux, formation professionnelle, fonction publique, décentralisation administrative seront l'objet de prochaines mesures

La véritable opération de nettoyage de l'Aurès va commencer dans quelques jours

EDITION

En page 5 : MA CAPTIVITÉ CHEZ LES VIETS, par Daniel CAMUS

UNYLTIS

LE FIGARO

MERCIER FRÈRES

MARDI 2 NOVEMBRE 1954

DIRECTEUR : Pierre BRISSON

PARTICIPATION

VAGUE DE TERRORISME EN ALGÉRIE

Trente attentats ont été commis simultanément dans les régions de Constantine, d'Alger et d'Oran au cours de la nuit de dimanche à lundi

- *Un lieutenant, deux soldats, deux instituteurs, un jeune Français, un caïd, un policier et un gardien de nuit assassinés;*
- *Des postes de police et des fermes attaqués;*
- *Agressions sur les routes et bombes contre des immeubles*

IL FAUT QUE LES MASQUES TOMBENT

EN PAGE 13 : Des renforts de troupes arrivent en Algérie

Avant le scrutin d'aujourd'hui

EISENHOWER ET STEVENSON S'AFFRONTENT en un ultime duel télévisé...

L'UNIVERSITÉ accueillera demain 156.000 étudiants ou étudiantes

L'AÉROGARE D'ORLY EST DEVENUE le point d'attraction des promeneurs parisiens du dimanche

LE TEMPS PROBABLE

QUESTIONS UNIVERSITAIRES

L'école du petit citoyen

par Pierre AUDIAT

http://www.djelfa.org/archive/journaux_fra/figaro-2-11-54.jpg

ملحق رقم:04

الحاكم العام جاك سوستيل يحل بالجزائر ويلتقي الجنرال ماسو



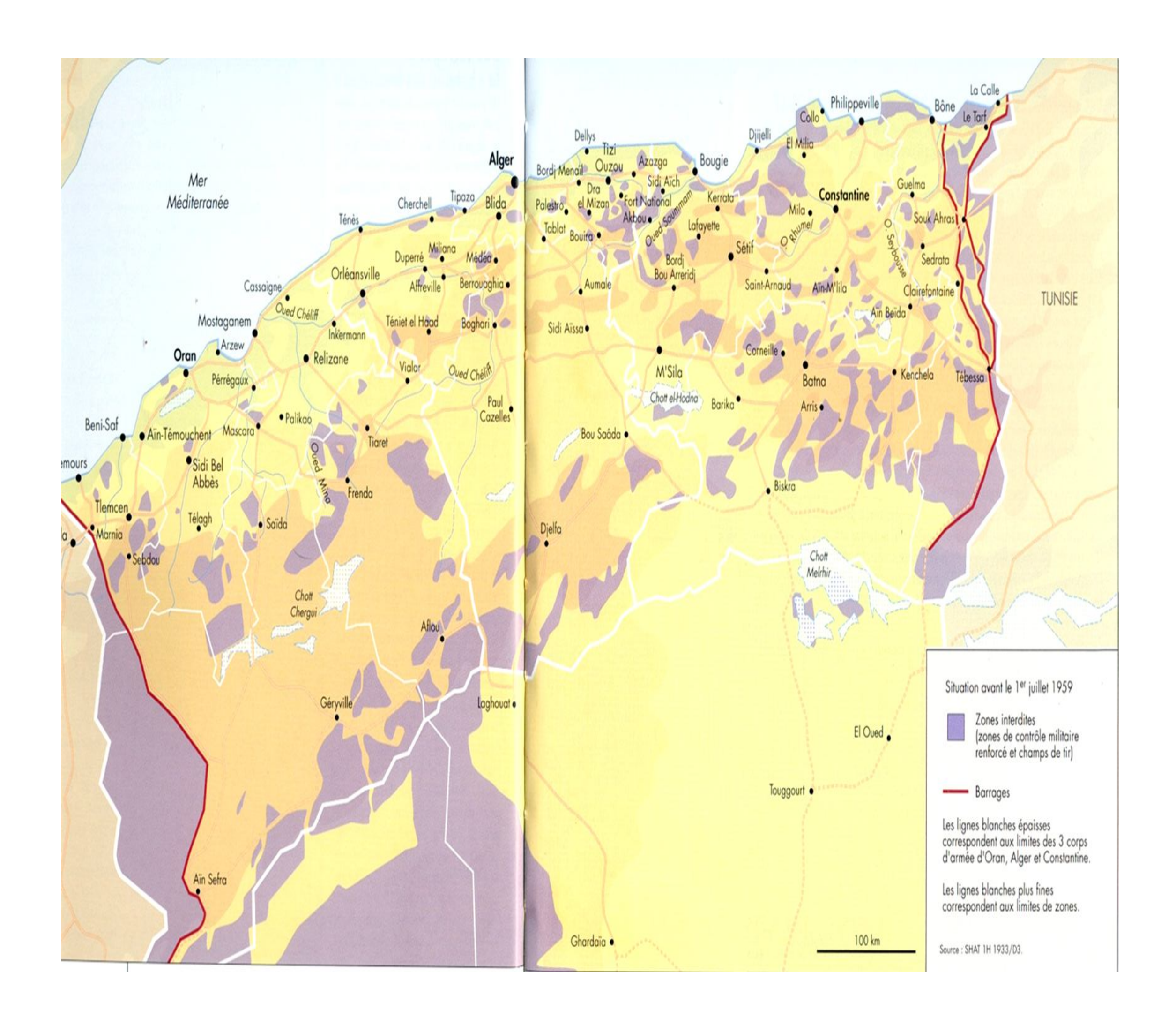
http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/massacres%20en%20algerie/soustelle.jpg



http://alger-roi.fr/Alger/gouv_general/pages_liees/20_massu_soustelle_masset.htm

ملحق رقم: 05

خريطة توضح المناطق المحرمة التي أنشأتها السلطات الفرنسية لتطويق الثورة ومحاصرتها



Guy Pervillé : <u>Atlas de la Guerre d'Algérie de la Conquête à L'indépendance , editions autrement ,paris , 2003. pp 36- 37.</u>

ملحق رقم: 06

نموذج لأحد مقرات م.إ.م (لصاص) بزمزاش (حد الصحاري حاليا) ولاية الجلفة



مقر المصالح.إ.م ببني دوالا (بمنطقة القبائل)



http://www.miages-djebels.org/spip.php?article54

ملحق رقم: 07

اتصال ضابط م.إ.م (لصاص) بالسكان بحثا عن المعلومات وإقناع شيوخ القبائل بضرورة التعاون ضد المتمردين (الثوار)



http://www.ecpad.fr/la-section-administrative-specialisee-sas-de-khemis#more-6746



http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/armee-pacification-sas.html

ملحق رقم: 08

فرق المصالح الطبية المتنقلة التابعة للمصالح .إ.م (لصاص) تقدم العلاج للمرضى كدليل على اهتمام السلطات الفرنسية بمشاكل الأهالي ومحاولة جلبهم لصفها والتعامل معها



http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/armee-pacification-pacifie.html

ملحق رقم: 09

الاهتمام بالتعليم من طرف المصالح.إ.م كنوع من الدعاية لإقناع الأهالي بجدية سياسة الإصلاحات التي تسعى إليها السلطات الفرنسية



http://www.ecpad.fr/les-ecoles-del-kremis-de-bou-ighzer-et-la-section-administrative-specialisee-sas-de-pirette-en-kabylie#more-10200

ملحق رقم: 10

ضباط لصاص بمعية الحركى يتصلون بالسكان بحثا عن معلومات تدلهم على أماكن تواجد الثوار



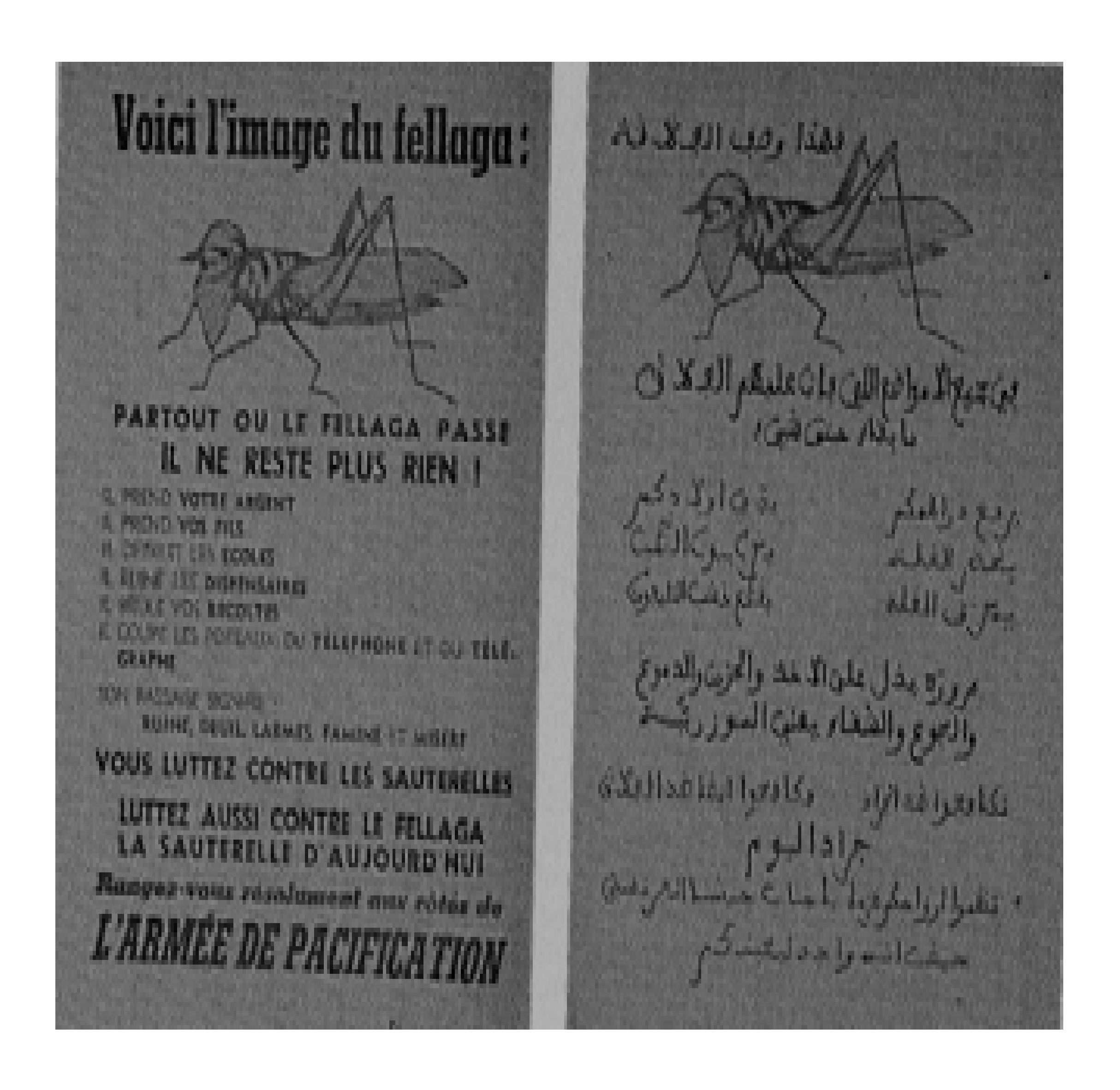
اتصال موظفي المصالح.إ.م بالسكان بغرض حثهم على التعاون ضد الثوار



http://alger-roi.fr/Alger/gouv_general/pages_liees/20_massu_soustelle_masset.htm

ملحق رقم: 11

الصورة التي تمثل الثوار بالجراد



ملحق رقم:12

الدعاية والنشاط النفسي لضباط المصالح.إ.م بواسطة مكبرات الصوت





http://www.ecpad.fr/journee-daction-psychologique-au-douar-de-renault-et-de-mazouna#more-7376

ملحق رقم: 13

توزيع المناشير من طرف جنود المصالح.إ.م في إطار الدعاية المغرضة ضد للثورة





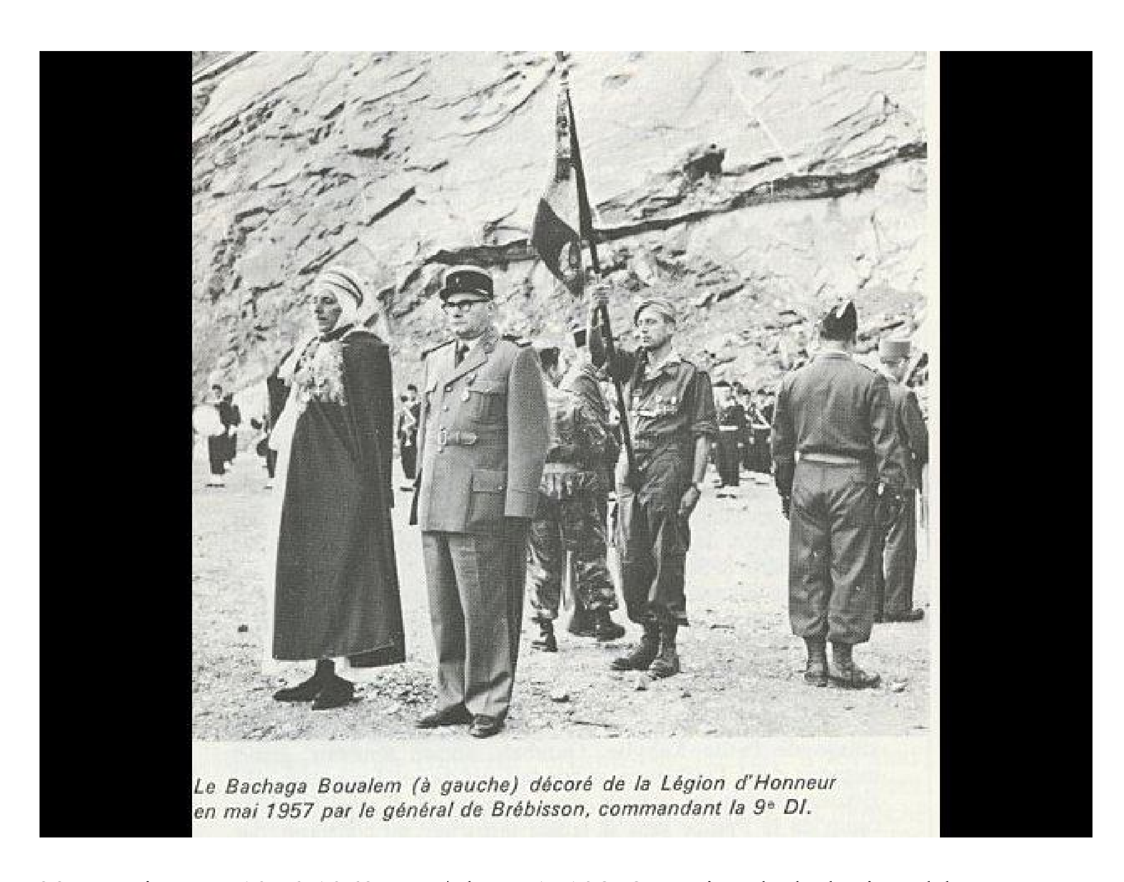
http://www.ecpad.fr/la-compagnie-de-haut-parleurs-et-de-tracts-chpt-dans-le-village-de-gallieni-au-nord-de-guelma-region-de-constantine#more-6741

ملحق رقم:14

بوعلام السعيد بن عيسى (الباشاغا بوعلام) مع بعض الشخصيات الفرنسية



http://guerredalgerie.fr/Boualem.htm



Le Bachaga Boualem (à gauche) décoré de la Légion d'Honneur en mai 1957 par le général de Brébisson, commandant la 9e DI.

http://www.22eme-ri-tenes-1956-1962.com/photo-1519878-remise-de-la-legion-d-honneur-au-Bachaga-BOUALEM_jpg.html

ملحق رقم: 15

تجنيد الأهالي كقوات إضافية لخدمة المصالح. إ.م والجيش الفرنسي عموما





http://www.ecpad.fr/?s=Harkis

الملحق رقم:16

تجنيد فرق الحركى (من الأهالي)





http://www.ecpad.fr/?s=Harkis

الملحق رقم: 17

تدريب الحركى على استعمال السلاح وأساليب الحرب



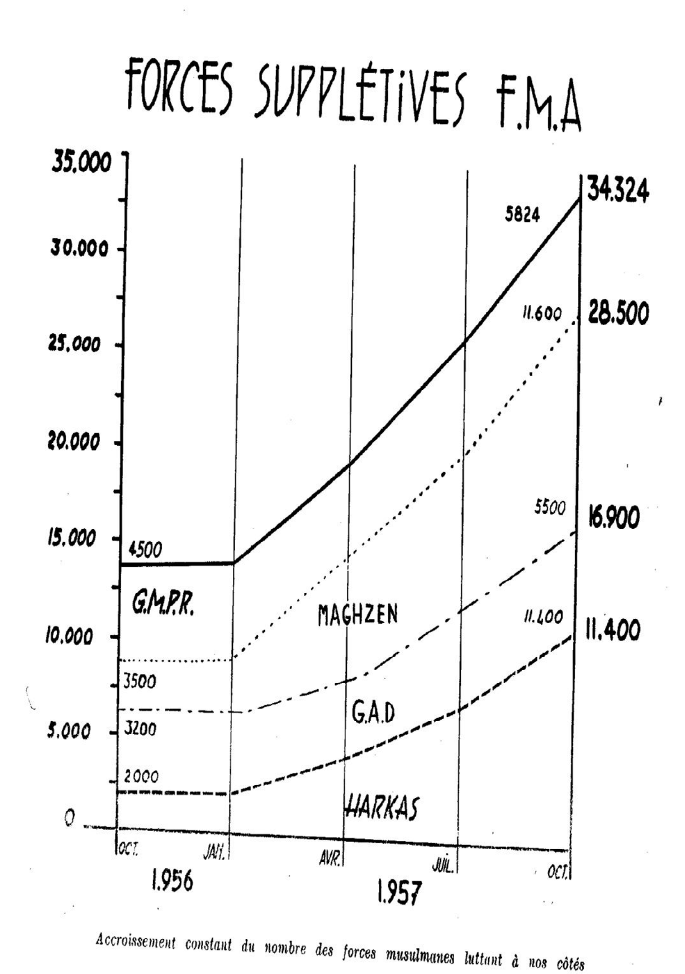
http://www.ecpad.fr/centre-dinstruction-de-harkis-dhammam-meskoutine#more-9149



http://www.ecpad.fr/centre-dinstruction-de-harkis-dhammam-meskoutine#more-9149

ملحق رقم: 18

تعداد الجزائريين في الجيش الفرنسي من 1954/1/1 - 1957/1/1



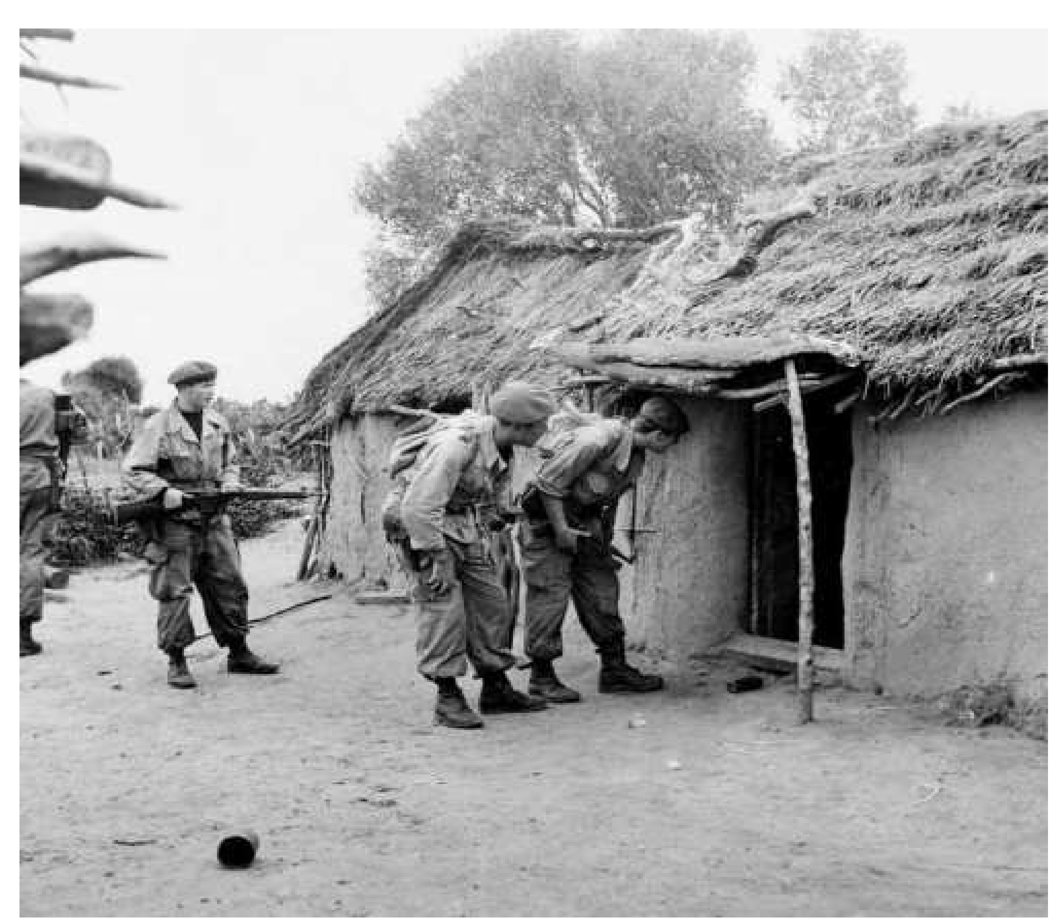
Accroissement constant du nombre des forces musulmanes luttant à nos côtés pour ramener la paix en Algérie

Allard, Général : les Misions de l'Armée Française dans la guerre révolutionnaire d'Algérie.
Ed S.N 1959.

ملحق رقم: 19

مداهمات الحركى للقرى والمداشر بحث عن الثوار والمشتبه فيهم





http://www.djelfa.org/archive/operation/descente-dans-un-village.jpg

الملحق رقم:20

عدد الجزائريين في مراكز التجمع حسب المناطق العسكرية الثلاثة

Dates	Nombre de centres de regroupement
1er novembre 1957	382 dont 246 centres définitifs
1er janvier 1958	492
1er avril 1958	567 dont 373 centres définitifs
1er juillet 1958	662
1er septembre 1958	788
1er novembre 1958	900 dont 544 centres définitifs
1er janvier 1959	936
1er avril 1959	1 033
1er juillet 1959	1 222 dont 715 centres définitifs
1er octobre 1959	1 242 dont 743 centres définitifs
1er janvier 1960	430 (Oranie)
1er juillet 1960	1 679 (source civile) dont 822 centres définitifs 1 719 (source civile) dont 897 centres définitifs 2 025 (source militaire)
1er octobre 1960	2 104 (source civile) dont 1 024 centres définitifs 2 232 (source militaire) ou 2 202 (source militaire) dont 1 213 centres définitifs
1er janvier 1961	2 380 dont 1 163 « nouveaux villages »
1er avril 1961	2 392
1er décembre 1961	1 075 (dans la région d'Alger)

Ageron ,Charles Robert, De l'Algérie française à l'Algérie algérienne, ENAG, Reghaia , Algérie 2010. P 584.

الملحق رقم: 21

ترحيل السكان نحو التجمعات السكانية والمحتشدات، وتحويل قراهم ومداشرهم إلى مناطق محرمة



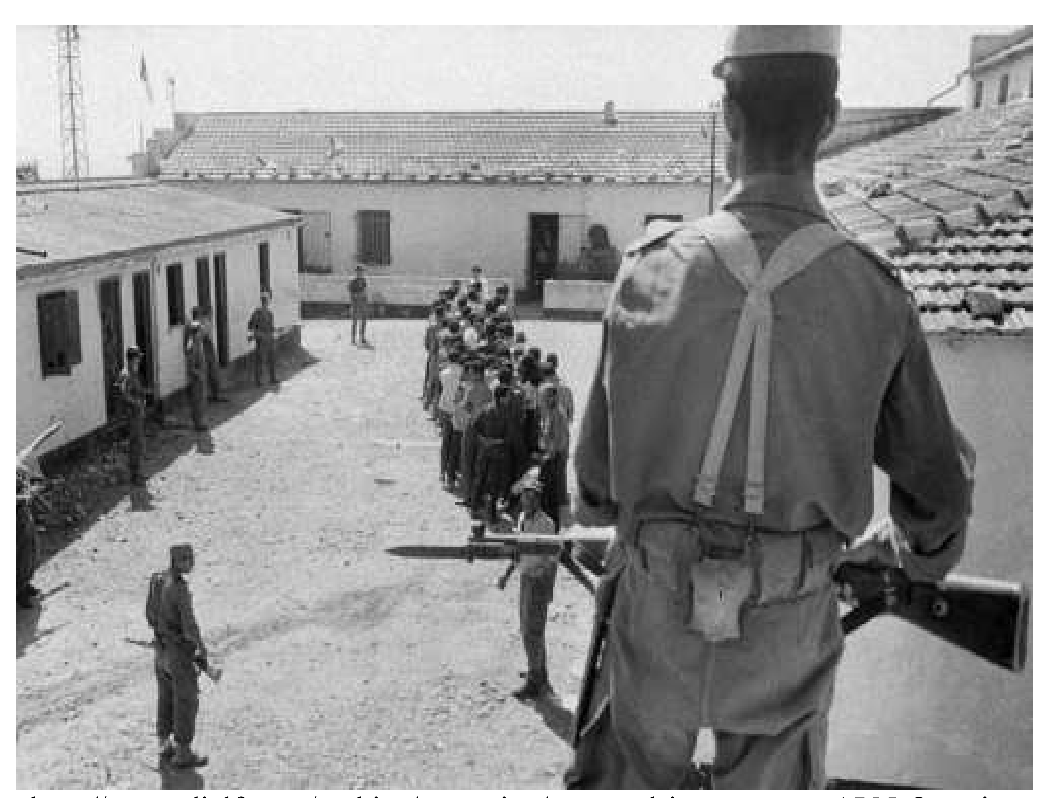
http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/armee-pacification-zones.html

ملحق رقم: 22

الوضع داخل التجمعات والمعتقلات



http://www.djelfa.org/archive/prisonnier/algerietorture.jpg



http://www.djelfa.org/archive/operation/camps-d-internement-ALN-Oran.jpg

الملحق رقم: 23

القرى والمداشر تخلو من سكانها وتتحول الى مناطق محرمة بعد ترحيلهم نحو التجمعات السكانية والمحتشدات



http://www.histoire-en-questions.fr/guerre%20algerie/armee-pacification-zones.html

الملحق رقم: 24

صور من التعذيب الذي يمارسه الجيش الفرنسي ضد المجاهدين والمشتبه فيهم



http://www.djelfa.org/archive/prisonnier/prisoniers3.jpg



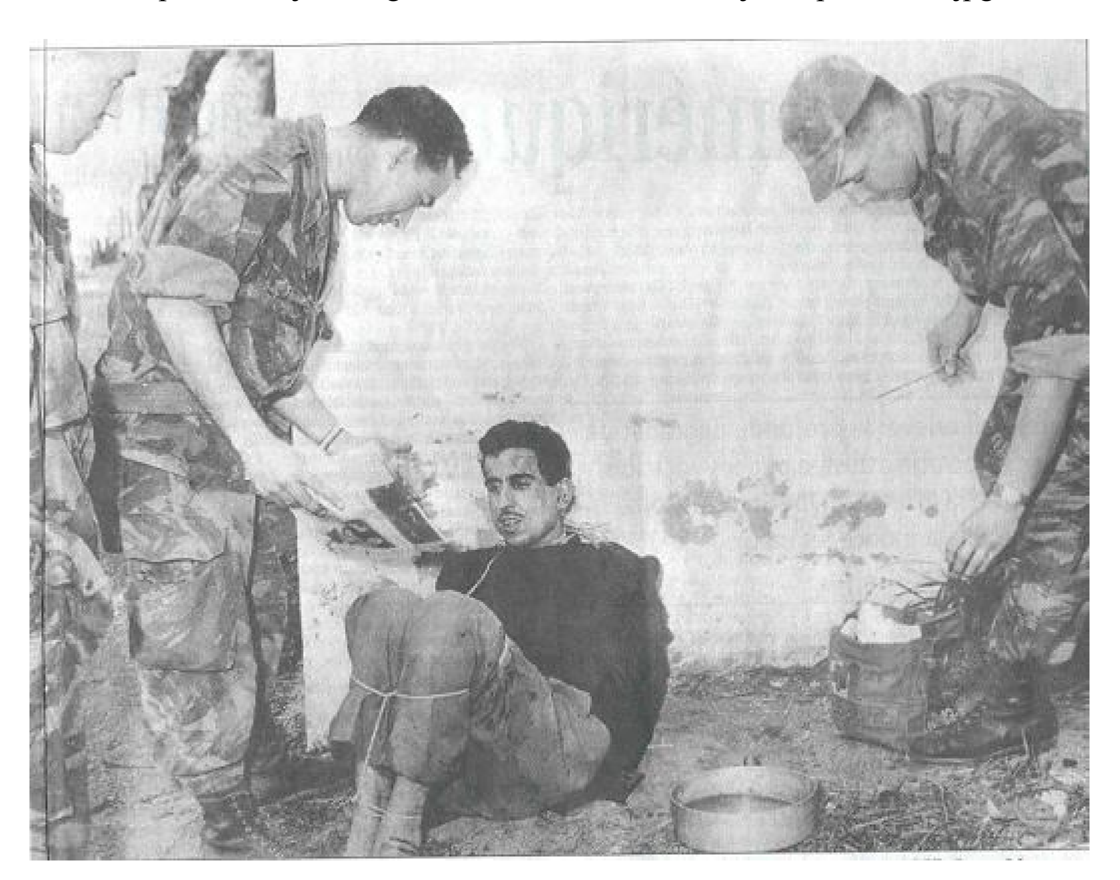
http://www.djelfa.org/archive/prisonnier/prisonniers3.jpg

ملحق رقم:25

إلقاء القبض على أحد المجاهدين والمشتبه فيهم



http://www.djelfa.org/archive/arrestations/moudjahid-prisonnier.jpg



http://www.djelfa.org/archive/arrestations/torture-omar-merouane.jpg

ملحق رقم: 26

الاعتقالات الجماعية ضد الأبرياء والزج بهم في السجون والمعتقلات



http://www.djelfa.org/archive/prisonnier/prisonniers2.jpg



http://www.djelfa.org/archive/prisonnier/prisonnier2.JPG

البيبليوغرافيا

المصـــادر:

باللغة العربية :

الكتب:

1- **بركات أنيسة**، *نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

2- **بوعزيز يحي**، *الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962*، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر 2010.

3- **الجنيدي خليفة**، *حوار حول الثورة*، ، الجزء الأول، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، بالرغاية، الجزائر 1986

4- **حربي محمد** ، *الثورة الجزائرية، سنوات المخاض*، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994.

5- **دي بوفوار سيمون، جزيل حليمي**، *جميلة بوباشا (قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر)*، تعريب محمد النقاش، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان 1962.

6- **عزوي محمد الطاهر** ، *ذكريات المعتقلين 1954-1962*، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، الجزائر 1996.

- الجرائد والمجلات:

- **جريدة البصائر**، العدد 312، الصادرة بتاريخ 08-04-1955.
- (ـــــــــ)، العدد 327، الصادرة بتاريخ 15-07-1955.
- (ـــــــــ)، العدد 330، الصادرة بتاريخ 26-08-1955.
- **المقاومة الجزائرية**، لسان جبهة وجيش التحرير الوطني، العدد15، الصادرة بتاريخ 15-11-1956.
- **المجاهد**، لسان جبهة وجيش التحرير الوطني، العدد 08، الصادرة بتاريخ 05-08-1956.
- (ـــــ)، العدد 10، الصادرة بتاريخ 05-09-1957.
- (ـــــ)، العدد 13، الصادرة بتاريخ 01-12-1957.
- (ـــــ)، العدد 24، الصادرة بتاريخ 29-05-1958.
- (ـــــ)، العدد 42، الصادرة بتاريخ 18-05-1959.
- (ـــــ)، العدد 43، الصادرة بتاريخ 02-06-1959.
- (ـــــ)، العدد 53، الصادرة بتاريخ 19-10-1959.
- (ـــــ)، العدد 60، الصادرة بتاريخ 25-01-1960.

- (ــــــ)، العدد: 73، الصادرة بتاريخ 25-7-1060.
- (ــــــ)، العدد 89، الصادرة بتاريخ 13-02-1961.
- (ــــــ)، العدد 91، الصادرة بتاريخ 13-03-1961.

أعمال الملتقيات والندوات:

1- **وزارة المجاهدين**، *ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم*"، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
2-(ــــــــــــــ)،"*إستراتجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة*"، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بالبليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.
3- **المنظمة الوطنية للمجاهدين**، "*العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1862*"، (أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر أثناء فترة الاحتلال)، المنعقد بولاية معسكر يومي20-21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2005.
4- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية بجاية"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتبازة من 01 إلى 03 ماي 1983.
5- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية سطيف"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 8 إلى 10 ماي 1983.
6- (ــــــــــــــــــ)، "تقرير ولاية تلمسان"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08-10 ماي 1983.
7- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية قالمة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من08-10 ماي 1983.
8- (ــــــــــــــــــ)،" تقرير ولايات الوسط"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08-10 ماي 1984.
9- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية أم البواقي"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة من 08-10 ماي1983.
10- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية تيزي وزو"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة من 01-03 ماي1983.
11- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية جيجل"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بولاية تيبازة من 01-03 ماي1983.
12- (ــــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية المدية"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد من 01-03 ماي 1983.

13- (ـــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية وهران"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 08 إلى 10 ماي 1983.

14- (ـــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية البليدة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بتيبازة من 01- 03 ماي 1983.

15- (ـــــــــــــــــ)، " تقرير ولاية المسيلة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بتيبازة من 01- 03 ماي 1983.

16- (ـــــــــــــــــ)، "تقرير ولاية الجلفة"، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بتيبازة من 01- 03 ماي 1983.

باللغة الفرنسية :

الوثائق الأرشيفية:

- SHAT, 1H 1206/d.1, Les Sections Administratives Spécialisés et les Officiers des Affaires Algériennes, Mai 1957.
- SHAT, 1H 2409/d/1, Instruction sur le rôle de la troupe dans la compagne "Ralliement", 10 avril 75.
- SHAT, 1H 2028/d.1, Directive de Monsieur le Délégué Général du Gouvernement aux Autorités Civils et Militaires sur le Rôle et le Mission des Officiers des Affaires Algérienne, 18 Mai 1959.
- SHAT, 1H 2582/d.1, Fiche de renseignement sur l'organisation rebelle, (étude de docu- ments appartenant vraisemblablement à Si Tayeb, chargé des liaisons et renseignements de la Wilaya IV) n° 5653/ EM.10/OPE/P, Alger, 5 Octobre 1957.
- SHAT, 1H 2582/d.1, Bulletin de renseignement n° 421/ZSA/2.S du 22 février 1958 portant sur des documents appartenant vraisemblablement à un commissaire politique et trouvé le 15 février 1958 au douar Haouara au cours d'une fouille de terrain.
- SHAT, 1H 2582/d.1, Bulletin de renseignement n° 421/ZSA/2.S du 22 février 1958, Op.Cit.
- SHAT, 1H2410/d.1, Efficacité et lacune de note action en Algérie, janvier-février 1959.
- SHAT, 1H2587/d.2, Tract: La vérité sur les délégations spéciales, Wilaya III, Zone III.
- SHAT, 1H2587/d.2, Tract émanant de la Wilaya I, Zone A et B, opposé de 2 décembre 1959 vers 15 H.00 sur les murs du stade de L'A.S.B. à Batna.
- SHAT, 1H2587/d.2, Tract émanant de la Wilaya I, Zone A et B, opposé de 2 décembre 1959 vers 15 H.00 sur les murs du stade de L'A.S.B. à Batna.
- SHAT, 1H 2582/d.1, Lettre du Capitaine chef de la Zone VII, Wilaya V, au frère 25, objets enseignements, 29 mars 1958.

- SHAT, 1H2411/d.1, Message d'action psychologique n° 19, service d'action psychologique et d'information du Ministere de la Défence Nationalet des Forces Armées, 18 avril 1958.
- SHAT, 1H2582/d.1, Introduction: l'organisation et la somme des princes…, Wilaya IV, (s.d).
- SHAT, 1H 2536/d.1, Construction d'une organisation politique de base, (s.d).
- SHAT, 1H 2461/d.1, Directive F.L.N: Propagande et contre propagande à mener vis-à-vis de la femme musulmane (Copie d'un document récupéré dans la sacoche de Si Boumediane, adjoint politique en Nahia 4 Nord, Mintaqua 1958 en LQ 60 C 9, Wilaya V (s.d).
- SHAT, 1H 2586/d.1, Note de service, n° 1680/RM, 10/5/OPS/S, Alger, 31juillet 1958.
- SHAT, 1H 2582/d.2, directives politiques à tous les commissaires politiques, Wilaya IV, Zone II, Région IV.
- SHAT, 1H 2587, Tracts FLN-ALN: " Le génie créateur des officiers S.A.S " et " Les colonialistes jouent les ruses ".
- SHAT, 1H 2582/d.1, circulaire concernant l'organisation rebelle, découverte le 28 janvier 1958 en LY4LB4.
- SHAT, 1H 2586/d.1, Sécurité Militaire: l'espionnage, document FLN-ALN, rédigé par Si Abdelkader du conseil de Zone (?) Wilaya?, (s.d.).
- SHAT, 1H 2586/d.1, document FLN-ALN intitulés: " Guide à l'officier de renseignement, conseils pratiques, le Conseil régional" et " Sécurité militaire: espionnage" Signé Si Abdelkader du conseil du Zone Ouest Oranais, Wilaya V, annexe à la note n° 461/RM.10/5ETU/S. 1 Avril 1959.
- SHAT, 1H 2587/d.1, Tract ALN, intitulé: " appel aux soldats musulmans et aux goumiers" .
- SHAT, 1H 2587/d.2, Tract ALN, intitulé: " appel aux goumiers ", tract récupéré le 2-3-1957 par le I/57R.I. dans la région 15 Kms sud-est Oued Amizour, Secteur de Bougie, (s.d).
- SHAT, 1H 2587/d.2, Tract dessiné ALN-FLN, Wilaya IV, Zone II, (s,d).
- SHAT, 1H 2587/d.1, Tract FLN: " appel aux musulmans Algériens de l'armée Française",traduction d'un tract ronéotypé en arabe trouvé dans le massif du Bou Taleb (Zone opérationnelle Ouest) le 20-09-1956.
- SHAT, 1H 2582/d.1, Directives Politiques, Wilaya IV,Zone II, Région IV, signées Mohamed, (s.d).
- SHAT, 1H 2582/d.1, Lettre du Capitaine Chef de la Zone VII, au frere 25 objets renseignements, 29 Mars 1958.

الكتب

1- **Ageron Charles Robert,** *Genèse de l' Algérie Algérienne*, ENAG, Reghaia, Algérie 2010

2-(____________________), *De l'Algérie française à l'Algérie algérienne*, ENAG, Reghaia, Algérie 2010.

3- **André Julien,Ch.,** Histoire de l'Algérie contemporaine: La conquête et les dé buts de la colonisation (1827-1871). Casbah éditions. Alger 2005

4- **Alleug, Henri***, La guerre d'Algérie, tome II, Des Promesses de Paix à la Guerre ouverte*, Temps Actuels, Paris 1981.

5- **Alquier, Jean Yves**, *Nous avons pacifié Tazoult*, Robert Lafond, Paris 1957.

6- **Andoque, Nicolas (d')**, *Guerre et paix en Algérie, l'épopée silencieuse des SAS*, Paris, société de production littéraire,1977.

7- **Aron**, **Robert** et autres, Les origines de la guerre d'Algérie, Ed, Fayard Collection, Paris 1962.

8- **Azzedine (Cdt)**, *Les Fellagas*, ENAG, Alger 1997.

9- **Azan, Paul** Les grands Soldats de l'Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, (sans date).

10- **Bourdrell Philippe**, *la Dernière Chance de l'Algérie Française*, Albin Michel Paris.1996.

11- **Caniage Jean**, *Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours*, France, fayard, 1994.

12- **Collot Claude**,Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830- 1962). Ed, OPU, Alger. 1987.

13-(____________), *Traditions et innovations dans l'administration Française: l'expérience Algérienne de 1955 à 1962*.

14- **Descombin Henri**, *la guerre d'Algérie 1950-1960*, Le cinquième bureau ou le théorème du poisson, L'Harmattan, France, 1994.

15- **Droz Bernard**, *Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962*, Seuil, France, 1991.

16- **Faivre Maurice**, *Les archives inédites de la politique algérienne*, Ed, L'Harmattan, mai 2000.

17- **Fremeaux**, **Jacques**, Les Bureaux Arabes dans l'Algérie de la conquête, Editions Denoël,Paris 1993.

18- **Guerroudj Jacqueline**, *Des douars et des prisons*, edition, bouchene, Alger,1993.

19- **Guiffray Louis**, *On m'appelait boulhaya*, Editions France-Empire, Paris 1959.

20- **Guy, Vincent**, *Kepi Bleu*, Montigny-le Bretonneux, Ed, jeune pied-noir,1998.

21- **Hanotaux, Gabriel et Alfred Martineau**, Histoire de colonies Françaises et de l'expansion de la France dans le monde, T: II, éditions, librairie Plon, Paris 1929.

22- **Harbi Mohamed et Meynier Gilbert**, *Le FLN, documents et histoire 1945-1962*, Fayard, 2004.
23- **Hartmut Elsenhans**, *la guerre d'Algérie 1954-1962 la transition d'une France à une autre le passage de la IVème à la Vème république*, Publisud, Paris, France, 2000.
24- **Héduy Philippe**, *Algérie Française 1942-1962* , Société de Production Littéraire, 1980.
25- **Hugonnet**, **Ferdinand,** Souvenirs d'un chef de bureau arabe, Michel livry frère, libraires éditeurs, Paris 1858.
26-(——————————), Français et Arabes en Algérie. Paris.1860.
27- **Lapasset**,**Ferdinand**, Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et civils, Dubos frères, Alger 1850.
28- **Lemire Henri**, *Histoire militaire de la guerre d'Algérie*, Albin Michel, Paris,1982.
29- **Massu, Jacques (Général)**, *La Vrai bataille d'Alger*, ed, Plon, Paris, 1972, p 132.
30- **Mathias Gregor**, *Les sections administratives spécialisés en Algérie entre idéal et réalité (1955-1962)*, l'harmattan, France, 1998.
31- **Ministère de la défense française**, *les sections administratives spécialisées en Algérie – un outil pour la stabilisation,* Paris, France, 2005.
32- **Montagnon Pierre**, *la guerre d'Algérie genèse et engrenage dans une tragédie*, Ed, Gérard watelet pygmation, Paris, 1984.
33- **Montpeyroux**, **André de Brousse**, *L'Algérie aux Frontière ou Les clés de la paix*, Paris, ICP, 1957.
34- **Richard,Charles**, Du gouvernement arabe et de l'institution qui doit exercer, Alger, 1848.
35- **Spillmann, Georges** (le général), Napoléon III et le Royaume Arabe d'Algérie, Paris, 1975.
36- **Tripier Philippe**, *Autopsie de le guerre d'Algérie*, Ed, France-Empire, Paris, 1972.
37- **Yacono**, **Xavier**, Les bureaux arabes et l'évolution du genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell Algérois. Paris 1953.
38- **Yves Courrière,** , La guerre d'Algérie: *Le temps des léopards*, Ed. Rahma, Alger 1993.

الجرائد والمجلات:

- **Revue Africaine**, N° 56, année 1912, OPU Alger.

المراجـــــــع:

باللغة العربية:

الكتب:

1- **بوحوش، عمار**، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان 1977.

2- **بريستر إيفه**، *في الجزائر يتكلم السلاح، نضال شعب من أجل التحرير*، ترجمة عبد الله كحيل، الجزائر 1989.

3- **بوضرساية بوعزة** ، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

4- **بوعزيز يحي**، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء1، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة الجزائر 1996.

5-(ـــــــــــــ)، = ، الجزء2، ط2، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، رويبة، الجزائر، 1996.

6- **بومالي أحسن**، *إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956*، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة، الجزائر، بدون تاريخ.

7- **حرب، أديب**، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر،الجزء2، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر2005.

8- **حمدي أحمد**، *الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري*، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

9- **الزبيري محمد العربي**، *الثورة الجزائرية في عامها الأول*، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1982.

10- (ـــــــــــــ)، *كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية*، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار،الجزائر 2007.

11- (ـــــــــــــ)، *تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962*، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا 1999.

12- **الزغيدي محمد أحسن** ، *مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحريري الوطني 1956-1962م*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

13- **زوزو عبد الحميد** ، "*نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

14- **سعد الله، أبو القاسم**، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، المجلد الأول، القسم2، ط2، دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2005.

15- **سيف الإسلام الزبير** ، *تاريخ الصحافة في الجزائر*، الشركة الوطنية للنشروالتوزيع، الجزائر (بدون تاريخ).

16- **شريط لخظر**، *إستراتجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية*، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر 2007.

17- **فركوس، صالح**، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005.

18- **عبد الرحمان عواطف**، *"الصحافة العربية في الجزائر"*، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

19- **غربي الغالي** ، *فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958* (دراسة في السياسات والممارسات)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

ب)- باللغة الفرنسية:

1- **Dufresnoy, Claude** , *Des officiers parlent*, ed, Julliard, Paris, 1961, p p 123-126

2- **Hamoumou Mohamed**, *Et Ils Sont Devenus Harkis*, Ed, Fayard, Paris 1993.

3- **Kharchi, Djamal**, Colonisation et Politique d'Assimilation en Algérie 1830-1962, Casbah éditions, Alger 2004.

4- **Mohamed Tiab**, *chronologie Algérienne*, T I, Ed Boufarik, Alger 1999.

5- **Raphael Branche**, *La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962*, ed, Gallimard, Paris,

6- **Sambran Dianne**, *La politique d'émancipation du gouvernement Française à l'égard des femmes Algériennes pendant la guerre d'Algérie*, dans J-C. Jauffret: (des hommes et des femmes en guerre d'Algérie), Paris, 2003.

7-**Tabet Redoune Ainad**, *Histoire d'Algérie: Sidi Bel Abbes,de la Colonisation à la guerre de libération en zone 5- wilaya V (1830-1962)*, Alger ENAG/Editions, 1999.

الرسائل الجامعية والدراسات الأكاديمية:

1- **بن دارة محمد**، *الحرب النفسية الفرنسية ورد الثورة الجزائرية (1955-1962)*، ج1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية (2007-2008).

2- **عبد الناصر عمر** ، *الإدماج والاندماجية*، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008.

الجرائد و المجلات:

أ- باللغة العربية:

1- **مجلة المصادر**، عدد 13، السداسي الأول 2006، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

2- (ــــــــــ)، عدد 08، ماي 2003، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

3- **مجلة أول نوفمبر**، عدد خاص، صادرة بالجزائر بتاريخ 1973/08/01.

4- (ــــــــــ)، عدد 39، الصادرة سنة 1979.

5- (ــــــــــ)، العدد 45، الصادرة سنة 1980.

6- (ــــــــــ)، العدد 66، الصادرة سنة 1984.

7- (ــــــــــ)، العدد 90-91، مارس- أفريل 1988.

8- **مجلة الذاكرة**، العدد03، الصادرة بالجزائر سنة 1995.

9 - ***مجلة الرؤية***، مجلة دورية تعنى بالثقافة والمعرفة، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، السداسي الأول 1997 العدد:03.

10- **مجلة الجيش**، العدد 128، الصادرة بالجزائر بتاريخ 1974/11/01.

11- (ــــــــ)، العدد 224، الصادرة بالجزائر بتاريخ 1982/11/01.

ب- باللغة الفرنسية:

- **Pagès Jacques**, «*Chef de section en petite Kabylie* », **Le Casoar** n°161.
- **Faivre Maurice**, *L'action de l'armée en faveur des jeunes et des femmes en Algérie*, dans le Casoar n° 161.

المعاجم والموسوعات:

أ - بالعربية:

- **مرتاض عبد المالك** ، *المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

ب- بالفرنسية:

1- **Chourfi Achour,** *Dictionnaire de la révolution Algérienne,1954-1962*, Ed, Casbah, Alger 2004/

2- Gérard, **Jean-Louis** : *Dictionnaire Historique et Biographique de La Guerre d'Algérie*. Ed. jean Curutchet, paris 2000.

3- Le Petit Robert, dictionnaire de culture générale, Paris,1993.

أقراص مضغوطة:

– **وزارة المجاهدين**، *قرص مضغوط* CD-ROM المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.الجزائر 2002.

*- موقع الأنترنيت:

1- http://www.m-moudjahidine.dz/histoire/Biographie/b88.htm
2- http://fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_Berthezne
3- http://www.souvenir-davout.com/spip.php?article164
4- http://fr.wikipedia.org/wiki/Anne_Jean_Marie_Ren_Savary
5- http://www.histoiredumonde.net/article.php3?id_article=241
6- http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/Biographie/Biographie.htm
7- http://pagesperso-orange.fr/limoux/bioLapasset.htm
8- http://www.histoire-en-ligne.com/spip.php?article255
9- http://agora.qc.ca/mot.nsf/Dossiers/Napoleon_III
10-http://fr.wikipedia.org/wiki/Ismayl_Urbain
11-http://fr.wikipedia.org/wiki/Adolphe_Cremieux
12-http://fr.wikipedia.org/wiki/Louis_Henri_de_Gueydon
13-http://www.alger-roi.net/Alger/documents algériens/politique/pages/hs_declaration_soustelle.htm
15-http://fr.wikipedia.org/wiki/Robert_Lacoste
16- http://www.babelio.com/auteur/Henri-Le-Mire/174359
17- http://www.harkis.com/article.php3?id_article=390&var
18-http://monsite.wanadoo.fr/affalg-histoire/page4.html
19-ttp://www.harkis.com/article.php3?id_article=390&var20-http://www.phila-colmar.org/Les-Sections-Administratives-Specialisees-S-A-S.html
20- http://www.harkis.com/article.php3?id_article=246&var_recherche=les+sas
21-http://www.saint-cyr.org/cyr-2100.php?ArtID=94&SID=818b270ceaa 0860f7b 438c 303a7dd412
22-http://ar.wikipedia.org/wiki/شارل_دو_فوكو
23- http://kbna.creeazaforum.net/t1217-topic

24- http://dziar.blogspot.com/2010/10/blog-post_6560.html
25- http://www.algeria-tody.com/forum/showthread.php?t=6679
26- http://fr.wikipedia.org/wiki/François_Masper
27-http://ar.wikipedia.org/wiki/ماو_تسي_تونغ

الفهرس العام

الفصـل الرابـع

إستراتجية الثورة في مواجهة المصالح الإدارية المختصة 122